التمييز

في

بيان أن مذهب الأشاعرة
ليس على مذهب السلف العزيز

رد على كتاب «أهل السنة الأشاعرة»

تأليف

أبي عمر حمادي بن سالم الحمادي





التمييز

في

بيان أن مذهب الأشاعرة
ليس على مذهب السلف العزيز

الطبعـــة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥
الجهراء: ص. ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠
Website: www. gheras. com
E-Mail: info@ gheras.com

المقدمة

إن الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فقد انتشر كتاب يمدح مذهب الأشاعرة ويثني عليه ثناء عاطراً ويدعي مؤلفاه وفقهما الله تعالى أن مذهب الأشعرية هو المذهب الحق وأنه امتداد لمذهب السلف! وأن الأشاعرة هم من أهل السنة والجماعة في أبواب التوحيد وصفات الباري جل وعلا، وغير ذلك مباحث كثيرة قد جانب فيها مؤلفاه الصواب، هداهما الله لمذهب السلف الحق.

وستقف أخي القارئ الكريم إن شاء الله عز وجل في كتابي هذا أن مذهب الأشاعرة مذهب مبتدع دخيل على الإسلام وأن مجرد الانتساب إلى الأشعرية بدعة، فلا يجوز الانتساب إلا إلى مذهب السلف الصالح أصحاب النبي ﷺ.

ولابد لمعرفة بطلان وفساد الفرق الضالة أن ندرس دراسةً تأصيلة لمذهب السلف الصالح. ونعرف قواعد أصول هذا المذهب العظيم الذي كان عليه خيار الأمة بعد النبيين إذاً كيف يسوغ لمسلم أن يخالف صحابة خير رسل الله

وأعظم النبيين محمد ﷺ الذي مدحهم الله عز وجل مدحاً عظيماً وأثنى عليهم رسول الله ﷺ فقال الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

«يحتاج المسلمون في العقيدة إلى شيئين:

أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنة بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإن الرسول ﷺ لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه.

الثاني: معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني الموافقة للرسول والمعاني المخالفة لها»[١].

ولا شك بأن الانحراف في العقيدة والزيغ عن مذهب السلف وتنكُّب اعتقاد وفهم خير الناس قرناً يؤدي إلى الفرقة والخصومة والتيه.

وحسبك من ذلك دليل هو ما كان عليه القرون الثلاثة من تمسك عظيم وأنهم كانوا على وتيرة واحدة وكانوا على حرص بليغ وعض بالنواجذ على سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين كما جاء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ فوعظنا موعظةً بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقيل: يا رسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٣).

قال: عليكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً وسترون بعدي اختلافاً فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[١].

قلت:

ويتعين على كل داع يدعوا إلى الله ويتصدى في تبليغ الكتاب والسنة أن يضع نصب عينيه نشر مذهب السلف الصالح لأن الخير والسؤدد والعزة فيه.

فعن أبي هريرة ﷺ قال: قيل للنبي ﷺ: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال: أنا ومن معي، قال: فقيل له ثم من يا رسول الله؟ قال: الذي على الأثر، قيل له: ثم من يا رسول الله، قال: فرفضهم»[٢].

وكتاب «أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم» لمؤلفيه الأخوين الفاضلين الشيخ حمد السنان والشيخ فوزي العنجري الذي نشراه كان الأولى بهما أن ينشرا مذهب السلف الصالح ويبيِّنا محاسن وفضائل والميز التي انفرد بها مذهب السلف الصالح[٣].

---

(١) حديث صحيح جليل من أعظم الأحاديث التي تبين وتأمر بالرجوع والتمسك بهدي النبي ﷺ وبهدي صحابته رضي الله عنهم وتحذر من اتباع الفرق الضالة الزائغة عن هدي السلف.
وأخرجه أبو داود في السنن (رقم ٤٦٠٤) (٥/ ١٠ - ١١) كتاب السنة باب لزوم السنة، والترمذي رقم (٢٦٦٣) (٥/ ٣٧ - ٣٨) في كتاب العلم باب ما نُهي عنه أن يقال عن حديث النبي ﷺ، وابن ماجه في المقدمة (١/ ٦ - ٧) باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ، وأحمد (٤/ ١٣١، ١٣٢)، والدارمي في المقدمة رقم (٩٦) (١م٢٢٨ - ٢٢٩) وابن حبان (موارد الظمأن رقم ٨٨) (١/ ١٣١)، والآجري في الشريعة (ص٥٣، ٥٤) ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٩٧)، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ٧٨) وإسناد حسن.

(٣) انظر رسالتي «تحذير الخلف بضرر الانحراف عن مذهب السلف» اسأل الله أن يعين على نشرها.

بدل أن يقوما بنشر عقيدة تخالف ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ كما سيأتي بيانه بإذن الله جل وعلا خصوصاً في صفات الله سبحانه وفي القرآن العظيم والتوحيد والقدر وغيرها.

ويلزم كل من قام بنشر عقيدة الأشاعرة الفاسدة يلزم منه العمل على التهوين والتقليل بل وربما تقويض اعتقاد السلف من الصحابة والتابعين الذي أطبق عليها القرون الثلاثة ولم يعرفوا غيرها البتة والعقيدة الأشعرية إنما نجمت بعد انقراض القرون الثلاثة وظهور أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى الذي ينتسب إليه الأشاعرة.

ولا شك بأن للأشعرية جهوداً مشكورة وعلماء ذبوا عن الإسلام - لكنهم لم يذبوا وينافحوا من أجل نصرة مذهب السلف.

والسلفيون لا ينكرون جهود الأشاعرة في علم الحديث والمصطلح والأصول.

وكتاب «أهل السنة الأشاعرة» فيه تجاوزات وتلبيس كثير وتدليس كبير مثل أن مذهب جمهور السلف: التفويض!!

إجماع الأمة على التفويض التأويل!

تأويل السلف الصالح لنصوص الصفات

مطابقة العقيدة للأشعرية لمعتقد السلف! وغير ذلك.

ولا شك أن هذا يحتاج إلى رد وإن شاء الله سوف يكون لنا رد على هذه الدعاوى في جزءٍ ثانٍ.

وكتبه

أبو عمر حاي الحاي

ترجمة أبي الحسن الأشعري

هو الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الصحابي الجليل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فأبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ ينتهي نسبه إلى هذا الصحابي الجليل واسمه عبد اللَّه بن قيس بن حضار الأشعري اليماني.

ولد عام ٢٦٠ وقيل ٢٦٦ وقيل ٢٧٠ والأول هو الراجح ووفاته قيل ٣٢٠ وقيل ٣٣٠ وهو الراجح ورجحها الحافظ ابن عساكر.

الأطوار التي مر بها الأشعري في حياته:

لقد مَرَّ الشيخ أبو الحسن الأشعري في حياته العقائدية بعدة أطوار منها ما هو محل اتفاق بين العلماء والمترجمين له ومنها ما فيه خلاف.

١- طور الاعتزال:

وقد اعترف بنفسه عندما قال عن كتابه: العمد وألفنا كتاباً كبيراً في الصفات سميناه: كتاب الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات: نقضنا فيه كتاباً لنا ألفناه قديماً فيها على تصحيح مذهب المعتزلة. لم يؤلف لهم كتاب مثله! ثم أبان اللَّه سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه فنقضناه وأوضحنا ضلاله(١).

ويذكر الإمام الحافظ أبو نصر السجزي (ت٤٤٤) في رسالته إلى أهل زبيد المسماة «الرد على من أنكر الحرف والصوت» رواية عن خلف المعلم (ت٣٧١) من فقهاء المالكية أنه قال:

---

(١) انظر التبيين (ص ١٣١).

أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول، أي أصول المعتزلة التي بَنَوا عليها نفي الصفات مثل دليل الأعراض وغيره.

قلت:

ويقال: إنه رأى رسول اللّه ﷺ في المنام فأمره قائلًا: عليك بسنتي وروايات نحو ذلك ولكن فيها مجاهيل فلم تصح أوردها القاضي عياض ترتيب المدارك[١] وأبطلها رحمه الله وذكرها السبكي[٢] ساكتاً عليها!

الطور الثاني:

هل كان طَوراً أو طورين.

وقع اختلاف بين العلماء في ذلك على أقوال منها القول الأول:

أن أبا الحسن رحمه الله بعد نبذه الاعتزال طور واحد تابع فيه عبد اللّه بن سعيد بن كلاب وكانت له في هذا الطور آراء وسطاً توسط فيها بين أهل الاعتزال والسلف!!

وفي قول:

إن أبا الحسن الأشعري رحمه الله أراد أن يجمع بين الفقهاء والمحدثين وبين أهل الكلام الذين اشتد بينهم العداء، وأن الأشعري لما رأى ذلك سائل نفسه ما الذي يمنع من الجمع بين الفقه وعلم الكلام فأتى بمذهبه الذي توسط فيه بين المعتزلة والمحدثين[٣].

وقيل غير ذلك».

---

(١) (٥/٢٨- ٢٩).

(٢) طبقات السبكي (٣/٣٤٨ - ٣٤٩).

(٣) انظر مقدمة الكوثري «تبين كذب المفتري» (ص١٥) ونشأة الأشعرية وتطورها (ص١٨٦).

ونصر هذا القول ورأى أنه بقي كلابياً:

شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكذلك قول ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشارح الطحاوية الحنفي ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعبد الجبار الهمذاني المعتزلي.

وقد وقعت على عدة نصوص لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١) منها:

قوله وهو يرد على الأشعري:

والأشعري وأمثاله، برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً، ومن هؤلاء أصولًا عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة فمن الناس مَنْ مال إليه من الجهة السلفية.

وصرح شيخ الإسلام بأنه سلك طريقة ابن كلاب وأنه نفى قيام الرب بالأفعال الاختيارية كما سيأتي ذلك إن شاء اللّه وأن هذا معتقد الأشعرية الفاسد.

قال شيخ الإسلام(٢):

وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب، ومال إلى أهل السنة والحديث وانتسب إلى الإمام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها، وكان مختلطاً بأهل السنة كاختلاط المتكلم بهم.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣) عن مسألة الأفعال الاختيارية:

وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به:

فإن ابن كلاب والأشعري وغيرها ينفونها وعلى ذلك بَنَوا قولهم في مسألة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٧١).
(٢) درء التعارض (٢/ ١٦).
(٣) درء التعارض (٢/ ١٨).

القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم، ونسبوهم إلى البدعة، وبقايا بعض الاعتزال فيهم».

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

والذي كان أئمة السنة ينكرونه على ابن كلاب والأشعري بقايا التجهم والاعتزال، مثل اعتقاد صحة طريق الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف اللّه بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك من المسائل التي أشكلت على من كان أعلم من الأشعري بالسنة والحديث وأقوال السلف والأئمة كالحارث المحاسبي وأبي علي الثقفي، وأبي بكر بن إسحاق الصبغي» اهـ.

قلت:

وليشخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قول في منهاج السنة يبين فيه:

أن الأشعري احتج في الإبانة بمقدمات سلمها للمعتزلة، وأنه لذلك نسب إلى التناقض[٢].

قول الأشعري في القدر:

قوله في الكسب.

لقد جنح أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ إلى القول بالجبر وخالف السلف في هذه المسألة، وهذه المسألة اشتهرت عن أبي الحسن الأشعري وقلده الأشاعرة في القول بالجبر كما سيأتي مفصلًا إن شاء اللّه تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٤).

(٢) انظر منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٧ - ٢٢٩).

تكليف مالا يطاق:

لقد صرح أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ بجواز تكليف ما لا يطاق كما في كتابه[١]. وتبعه الجويني والغزالي والإيجي.

حيث استدل على تصريحه بالآتي:

قصة أبي لهب ونزول السورة:

قال أبو الحسن:

ويقال لهم: قد قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ وأمره مع ذلك بالإيمان، فأوجب عليه أن يعلم أنه لا يؤمن، وأن اللَّه صادق في إخباره عنه أنه لا يؤمن وأمره مع ذلك أن يؤمن ولا يجتمع الإيمان والعلم بأنه لا يكون ولا يقدر القادر على أن يؤمن وأنه يعلم أنه لا يؤمن وإذا كان هذا هكذا فقد أمر اللَّه سبحانه أبا لهب بما لا يقدر عليه لأنه أمره أن يؤمن وأنه يعلم أنه لا يؤمن».

قلت:

ثم أورد الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ كلاماً عن الاستطاعة حيث سبَّك سؤالًا قال:

فإن قال قائل: أليس قد كلف اللَّه تعالى الكافر الإيمان؟

قلنا: نعم، قال:

فيستطيع الإيمان! قيل له: لو استطاعه لآمن فإن قال: فكلفه مالا يستطيع؟ قيل له: هذا كلام على أمرين:

١- إنْ أردت بقولك: إنه لا يستطيع الإيمان لعجزه عنه فلا .

---

(١) اللمع (ص ٤٠).

٢- وإنْ أردت أنه لا يستطيعه لتركه والاشتغال بضده فنعم»[١].

وصرح أبو الحسن الأشعري بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل وليس له استطاعة قبله وهذه الاستطاعة التي يُثبتُها هي التي بها يتحقق الفعل ويبني ذلك على أن الاستطاعة والقدرة عرض والعرض لا يُبقي زمانين!

قلت: وهذا مذهب الأشاعرة.

وهو أن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أنْ تتأخر عنه بل هي مقارنة له وهي من اللّه تعالى وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له[٢].

قول أهل السنة:

وإليك للّه درهم درر من التفصيل وهو من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فقد أجاد وأفاد وأزال الإشكال:

١- إن هناك استطاعة للعبد وهي بمعنى الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات وهي التي تكون مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل فهذه لا يجب أن تقارن الفعل، بل تكون قبلة متقدمة عليه، وهذه الاستطاعة المتقدمة صالحة للضِّدَّين، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فهذه الاستطاعة قبل الفعل ولو لم تكن إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج ولما عصى أحد بترك الحج سواء كان له زاد راحلةٌ وهو قادر على الحج أو لم يكن[٣].

---

(١) انظر اللمع (ص ٥٨، ٥٩).

(٢) انظر الإرشاد للجويني ص ٢١٩ - ٢٢٠، ومعالم أصول الدين للرازي ص٨٣، والمعتمد لأبي يعلى ص١٤٢ .

(٣) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٨/ ١٢٩).

وهذه الاستطاعة هي مناط الأمر والنهي، وهي التي يتكلم فيها الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس.

٢- وهناك استطاعة يجب معها وجود الفعل وهي مقارنة للفعل الموجبة له، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

«فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه، وهذه حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع كتب اللّه المنزلة واتباعها وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك، وهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة له».

وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل.

ولو كانت الاستطاعة هي مجرد ما قبل الفعل، من صحة الآلات والوسع، لكان معنى الآية أنهم صم عمي ولكن المراد من الآية نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة(١).

فالمشركون كرهوا سماع الحق ولم ينتفعوا به لا لعجزهم عن ذلك بل لكرههم الشديد وبغضهم له كما أن العدو الحاسد لا يستطيع الإحسان إلى من يكرهه ويحسده لا لعجز في نفسه ولكن لشدة ما في قلبه من العداوة والكراهة والحسد.

فهذه الآيات متعلقة بالاستطاعة التي بمعنى القدرة، والتي توجب الفعل وتكون

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي السلفي (ص ٤٣٤).

مصاحبة له ولقد جمع اللَّه بين هذين النوعين في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢ - ٤٣].

فلقد وصفهم اللَّه تعالى بأنهم كانوا قادرين على السجود في الدنيا لما دُعوا إليه ولكنهم لم يسجدوا كُرهاً وبُغْضاً للاستسلام للَّه، ثم يوم القيامة لا يستطيعون السجود لعدم قدرتهم على ذلك[(١)].

قال أبو جعفر الطحاوي الحنفي السلفي[(٢)]:

والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أنْ يوصف المخلوق به تكون مع الفعل وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل وبها يتعلق الخطاب.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

وفصل الخطاب أن الاستطاعة جاءت في كتاب اللَّه على نوعين:

١- الاستطاعة المشترطة للفعل وهي مناط الأمر والنهي.

٢- الاستطاعة التي يكون معها الفعل، قد يقال هي المقْترنة بالفعل الموجبة له[(٣)].

---

(١) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ صريح في أن اللَّه يدعو الخلائق إلى السجود يوم القيامة، وأن الكفار يُحال بينهم وبين السجود إذ ذاك، فيكون هذا التكليف في تلك الحال عقوبة لهم؛ لأنهم كلفوا به في الدنيا وهم يطيقونه، فلما امتنعوا منه وهو مقدور لهم كلفوا به وهم يقدرون عليه حسرة عليهم وعقوبة لهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ انظر: طريق الهجرتين لابن القيم (ص ٧٠٨).

(٢) الطحاوية (ص ٤٣٢).

(٣) انظر مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام (٨/ ٢٩٠ - ٢٩١).

قلت:

والعجب من قول الباقلاني:

فإنه قال: فهل تزعمون أنه يستطيع الفعل قبل اكتسابه أو في اكتسابه؟ قلنا: لا، بل في حال اكتسابه، ولا يجوز أنْ يقدر عليه قبل ذلك.

وما أجمل كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يحتج بعمل وفهم السلف قال طيب اللّه ثراه:

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول: إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا في -حال فعله، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعاً، فهذا لم يأت الشرع به قط ولا اللغة ولا دل عليه عقل، بل العقل يدل على نقيضِهِ كما بُسط في غير هذا الموضع(١).

العلماء الذين قالوا بسلفية الأشعري:

ذكر بعض العلماء أن أبا الحسن الأشعري رجع رجوعاً كاملًا إلى مذهب السلف.

١- الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢):

رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءت ثم قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تُؤوَّل».

وقال الحافظ الذهبي(٣) عند ترجمته للحافظ زكريا الساجي: وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف.

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٤/ ١٠٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٦).
(٣) تذكرة الحافظ (٢/ ٧٠٩).

٢- الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال:

ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع: وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام وتأويْل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك.

الحال الثالث: إثباتُ ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال، وهي طريقته التي صنفها أخراً[1].

٣- العلامة نعمان الآلوسي كما في كتابه جلاء العينين[2].

٤- العلامة أبو المعالي محمود الآلوسي كما في كتابه غاية الأماني في الرد على النبهاني[3].

٥- العلامة محب الدين الخطيب:

بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أول نشأته على الاعتزال ثم الطور الثاني ثم قال: ثم محض طريقته وأخلصها للَّه بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف...».

قلت: ومن أدلة هؤلاء العلماء: إلتقاء أبي الحسن بالإمام الحافظ محدث البصرة.

زكريا الساجي:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أُخرى وذلك آخر أمره كما ذكره هو

---

(١) انظر اتحاف السادة المتقين للمرتضي الزبيدي الأشعري (٢/ ٥).
(٢) (ص ٢١٣).
(٣) (٢/ ٤٠٨).

وأصحابه في كتبهم[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

زكريا بن يحيى الساجي أخذ عنه أبو الحسن الأشعري ما أخذه من أصول أهل السنة والحديث، وكثير مما نقل في كتاب «مقالات الإسلاميين» من مذهب أهل الحديث، وذكر عنهم ما ذكره حماد بن زيد من أنه فوق العرش وأنه يقرب من خلقه كيف يشاء[٢].

قلت:

وكذلك من الأدلة على رجوعه كاملًا عند من يقول بذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتصريحه في الإبانة:

قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها:

التمسك بها بكتاب اللّه ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك مُعتصمون. وبما كان يقول به أبو عبد اللّه أحمد بن محمد بن حنبل - نَضَرَ اللّهُ وجْهَه، ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولِمَا خالف قوله مخالفون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان اللّه به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين وشك الشاكين فرحمة اللّه عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفهم» انظر رسالته إلى أهل الثغر.

كلام الحافظ ابن عساكر وهو أشعري بالغ في أنه جعل أبا الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ والإمام أحمد متفقين!!

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٨).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨٦).

قال ابن عساكر:

فتأملوا رحمكم اللَّه هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه، واعترفُوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرحه وبيَّنه ثم قال: وتبيَّنوا فضل أبي الحسن واعترفوا إنصافه واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترافه لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين! وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين»[١].

قلت: وكذلك العلامة الشيخ حافظ حكمي وهو من العلماء الذين رجحوا سلفية أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ ورأوا أنه رجع رجوعاً تاماً لمذهب السلف حتى بعض المسائل كمسألة الاستطاعة ومسألة كلام اللَّه عز وجل حيث جعل كلام اللَّه أزليًا! والسلف رضي الله عنهم يقولون: بأن اللَّه متكلم في الأزل لكنهم يعتقدون أن الرب يتكلم بمشيئته واختياره جل وعلا.

وكذلك مسالة: تأويل صفة الرضا والغضب.

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم وأن غضبه إرادته لعذابهم وأنه لا يقوم لغضبه شيء!.

قلت: لا ريب بأن هذا تأويل باطل لم يقلْ به السلف رضي الله عنهم فهذا التأويل مبتدع ولا ريب بأن نشأة الأشعري في أحضان المعتزلة بقي تأثيرها على عقيدة أبي الحسن ومنهجه بعد تبرؤته من الاعتزال.

والغريب في الأمر ما يأتي:

جاء في كتاب ابن عساكر عن أبي الحسن الأشعري رحمهما اللَّه تعالى أنه قال في بعض مخالفيه: «إني أظهرت بدعة أنقض بها كفرهم»[٢].

(١) انظر تبين كذب المفْترى فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري (ص ١٦٣).
(٢) انظر تبين كذب المفتري (ص١٠٣) دار الجيل .

قلت:

هذا قول غريب من أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ أن يقول لأني أظهرت بدعة أنقض بها كفرهم.

وغرابة قوله الذي أراه أنه لا يمكن حمل قوله رَحِمَهُ اللَّهُ على البدعة اللغوية التي قالها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله: «نعمت البدعة هذه»[1] كما ذهب إليه أساطين أهل العلم.

ولأن قول أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ قول رد وذب عما رآه واعتقده وأراد أن يفحم خصمه ويلزمه الحجة بطريقة رآها رَحِمَهُ اللَّهُ، فكلامه فيه نظر واستدلالته في ذلك يخالف منهج السلف.

٢- رمي الحافظ ابن عساكر مَنْ انتقد أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ «بالجهالة» مجازفة وإفراط في نقده وذبه عن أبي الحسن الأشعري رحمهما الله تعالى ومن يقصد الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «أهل الجهالة»؟!.

وتأمل تعليق ابن عساكر الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في الدفاع عن كلمة ابي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال: «إن تمسك بقوله «أظهرت بدعة» بعض أهل الجهالة فقد أخطأ، إذ كل بدعة لا توصف بالضلالة فإن البدعة هو ما ابتدع وأُحدث من الأمور حسناً كان أو قبيحاً بلا خلاف عند الجمهور ثم أورد قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

المحدثات من الأمور ضربان:

أحدهما: ما أُحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة الضلالة.

---

(١) الموطأ (١/ ١١٤)، صحيح البخاري برقم (١٩٠٦) (٢/ ٧٠٧) طبعة ابن كثير اليمامة.

والثاني: ما أُحدث من الخير ولا خلاف فيه لواحد من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام رمضان. «نعمت البدعة هذه».

يعني إنها محدثة لم تكن وإذا كانت فليس فيها ردٌّ لما مضى» اهـ.

قلت:

في هذا القول مؤاخذات وملاحظات.

٣- قول الحافظ ابن عساكر رحمه الله: «إذ كل بدعة لا توصف بالضلالة».

مخالفة لصحيح وصريح قول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة».

وكما قال ابن عمر رضي الله عنهما:

«كل بدعة ضلالة وإن رأها الناس حسنة»[(١)].

وما أجمل كلام شيخ الإسلام: «والبدعة مقرونة بالفرقة كما أن السنة مقرونة بالجماعة[(٢)].

قلت:

الذي يبدو لي والله أعلم بعد نقل ما تقدم عن أبي الحسن رحمه الله وقبل أن أبدي رأيي.

أن أنقل كلاماً لشيخ الإسلام رحمه الله في الحكم على أبي الحسن الأشعري رحمه الله فشيخ الإسلام عندما يتكلم عن الرجال معروف من منهجه العظيم النقد بعلم وإنصاف وبيان الحق في نقده للرجال والمذاهب والطوائف، وهو من

---

(١) أسناده صحيح:
أخرجه ابن نصر المروزي في السنة (رقم ٨٣) وابن بطة في الإبانة (رقم ٢٠٥) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ١٢٦) والبيهقي في المدخل (رقم ٩١).

(٢) انظر الاستقامة (١/ ٤٢).

أعرف الناس بأهل القبلة.

فنقدهُ ونصحهُ يأتي من خبرة ودراية عظيمة في المرء أو المذهب وأقواله في الرجال جرحاً وتعديلًا غاية في الورع والإصابة فلا يتكلم بهوى وعصبية وانتصار لمذهب فقهي حنبلي ولا غير حنبلي قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً الكلام حول الأشعري:

«بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة التي خالفهم فيها المعتزلة كمسألة الرؤية والكلام وإثبات الصفات ونحو ذلك، لكن خبرته بالكلام خبرة مفصلة وخبرته بالسنة خبرة مجملة فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأُصول وبين الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك والمخالفون له من أهل السنة والحديث ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون: إنه متناقض وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام فإنهم بَنَوا كثيراً من الحجج على أصول كثيرة من دين الإسلام بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون: إنما قاله في مسألة الرؤية، والكلام: معلوم الفساد بضرورة العقل، ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في مسألة الرؤية: والكلام، فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا، صار يقول من يقول إن فيه نوعاً من التجهم، وأما من قال: إن قوله قولُ جهم فقد قال الباطل، ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم فقد قال بالباطل، واللّه يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حقٍّ حقه، وتنزيل الناس منازلهم» اهـ.

ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] عندما تكلم عن الفارابي وابن سينا:

(١) (٢٠٦/١٢).

وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية، وما يقول الناس إنه يلزمهم بسببه التناقض، وأنهم جمعوا بين الضدَّين وإنهم قالوا ما لا يُعْقل ويجعلونهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فهذا وجه من يجعل في قولهم شيئاً من أقوال الجهمية كما أن الأئمة - كأحمد وغيره - كانوا يقولون: افترقت الجهمية على «ثلاث فرق» فرقة يقولون: القرآن مخلوق، وفرقة تقف ولا تقول مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة.

ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في «مسألة القرآن» خاصة وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات والرؤية والاستواء على العرش، وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل: أي أنه وافق الجهمية فيها ليتبين ضعفُ قوله لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم، فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقوله: ولهذا عامة كلام أحمد إنما هو يُجَهِّم اللفظية لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم كما يطلقه بتكفير المخلوقية، وقد نُسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة والحديث كالحسن الكرابيسي، ونعيم بن حماد الخزاعي والبويطي والحارث المحاسبي، ومن الناس من نسب إليه البخاري.

والقول بأن: «اللفظ غير مخلوق» نسب إلى محمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي بل وبعض الناس ينسبه إلى أبي زرعة أيضاً ويقول إنه هو وأبو حاتم هجرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي والقصة في ذلك مشهورة[1].

---

(١) قلت: لم يثبت أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قال بأن: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة هذه المسألة المشؤومة الذي تولى إلصاقها بالإمام البخاري الإمام الحافظ محمد بن يحيى الذهلي.
والذي دفع ذلك إلى اتهام الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله اللفظية هو داء الحسد وذلك بقول البخاري وهو الإمام الورع الثقة الذي رزقه اللّه تعالى سعة الحفظ والعلم بالحديث ورجاله وعلله مما أثار عليه بعض الأقران حسداً وبغياً ولا شك بأن داء الحسد يؤدي إلى انتشار البغضاء والعدوان، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال الناس بخير ما لم يتحاسدوا» (حديث صحيح: أخرجه =

وبيَّن ذلك الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصرح كما في كتابه النافع: خلق أفعال العباد ص٤٧ عند قول يحيى بن سعيد: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة.

قال البخاري: «حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة فأما القرآن

= الطبراني في المعجم الكبير).

قال الحافظ أبو حامد الأعمش الثقة الثبت:

رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسماء والكنى وعلل الحديث، ويَمُرُّ فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد بن يحيى: ألا مَنْ يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد: أنه تكلم في اللفظ، ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يَقْربه فلا يقربنا، فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة، وخرج إلى بخارى.

قلت:

وهناك رواية تدل على أن الذي قام به الحافظ محمد بن يحيى الذهلي إنما هو ما يكون بين الأقران من حسد وهذا حكم الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال محمد بن شادل وهو ثقة: لما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد اللّه أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل مَنْ يختلف إليك يُطرَد؟ فقال: «كم يعْتري محمد بن يحيىَ الحسد في العلم والعلم رزق اللّه يعطيه مَن يشاء فقلت: هذه المسألة التي تحكي عنك قال: يا بنيّ هذه مسألة مشؤومة، رأيتُ أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها (انظر سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (١٢/ ٤٥٦ - ٤٥٧) وأخرجها الحاكم بإسناد حسن.

قلت:

والإمام البخاري إمام الجرح والتعديل ورزقه اللّه تعالى الورع، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ عف اللسان لا يغتاب الرجال إلا لبيان الوهم والخطأ والكذب في الحديث والتدليس في الرواة والحق أن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يقل «لفظي بالقرآن مخلوق».

إنما المشهور عنه أنه قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سئل عن اللفظ بالقرآن؟

أفعالُنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا وهذه المقولة استغلها بعض الناس وفهم بعض من حَضَرَ مجلسه أنه يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» وأبى ذلك آخرون (انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٨)، وهدي الساري (ص٤٩٠).

والبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ احتج بقول إمام أهل السنة والجماعة وسماها «مسألة مشؤومة» وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يخالف السلف الصالح في أن أفعال العباد مخلوقة والقرآن العظيم كلام اللّه غير مخلوق.

المتلو المبين المثبت في المصحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب، فهو كلام اللَّه ليس بخلق»[١].

وبعد ذلك فلا مستند ولا حجة للأشعرية: بأن البخاري قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

والإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تابع للسلف في اعتقادهم لا يخالفهم في الألفاظ والأقوال.

وشيخه الإمام أحمد وقد احتج بكلامه كما تقدم وهو يقتدي به في أقواله الدالة على التمسك بالسنة وترك البدع:

قال أبو بكر بن زنجويه:

سمعت أحمد بن حنبل يقول:

مَنْ قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع لا يُكَلَّم[٢].

وقال الإمام أبو بكر المرّوذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال لي أبو عبد اللَّه - يعني أحمد-: «قد غيض قلبي على ابن شداد» قلت: أيّ شيء حكى عنك؟ قال: «حكى عني في اللفظ» فبلغ ابن شداد أنَّ أبا عبد اللَّه قد أنكر عليه، فجاءنا حمدويه بن شداد بالرقعة فيها مسائل، فأدخلتها على أبي عبد اللَّه، فنظر، فرأى فيها: إنَّ لفظي بالقرآن غير مخلوق - مع مسائل فيها - فقال أبو عبد اللَّه: «فيها كلامٌ ما تكلَّمتُ به» فقام من الدهليز فدخل، فأخرج المحبرة والقلم، وضربَ أبو عبد اللَّه على موضع: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وكتب أبو عبد اللَّه بخطه بين السطرين: «القرآن حيث تصرَّف غير مخلوق» وقال: «ما سمعتُ أحداً تكلَّم

---

(١) انظر خلق أفعال العباد للبخاري (ص٤٢).

(٢) رواه الخلال في السنة كما في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ١٢/ ٣٢٥ بإسناد صحيح.

في هذا بشيء» وأنكر على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

قلت: حمدويه بن شداد هذا أحد أصحاب الإمام أحمد.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل:

تناهى إليَّ أنَّ أبا طالب يحكي عن أبي أنَّه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فأخبرتُ أبي بذلك، فقال: «مَن أخبرك؟» فقلتُ: فلان، قال: «ابعث إلى أبي طالب» فوجّهتُ إليه، فجاء، وجاء فوران، فقال لي أبي: «أنا قلتُ لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟» وغضب، وجعل يرعد، فقال له: قرأتُ عليك: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ فقلت لي: «هذا ليس بمخلوق» قال: «فَلِمَ حكيتَ عني أني قلتُ قلك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ وبلغني أنَّكَ وضعتَ ذلك في كتابِكَ، وكتبتَ به إلى قوم، فإنْ كانَ في كتابِك فامحه أشدَّ المحو، واكتب إلى القوم الذين كتبتَ إليهم: أني لم أقل لك هذا» وغضبَ، وأقبلَ عليه فقال: «تحكي عنّي ما لَم أقل لك؟» فجعل فوران يعتذر إليه، وانصرف من عنده وهو مرعوب، فعادَ أبو طالب فذكر أنّه قد حَكَّ ذلك من كتابه، وأنه كتب إلى القوم يخبرهم أنّه وهم على أبي عبد اللَّه في الحكاية.

قلتُ: وهذه القصة صحيحة مشهورة عن الإمام أحمد، رواها عنه ابن صالح، وأبو بكر المرّوذي، وفوران بن محمد، والثلاثة من خواصّ أصحابه، وكلّهم شهِدوا القصة.

رواية أبي بكر المرّوذي:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: بلَغَ أبا عبد اللَّه عن أبي طالب أنَّه كتبَ أهل نصيبين: أنَّ لفظي بالقرآن غير مخلوق.

قال أبو بكر: فجاءنا صالح بن أحمد، فقال: قوموا إلى أبي، فجئنا، فدخلنا على أبي عبد اللَّه، فإذا هو عضبان شديد الغضب، قد تبيّن الغضب في وجهه،

فقال: «اذهب فجئني بأبي طالب» فجئت به، فقعد بين يدي أبي عبد اللَّه وهو يرعد، فقال: «كتبتَ إلى أهل نصيبين تخبرهم عنّي أنّي قلتُ: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟» فقال: إنّما حكيتُ عن نفسي، قال: «فلا يحلّ هذا عنك ولا عن نفسي، فما سمعتُ عالماً قال هذا».

قال أبو عبد اللَّه: «القرآن كلامُ اللَّه غير مخلوق كيف تصرَّف».

فقيل لأبي طالب: اخرج وأخبر أنَّ أبا عبد اللَّه قد نهى أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فخرج أبو طالب فلقي جماعة من المحدثين فأخبرهم أنَّ أبا عبد اللَّه نَهاه أنْ يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

٦- ومن الذين قالوا بسلفية أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ العلامة حماد الأنصاري كما في كتابه «أبو الحسن الأشعري وعقيدته»[1]، وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ جملة من أقوال أهل العلم في رجوع أبي الحسن الأشعري إلى مذهب السلف.

قال الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

وبهذه النقول عن هؤلاء الأعلام يثبت ثبوتاً لا شك فيه ولا مرية أن أبا الحسن الأشعري استقر أمره أخيراً بعد أن كان معتزلياً على عقيدة السلف التي جاء بها القرآن الكريم وسنة النبي عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم» اهـ.

* * *

(١) (ص١٢).

بدعة الانتساب إلى المذهب الأشعري

بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما عند الأشاعرة من فساد في العقيدة لأن مذهبهم ملفق من الوحي والفلسفة أو ممزوج مخلوط بين الوحي والتأويل الكلامي وإذا مدحهم شيخ الإسلام فإنما مدح الذين خدموا الحديث والسنة وليس لأنهم أشعرية بل قال رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

«وأما مَنْ قال منهم بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة لاسيما وأنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر».

قلت: فهذا نص جلي من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يصرح فيه ببدعية الانتساب إلى المذهب الأشعري والانتساب إليه انتساب إلى الضلال والزيغ.

قال الفقيه المالكي العلامة أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصري المالكي في «كتاب الإجارات» من كتابه «الخلاف» قال مالك:

«لا تجوز الإجارة في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم وذكر كتباً ثم قال:

وكُتُبُ أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك.

وقال في «كتاب الشهادات» في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٩).

والأهواء قال:

أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل البدع أشعرياً كان أو غير أشعري[1] ولا تُقبل لهم شهادة في الإسلام ويُهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادىٰ عليها اسْتُتيب منها» اهـ.

وتأمل تعليق الإمام الحافظ أبي عمر بن عبد البر الذي بيَّن فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة السلف في التسليم لنصوص الآيات والأحاديث في صفات الباري جل وعلا .

وقال أبو عمر:

ليس في الاعتقاد في صفات اللّه وأسمائه إلا ما جاء مَنْصوصاً في كتاب اللّه أو صحَّ عن رسول اللّه ﷺ أو أجمعت عليه الأُمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كُلِّهِ أو نحوه يُسَلَّم له ولا يناظر فيه».

قال أبو عمر:

«وقد روينا عن مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان بن سعيد الثوري وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قالوا:

«أُمرُّوها كما جاءت».

قال أبو عمر:

«نحو حديث التنزل وحديث إن اللّه عز وجل خلق آدم على صورته، وأنه يدخل قدمه في جهنم وأنه يضع السموات على إصبع وأن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن يُقلبها كيف يشاء وإن ربكم ليس بأعور. وما كان مثل هذه الأحاديث وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر وبسطناه في

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ص٩٤٢ (رقم: ١٨٠٠) وذكر هذا النص ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٧٠).

كتاب «التمهيد» عند ذكر حديث «التنزل» فمن أراد الوقوف عليه تأمله هناك على أني أقول: لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم وباللَّه التوفيق» اهـ.

قلت:

ومن علماء السلف الجهابذة الذين يرون بدعية الانتساب إلى المذهب الأشعري الإمام الحافظ الفقيه أبو العباس بن سُريج أحمد بن عمر رأس الشافعية وإمامهم في عصره الملقب بالشافعي الثاني وقد كان معاصراً لأبي الحسن الأشعري توفي ابن سريج (٣٠٦هـ) والأشعري توفي (٣٢٤هـ).

قال أبو العباس بن سريج رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

«لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية الملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامِية والمكيفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل».

أقول: وتأمل الهيبة التي جعلها اللَّه سبحانه لإمام من أئمة السنة، قال الشيخ أبو الحسن:

«وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول: سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد - أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم - قالوا: كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً، خوفاً من الشيخ أبي حامد الإسفراييني»[٢].

قال أبو الحسن: «ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام، حتى ميَّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، وعلقه عنه أبو بكر الزاذقاني، وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه «اللمع» و«التبصرة»

---

(١) جزء فيه أصول من أصول الدين لابن سريج ص٨٢ بتحقيق د. وليد العلي «ضمن لقاءات العشر الأواخر رقم ٨ .

(٢) درء تعارض العقل (١/ ٢٨٣).

حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميَّزة وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يَعُدَّهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلًا عن أصول الدين».

قلت: هذا المنقول عن الشيخ أبي حامد وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعي، أصحاب الوجوه، معروف في كتبهم المصنفة في أصول الفقه وغيرها.

أئمة الشافعية يتبرؤون من مذهب الأشعرية:

الإمام الفقيه الحجة أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراييني رأس الشافعية والمقدَّم فيهم كان بن حمد اللّه من أشد الناس على الأشعرية ولاسيما على مُحققهم الأكبر أبي بكر الباقلاني.

قال الحافظ أبو الحسن الكرجي الشافعي[1]:

ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنْسَبوا إلى الأشعري ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه ويَنْهَون أصحابهم وأحبابهم عن الحَوْم حواليه على ما سمعت عِدَّة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي يقولون:

سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني إمام الأئمة الذي طبق الأرض عِلماً وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطيعة الكرج إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع ويُقبل على من حضر ويقول:

«أشهدوا علي بأن القرآن كلام اللّه غير مخلوق كما قاله الإمام أحمد لا كما يقوله الباقلاني» وتكرر ذلك منه جمعات، فقيل في ذلك فقال. حتى ينتشر في

---

(١) درء تعارض العقل (١/ ٢٨٣).

الناس ويشيع الخبر في أهل البلاد: أني بريئ مما هم عليه - يعني - الأشعري - وبرئ من مذهب أبي بكر الباقلاني، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفيةً ويقرؤون عليه فيفتون بمذهبه فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظنُ ظان أنهم مني تعلَّموه قبله وأنا ما قلتُهُ وأنا بريئ من مذهب الباقلاني وعقيدته» اهـ.

قال الإمام أبو بكر عبيد اللَّه بن أحمد الزاذقاني (وكان ثقة فاضلًا).

كنت في درس الشيخ الإسفرايني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني فبلغه أن نفراً من أصحابه يدخلون عليه خفيةً لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم وذكر قصة قال في آخرها:

إن الشيخ أبا حامد قال لي:

يا بني، قد بلغني أنك تدخل على هذا الرجل يعني الباقلاني - فإياك وإياه فإنه مبتدعٌ يدعو الناس إلى الضلالة وإلا فلا تحضر مجلسي.

فقلت:

أنا عائذ باللَّه مما قيل وتائب إليه، وأشهد علي أني لا أدخل عليه».

قلت:

هكذا يجب أن يكون العالم ينصح المسلمين وطلبة العلم ويذب عن سنة رسول اللَّه ﷺ فرحمة اللَّه على الشيخ أبي حامد ما أشبهه بالأئمة الأوائل والسلف الأفاضل ورتوت أهل العلم الأماجد.

في التحذير من أهل البدع والنهي والتنفير من مجالستهم ويقول:

«مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر».

وما أجمل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

«إن هذا القرآن كلام اللّه فلا أَعْرِفَنَّكم ما عطفتموه على أهوائكم».

أثر حسن أخرجه الدارمي في المسند (٣٣٩٨) (٤/ ٢١١) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٥٢١) وكذلك عبد الله بن الإمام أحمد بكتابه السنة رقم (١١٧) والآجري في الشريعة (١٦٨)

الإمام أبو الحسن يحيى بن أبي الخير العمراني فقيه الشافعية وإمامهم ببلاد اليمن.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

«له كتاب لطيف في السنة على مذهب أهل الحديث، صَرَّحَ فيه بمسألة الفوقية والعلو والاستواء حقيقةً، وتكلم اللّه عز وجل بهذا القرآن العربي المسموع بالأذان حقيقةً وأن جبرائيل عليه الصلاة والسلام سمعه من اللّه سبحانه حقيقة وصرَّح فيه بإثبات الصفات الخبرية واحتج بذلك ونصره وصرح بمخالفة الجهمية النفاة.

الإمام أبو عبد اللّه الحسن بن حامد شيخ الحنابلة كان ممَّن أنكر اعتقاد الأشعرية.

الإمام الحافظ أبو نصر السَّجْزي له كتاب «الإبانة الكبرى في أن القرآن غير مخلوق وهو من أشد الناس على الأشعرية قال رحمه الله :

«لم يكن خلاف بين الخلف على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كُلَّاب والقلانسي والأشعري»[1].

وقال الإمام أبو المعالي أسعد بن المنجّى[2] شيخ الحنابلة:

---

(١) رواه أبو الحسن الكرجي كما في درء التعارض بين العقل والنقل (٢/ ٩٧) بسند صحيح.

(٢) أخرجه الذهبي في العلو ص ١٣٧٢ ط: دار الوطن، وانظر مختصر العلو لشيخنا رحمه الله للتنبيه إلى تحريف في المتن لبعض الطبعات.

«كنت يوماً عند الشيخ أبي البيان نبأ بن محمد بن محفوظ القرشي الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فجاءه ابن تميم الذي يُدعىٰ الشيخ الأمين فقال له الشيخ بعد كلام جرى بينهما:

ويحك - الحنابلة إذا قيل لهم: ما الدليل على أنَّ القرآن بحرف وصوت؟

قالوا:

قال اللَّه كذا، وقال رسوله كذا - وسرد الشيخ الآيات والأخبار وأنتم إذا قيل لكم:

ما الدليل على أنَّ القرآن معنى قائم في النفس؟

قلتم:

قال أخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد

أيش هذا الأخطل؟ نصراني خبيث بَنَيْتُم مذهبكم على بيت شعرٍ مِنْ قوله وتركتم الكتاب والسنة؟».

قال ابن القيم في النونية وهو يذم الأشعرية ويعيب مذهبهم الزائغ في أنهم احتجوا في إثبات هذه العقيدة الفاسدة في بيت الأخطل النصراني:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية (رقم ٥٧٩) ص ٦٧:

ودليلهم في ذاك بيتٌ قاله فيما يقال الأخطل النصراني

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص ٦٩:

لكن أهل الحق قالوا إنما جبريل بلَّغه عن الرحمن

ألقاه مسموعاً له من ربه للصادق المصدوق بالبرهان

قال شيخ الإسلام[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً حيرة واضطراب أولئك المتكلمين:

«الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة اللّه حجابهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث قالوا:

لعمري لقد طفتُ المعاهدَ كلَّها وسَيَّرتُ طَرْفي بين تلك المعالِمِ

فلم أرَ إلا واضعاً كفَّ حائرٍ على ذقَنٍ أو قارعاً سِنَّ نادمِ[٢]

وأقروا على نفوسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم، كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقالُ وأكثر سعي العالمين ضلالُ

وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبالُ

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأُ في الإثبات ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

ويقول الآخر منهم: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي».

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠ - ١١).

(٢) وما أروع قول الأمير الصنعاني في معارضته لقول الرازي:

لعلك أهملت الطواف بمعهد الر سول ومن والاه من كل عالم

فما حار من يهدي بهدي محمد ولست تراه قارعاً سن نادم

ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام»[١]. اهـ

وذكر الإمام الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصواعق المرسلة (١/ ١٦٥).

اضطراب وتردد وحيرة الأشعرية كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى وذكر قبل حيرتهم وتلجلجهم كلاماً رصيناً راداً على قولهم:

أن الخلف «هم الفضلاء العلماء الذين حازوا قصب السبق واستولوا على الغاية وظفروا من الغنيمة بما فات السابقين الأولين».

قال: «فكيف يتوهم من له أدنى مسكة من عقل وإيمان، أنَّ هؤلاء المتحيرين الذين كثر في باب العلم باللّه اضطرابهم، وغلظ عن معرفة اللّه حجابهم وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم وأنه الشك والحيرة، حيث يقول:

لعمري لَقَدْ طُفْتُ تِلْكَ المعاهدَ كُلَّها   وَسَيَّرْتُ طَرْفي بينَ تِلكَ المَعالمِ

فَلَمْ أَرَ إلّا واضعاً كفَّ حائرٍ   على ذَقَنٍ أو قارعاً سِنَّ نادم

ويقول الآخر:

نِهايةُ إِقْدامِ العُقولِ عِقالُ   وأكثرُ سَعْيِ الْعَالَمينَ ضَلالُ

وَأَرْوَاحُنا في وحشةٍ مِنْ جُسومِنا   وغايةُ دُنيانا أَذىً وَوَبالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنا طُوْلَ عُمْرِنا   سِوى أنْ جَمَعْنَا فيهِ قِيلَ وَقالُ

وقال الآخر:

«لقد خضت البحرَ الخِضَمَّ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في الفتوى الحموية الكبرى (ص١٩٥) وذكر في «نقض المنطق» ص٢٥) أن القائل هو أبو حامد الغزالي.

الذي نهوني عنه، والآن إنْ لم يتداركني ربي برحمته فالويل لي. وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي».

وقال آخر: «أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام».

وقال آخر منهم عند موته: أشهدوا عليّ أني أموت وما عرفت شيئاً إلّا أن الممكن يفتقر إلى واجب ثم قال: «والافتقار أمر عدمي فلم أعرف شيئاً».

وقال آخر، وقد نزلت به نازلة من سلطانه فاستغاث برب الفلاسفة فلم يغث، قال: «ثم استغثت برب الجهمية فلم يغثني، ثم استغثت برب القدرية فلم يغثني، ثم استغثت برب المعتزلة فلم يغثني، قال: فاستغثت برب العامة فأغاثني».

قال شيخنا: وكيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون الحيارى المتهوكون أعلم باللَّه، وصفاته، وأسمائه وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، ومصابيح الدجى، وأعلام الهدى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، الذين وهبهم اللَّه من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء وأحاطوا من حقائق المعارف بما لو جمعت حكمة من عداهم وعلومهم إليه لاستحى من يطلب المقابلة، ثم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال الصابئين، وأشباههم، وأشكالهم، أعلم باللَّه من ورثة الأنبياء، وأهل القرآن، والإيمان»[1]؟ اهـ.

قلت:

ومسألة رجوع بعض أئمة الأسعرية إلى مذهب السلف مسألة عظيمة لا يجوز الاستهانة فيها أو التقليل من شأنها فهي مسألة شريفة جليلة القدر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١).

تدل على إنصاف هؤلاء العلماء واعترافهم بإصابة وصحة وسلامة وعظمة مذهب السلف.

ولا يصح التشكيك في رجوع هؤلاء الأئمة إلى مذهب السلف.

والعجب لا يكاد ينتهي عندما يقول المؤلفان هدانا الله وإياهم لاتباع السلف (ص٧٤):

«على أن هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى لم يرجعوا عن اعتقاد الأشاعرة، ولا تبرؤوا منه، كيف وهو الامتداد الطبيعي لما كان عليهم السلف!!

قلت: بل تبرؤا منه وتركوه.

ورجوع هؤلاء الأئمة عن مذهب الأشعرية إلى مذهب السلف واقع لا يكابر فيه إلى صاحب هوى أو جاهل.

فهذا الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٨٧هـ) فقد تاب هذا الإمام عن العقيدة الكلامية الكلابية الأشعرية التي أصْلُها عقيدة جهمية، ورجع إلى العقيدة السلفية وألف في تحقيقها رسالته المعروفة التي هي نصيحة كاملة وموعظة تامة وحكمة بالغة وعبرة للماتريدية والأشعرية جميعاً قال في كتابه: «الرسالة النظامية»:

اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والْتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب قال:

والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأُمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأُمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة، وقد دَرَجَ صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرُّض وترْك ما فيها

- وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم».

قلت:

وإني لأتعجب أشد العجب مما جاء في كتاب أهل السنة الأشاعرة للأخوين حمد السنان وفوزي العنجري (ص٦٢ - ٦٣) مما أورداه في هذا الكتاب من مدح وثناء على الكوثري بقولهما:

قال العلامة الكوثري رَحِمَهُ اللهُ.

وأُريد أن أسوق طعون وسباب وشتائم الكوثري لأئمة الإسلام أعلام الهدى جهابذة علماء السلف[١]:

١- إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ) صاحب الصحيح، وكتاب التوحيد:

يقول فيه الكوثري: عريق في التعصب جامع بين التعنت البالغ والتساهل المرذول رمى بقلة الدين والزندقة، وكتاب التوحيد له في الحقيقة، كتاب الشرك؛ لما حواه من الآراء الوثنية، ظهرت نحلتهم الوثنية بنشر نقض الدارمي، وسنة عبد الله، وتوحيد ابن خزيمة[٢].

سبحان الله! هل يكون الكوثري صحيح الإسلام طاهر المعتقد؟ وأئمة الإسلام مرميون بالتعصب والتعنت، وقلة الدين، والزندقة، وكتبهم كتب الشرك تحوى

(١) ولقد استفدت هذا الموضوع من العلامة السلفي البارع الشمس السلفي الأفغاني في كتابه الجامع الماتع الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات (١/ ٣٤٩ - ٣٦٥).

(٢) راجع لبيان إمامته وعلو كعبه بين أئمة الإسلام حتى على لسان السبكي في طبقاته: (٣/ ١٠٩ - ١١٩) والسبكي من أئمة الكوثري في أهوائه!.

الوثنية وتظهر النحل الوثنية بنشر كتبهم؟؟ سبحانك هذا بهتان عظيم واللَّه المستعان على يصفون.

٢- الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام ابن الحافظ الكبير، الإمام ابن الإمام، والحافظ ابن الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ):

يهذي فيه الكوثري كثيراً منه قوله: مسكين فاسد المعتقد، حتى أصبح ينطوي على العداء لمتكلمي أهل الحق، وذكر في كتابه «الرد على الجهمية» ما يدل على ما أصيب به عقله، فسبحان قاسم العقول، يجهل علم الكلام ومع ذلك يدخل في مضائق علم أصول الدين، مباعداً التفويض، والتنزيه، فتزل قدمه.

وأما رمي الكوثري لهذا الإمام العظيم بأنه مسكين، فاسد المعتقد، أصيب في عقله فهذا من قبيل: «رمتني بدائها وانسلت»، وأئمة الإسلام على حظ وافر من العقل السليم الصريح كما أنهم على المعتقد الصحيح ولِلَّه الحمد حتى باعتراف بعض كبار الحنفية.

٣- الإمام أبو الحسن عمر بن أحمد الدارقطني صاحب السنن (٣٨٥هـ).

تفوح ألسنة العلماء وكتب الجرح والتعديل بفضائل هذا الإمام حتى تاج الدين السبكي حيث يقول في الثناء عليه: «الإمام الجليل، سيد أهل عصره، إمام زمانه، شيخ أهل الحديث، أوحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، إمام القراء والنحويين، فريد عصره، قريع دهره نسيج وحده، إمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال مع الصدق، والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من العلوم سوى علم الحديث منها المعرفة بمذاهب الفقهاء والأدب والشعر» إلى آخر ما ذكره من ميزاته التي تحير العقول كل هذه بشهادة السبكي إمام الكوثري.

لكن الكوثري لفساد معتقده يقدح في هذا الإمام ويطعن في عقيدته بهتاناً وعدواناً فيقول: «والدارقطني هو الذي يهذي. . .، وهو الأعمى المسكين بين

عور حيث ضل في المعتقد وتابع الهوى في الكلام على الأحاديث، واضطراب»[١].

ويقول: «يكون قوله هذا هذياناً بحتاً، وسفهاً صرفاً. . . لأن اللّه سبحانه أعمى بصيرة هذا المتسافه في صفات اللّه سبحانه وتعالى، حتى دوّن في صفات اللّه سبحانه ما لا يدوّنه إلّا مجسّم. . . كما أعمى بصيرة كثير من زملائه وهو معهم في الفروع فإذن هو فاقد البصر في المعتقد كما أنه فاقد البصر في الفروع، ومن يكون فاقد البصرين يكون هو الأعمى بين أناس عور» إلى آخر الهذيان الذي هذى به الكوثري في هذا الإمام.

قلت:

ماذا تكون قيمة ديانة الكوثري وأمانته بعد ما شهد السبكي لهذا الإمام بصحة الاعتقاد، والإمامة في علوم الحديث ومذاهب الفقهاء؟؟

ولنعم ما قيل:

وهبني قلت: هذا الصبح ليل   أيعمى العالمون عن الضياء

٤- الإمام المحدث الحافظ الحجة الثقة الثبت المتقن المجود شيخ السنة، وشيخ الحرم المجمع على إمامته وديانته بشهادة كبار أئمة الإسلام أهل الجرح والتعديل، ورواي حديث المسلسل بالأولية، أبو نصر عبيد اللّه بن سعيد الوائلي السجزي الحنفي مذهباً، السلفي عقيدة (٤٤٤هـ).

---

(١) قلت:
العجب أن الأخوين الكريمين حمد السنان وفوزي العنجري ذكرا أن الإمام الحافظ الدارقطني أشعري المذهب!! كيف يكون أشعري؟ أليس هذا تناقض؟! وهذا يضاف إيضاً إلى تناقضات المذهب الأشعري وانظر لزاماً هذا المبحث أعني تبرئة الأئمة الدارقطني والبغوي والخطيب البغدادي والمزي الذين حشرهم الأخوان في المذهب الأشعري انظر (٢٤٦).

وإليك نماذج من تلك الشتائم والعظائم ليعرف المسلمون حقيقة هذا الجركسي وأنه ساقط عن منزلة الديانة والأمانة، والنزاهة كما يعرفوا حقيقة من سايره من الكوثرية، وبعض الديوبندية.

فمن تلك الشتائم والعظائم: «المنافق، الحائد بجهله عن الحقائق»، و«اللعين، الطريد، المهين، الشريد» و«التيس»، و«الرذل، الخسيس، الأحقر»، و«الجاهل، الغّر، المتمادي في الجهل، المصر»، و«الأحمق، الأخرق».

ورماه بما يلي من الكلمات التالية أيضاً:

«غمرات الجهل»، و«سخافة العقل»، «مخايل الحمق»، و«الخرق والحمق»، و«كثرة العوار، والشنار»، و«فحش التشبيه، وصمة التجسيم».

ولعنه فقال: «فأفٍ له ولخرقه»، «فعليه لعائن اللّه تترى، واحدة بعد واحدة» وقال فيه: «يتكلم في صفات اللّه تعالى على جهله وسخافة عقله»، و«ما رأيت جاهلًا أجسر على التكفير، وأسرع على التحكم على الأئمة من هذا الأخرق»، و«تكلم السجزي في النزول، والانتقال، والزوال، والاتصال، والانفصال، والذهاب والمجيء... ومن قال بذلك حلّ دمه»، إلى آخر ذلك الهذيان والبهتان والعدوان في حق هذا الإمام.

والكوثري أنكر كونه حنفي المذهب وصرّح بأنه شافعي المذهب، مع أنه مترجم في طبقات الحنفية وليس له ذكر في الشافعية. وهذا لون آخر من الكذب والتلبيس والتدليس، فالكوثري خائن بائن.

٥- شيخ الإسلام (٧٢٨هـ):

تكفير الكوثري لشيخ الإسلام وتضليله وتبديعه وشتائمه له مما لا يخطر بالبال، فقد جمع الكوثري ذلك كله عن كل من هب ودب وعن كل متهور مبتدع عدو لشيخ الإسلام، وأقره الكوثري وزاد من عند كرشه ما أنجس به لسانه وبنانه هذا الكوثري الفاسق الثرثري المارق.

وهذه بعض النماذج:

«صار كفره مجمعاً عليه».

«وقع الاتفاق على تضليله وتبديعه وزندقته»، «ليس من الفرق الثلاث والسبعين».

ورماه بالنفاق ونقض دعائم الإسلام:

«فهل يتصور أن ينطق مبتدع مارق بأصرح من هذا في وسط المسلمين».

«مجسم، عنده تجسيم صريح، من الغلاة في التجسيم، أربى على الكرامية، من الغلاة في التشبيه».

«وارث علوم صابئة حران حقاً، والمتسلف من السلف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس»، «الماجن المتجري»، «مارق»، «الخبيث»، «كذاب أشر على السلف والخلف»، «أفاك»، «مفتر»، «مخرف»، «حاطب ليل الهدار المهذار»، «الفاتن بالمعنى الصحيح»، «المفتون».

«ملبس، «الضال المضل»، «آية في التضليل»، «من أئمة الضلال»، «أضلّ كثيراً من العباد»، «زائغ اعتقاداً وعملاً»، «وهذا الخبيث من أعظم الزائغين»، «غال»، «جاهل»، «المسكين»، «من الغلاة في السفاهة»، «مصاب في عقله أو دينه»، «مبتدع»، «من أهل البدع»، «أسوأ حالاً من الفلاسفة النافين للحشر»، «أربى على المعتزلة»، «أربى على الكرامية في الزيغ»، «عبد خذله اللّه وأعماه، وأصمه، وأضله، وأذلّه».

«إن كان ابن تيمية لا يزال شيخ الإسلام فعلى الإسلام سلام».

«ومن أحاط علماً بما نقلناه . . . واستمر على مشايعته، وعلى عده شيخ الإسلام فعليه مقت اللّه وغضبه».

«ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين - لما كنا مبالغلين في ذلك، وهو سهل متسامح مع اليهودي والنصارى».

«كأنه يعني ابن القيم وشيخه كانا يحاولان القضاء على البقية الباقية في الإسلام ومن علوم الإسلام، إتماماً لما لم يتم بأيدي المغول».

ذكر الكوثري تمهيداً طويلًا في تاريخ الوثنية وأنها كيف دبت إلى الإسلام مرة ثانية - بعد ما انقشعت بظهور الإسلام؟

فحاصل ما يرمي إليه هذا الكوثري الكذاب البهات الخداع: أن الوثنية دخلت إلى الإسلام من طريق المحدثين وعلى آخرهم شيخ الإسلام ابن تيمية إنا للَّه وإنا إليه راجعون!

فيقول الكوثري: «. . . وكان أخطر هؤلاء الأعداء على الدهماء، وأبعدهم غوراً في الإغواء أناساً ظهروا بأزياء الصالحين بِعُيُونٍ دامعةٍ كَحِيْلَةٍ، ولِحيً مُسَرَّجَةٍ طويلةٍ، وعمائم كالأبراج، وأعمامٍ كالأخراج، يحملون سبحات كبيرةِ الحباتِ، ويتظاهرون بمظهر الدعوة إلى سنّةِ سيدِ الساداتِ ﷺ.

مع انطوائهم على مخازٍ ورثوها عن الأديان الباطلة، والنحل الآفلة. . . إلى أن نبغ في أواخر القرن السابع بدمشق حراني تَجَرَّدَ للدعوة إلى مذهب هؤلاء الحشوية السخفاء».

قلت:

لقد تتبعت شتائم الكوثري لشيخ الإسلام فتجاوزت المئات فسئمت من تتبعها فتركت.

وفيما ذكرت من النماذج عبرة بالغة، وحجة دامغة على أن هذا الجركسي عدو الإسلام الصحيح، وحاقد على أئمة الإسلام، وأنه كذاب بهات نسيج وحده في

الكذب والبهت والخيانة، فهو ساقط من مكانة الديانة والأمانة فالكوثري فاسق مارق، محتال دجال.

لأن سيرة شيخ الإسلام مدونة في كتب أهل الإسلام.

فمن ذا الذي حقن اللّه به دماء المسلمين وحفظ أعراض نسائهم - بما فيهم الماتريدية والأشعرية، ورد به كيد التتار من الشام غير شيخ الإسلام؟ وجاهد وقاتل ضدّهم باللسان والسنان حين تخلّى عن نصرة الإسلام هؤلاء الماتريدية، والأشعرية وغيرهم.

وبهذا احتج عليهم شيخ الإسلام في تلك المناظرة التاريخية التي بها أفحمهم، وفيها عبرة لهم، فكان الواجب عليهم أن يشكروه، ولكن هؤلاء كفروه بدل أن يشكروه.

ومن ألف هذا الكتاب العظيم« منهاج السنة» في الرد على الرافضة السبئية اليهودية؟

ومن ألف هذا الكتاب العظيم: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» ضد هذا النصراني الذي شتم الرسول ﷺ؟

ومن ألف «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح» ذلك الكتاب القيم؟

ومن تكلم هذا الكلام الشديد العنيف مع السلطان في إذلال أهل الذمة من اليهود والنصارى؟

فكيف يصح بعد هذا كون شيخ الإسلام وثنياً متسامحاً مع اليهود والنصارى؟ قاتل اللّه الدجالين المحتالين الباهتين المائنين.

وأما بالنسبة إلى وصفه بشيخ الإسلام - فمن يرتاب فيه من المتهورين فليراجع إلى «الرد الوافر» وعليه تقريظات لكثير من كبار الحنفية منهم الإمام البدر العيني (٨٥٥هـ) وفي تقريظه عبرة للكوثري والكوثرية ومن سايره من بعض الديوبندية،

وهو حري بأن يكتب بحبر الذهب بأقلام الزبرجد على ألواح القلوب؛ وقد رأيت أبا غدة الكوثري وصفه بشيخ الإسلام مرات[١].

وأما ما ذكره الكوثري في وصف أهل الحديث ليجعلهم وثنيةً - فهذه الأوصاف لا تليق إلّا بأمثال الكوثري والكوثرية، لا بأهل الحديث؛ لأن ذلك زي أهل البدع حتى في عهدنا الحاضر.

فقد قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف أهل البدع[٢]:

فظ غليظ جاهل متمعلم ضخم العمامة واسع الأردان

٦- الذهبي ناقد الرجال ومؤرخ الإسلام أحد الأئمة الأعلام (٧٤٨).

جمع الكوثري الشيء الكثير من سباب تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) للإمام الذهبي وزاد من عنده ما زاد، وهذه بعض النماذج:

«مجسم اعتقاداً رغم تبريه منه» «يتسكع في ظلم التجسيم... وهو من أعظم الدعاة إليه»، «من الحشوية»، «عنده نزعة خارجية»، «لا يفهم من علم أصول الدين نقيراً ولا قطميرا» «هذا قدر عقلية الذهبي، عقليته من أسخف العقليات، عقليته ترى الخرافاتِ حقاً، فلا يوثق بكلامه».

ويرميه بالبدع والأهواء، وعدم الممارسة لعلوم الشريعة، والغفلة عن التنزيه، والانحراف عن أهل التنزيه، والتعصب المفرط حتى يسخر منه. والوقيعة في أهل الدين والصوفية، ووضع الأكاذيب في كتبه مع علمه بأنها كذب، إلى آخر تلك الشتائم والسباب التي رمى بها الكوثري الإمام الذهبي.

٧- الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٥١هـ).

أقذع الكوثري في شتائم هذا الإمام العظيم فأفرد في سبابه كتابه: «تبديد الظلام

(١) انظر تعليقه على الأجوبة الفاضلة للكنوي ٩٢ .
(٢) النونية ص ٢٥٢ .

المخيم على نونية ابن القيّم» وهو تعليقات على كتاب «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل».

وهذه بعض النماذج من تلك الشتائم الشنيعة الفظيعة، والتكفير والتضليل والتبديع: «كافر أو حمار»، «حمار أو تيس»، «الملحد»، «الخبيث»، «المعلون»، «الوسخ»، «النجس»، «الفدم»، «البليد»، «البجباج»، «النفاج»، «المتخلف»، «الوقح»، «جاهل»، «المتشبع»، «المسكين»، «المبتدع»، «المتهوس»، «المدبر»، «الجلف»، «المتعالم»، «الردي»، «الزائغ».

«مجسم»، «مشبه»، «حشوي»، «مصاب في العقل أو الدين»، «من الضلال والمعتدين»، «من ورثة علوم الصابئة عبدة الأجرام العلوية»، «من المجسمة وإخوانهم اليهودي والنصارى»، «متلبس بجريمة خداع خبيث في صدد تلبيس ودس شنيعين»، «كثير الغش للأمة، وليس في أمر الدنيا ولكنه في صميم الإسلام».

«بلغ في كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه»، «فهل وصلت الزنادقة، والملاحدة والطاعنون في الشريعة إلى أكثر من هذا؟ بل ولا عشر هذا»، «ما زاد عنه الزنادقة والملاحدة والطاعنون في الشريعة في الخروج على الإسلام والمسلمين...».

«لعنه اللّه»، «عليه لعنة اللّه»، «قاتله اللّه ما أجرأه على اللّه»، «قبحه اللّه»، «تباً له»، «أخزاه اللّه»، «سحقاً له»، «قطع اللّه دابر كلامه»، «قلب اللّه قلبه»، و«يح الناظم ما أجهله»، و«اللّه ينتقم منه»، «عامله اللّه بعدله»، «يستحق اللعنات لخروجه على معتقد المسلمين بتلك المخازي»، «فتباً لابن تيمية وصاحبه»، «فتباً للتابع والمتبوع»، «قاتلهما اللّه ما أجرأهما على اللّه»، «واللّه ينتقم منهما بما أثارا من الفتن».

قلت:

قد تتبعت شتائم الكوثري لهذا الإمام العظيم أيضاً فسئمت من نتنها وقد جاوزت المئات فتركتها.

وقد دافع عن شيخ الإسلام والإمام ابن القيم **كثير من كبار أئمة الحنفية**، أذكر

بعضهم لتكون شهادتهم من قبيل: «وشهد شاهد من أهلها»: وتدل على أن الكوثري عقور ماكر، فجور خاسر.

منهم: الإمام زين الدين عبد الرحمن بن علي التفهني (٨٣٥هـ) - رئيس القضاة، والذي انتهت إليه رئاسة الحنفية، حتى باعتراف الكوثري.

فله كلام مهم طيب في الذب عن شيخ الإسلام.

ومنهم الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني مؤلف عمدة القاري (٨٥٥هـ) الذي يتهالك في إجلاله الكوثري ويتعصب له ويفضله على الحافظ ابن حجر كما يفضل عمدته على فتحه.

فللإمام العيني كلام في غاية من الأهمية في الدفاع عن شيخ الإسلام يثلج به صدور المنصفين.

ومنهم: العلامة الملا على القاريء (١٠١٤هـ) الذي يلقبه الكوثري: «ناصر السنة».

فله كلام في الذب عن شيخ الإسلام والإمام ابن القيم - نهاية في الإنصاف والبعد عن الاعتساف.

ومنهم: الإمام ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) والعلامة السيد محمود الآلوسي مفتي الحنفية (١٢٧٩هـ) وابنه، وحفيده.

وفي هذا كله عبرة بالغة لأمثال الكوثري من اللعانين الطعانين في أئمة الإسلام، ولنعم ما قيل:

ومليحة شهدت لها ضراتها والحسن ما شهدت به الضرات

٨- الإمام الشاه ولي اللَّه الدهلوي الحنفي (١١٧٦هـ).

لقد رفع اللَّه تعالى هذا الإمام مكانة صار بها إماماً وشيخاً لأهل الحديث

والحنفية الديو بندية جميعاً، حيث وفقه اللّه لأعمال عظيمة في نشأة علم الحديث ونشر السنة في البلاد الهندية وقام بدور عظيم في القضاء على الشرك والبدع والخرافات مع ملاحظات عليه.

وله نصوص مهمة في كتبه في القضاء على الشرك والخرافات القبورية.

ونَصَرَ مذهب أهلِ الحديث.

وقمع أهل الكلام الطاعنين في أئمة الإسلام.

ونقد أصول مذهب الحنفية التي تركت لأجلها كثير من الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة، وحارب التقليد الأعمى والتعصب المقيت.

ودافع عن شيخ الإسلام.

ولما كان لهذا الإمام هذه المواقف الحميدة لم ينج من شتائم الكوثري فعضه بأنيابه وخمشه بمخالبه فرماه بفساد الاعتقاد، والتقول، والقول بقدم العالم وكدورةٍ في التفكير، وتحكم في التصوير، وضيقِ دائرة الاطلاع، وقلّةِ الدراسة، والاسترسال في الخيال، والشططِ في كثير من بحوثه، وتحقيقاته واضطرابٍ فكري ينأى به عن الإصابة ويشطح التابع والمتبوع، وعباراتٍ مرصوصةٍ لا محصل لها، والانطواءِ على أعمال تجافي الصواب، وغيرها.

كما رماه بالفتنِ، والتهافتِ، والانحرافِ.

٩- مجدد الدعوة السلفية الإمام محمد بن عبد الوهاب التميمي (١٢٠٦هـ).

أقذع الكوثري في اتهام هذا الإمام المجدد - تحت خطة مدبرة - فمن نماذج شتائمه واتهامه له ما يقول فيه الكوثري:

«زعيم المشبهة»، «زعيم البادي»، «أهذا أصبح إمام الموحدين؟».

ويتهمه بالغلوِ والإسراف في سفك الدماء، ونهب الأموال، وإكفارِ الأمة

المحمدية في جميع الأقطار والحكم على اتباع أئمة الهدى بأنهم مشركون.

١٠- الإمام المحدث محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ).

لا يحتاج هذا الإمام إلى التعريف فأعماله، وجهوده العظيمة لإحياء السنة والقضاء على البدع والخرافات معروفة عند أهل العلم.

فكيف لا يطعن الكوثري في مثل هذا الإمام؟

فمن شتائم الكوثري له ما يقول: «إنه يهودي مندس بين المسلمين لإفساد دينهم».

سبحان اللَّه! إذا كان أمثالُ الشوكاني يهوديين مندسين في المسلمين لإفساد الدين فمن يكون صحيح الإسلام؟ هل الكوثري وأمثاله من أفراخ الجهمية؟! وأئمة القبورية، الفسقة الفجرة الطاعنين في الأئمة.

والمضحك المبكي أن الكوثري ينبز أئمة الإسلام بالكفر، والشرك والوثنية واليهودية ثم يُبَرِّيء نفسه، فيقول مخاطباً للعلامة المعلمي: «ويجب أن يعلم هذا الباهت المتهافت أنّ الكوثري ليس ممن يجري على لسانه نبح الكلاب، ولا تهاذر القِحاب!! ولا النبز باليهودية في الخطاب للأضداد والأحباب».

هؤلاء أحد عشر كوكباً والشمس والقمر من أئمة الإسلام ذكرتهم على سبيل المثال مع ذكر نماذج من شتائم الكوثري لهم ليعرف المسلمين حقيقة هذا الكوثري، وأنه ساقط عن مرتبة الأمانة والديانة، والنزاهة والنباهة، وأنه مبتدع حالك، عقور متهالك، لأنه يسب أئمة الإسلام سباً شنيعاً فظيعاً، وهذه أبرز علامات أهل البدع بل أهل الفسق والفجور.

فقد صرح أئمة الإسلام أن علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، بل من يبغض أصحاب الحديث فهو زنديق بشهادة إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فضلًا عن تلك العظائم والشتائم ورمي الأئمة بالكفر والوثنية.

- وأما تعصبه المقيت للمذهب الحنفي فحدث ولا حرج فقد بلغ في التعصب إلى حد طعن في زهاء ثلاثمائة من الرواة غالبهم ثقات وفيهم نحو تسعين حافظاً من أئمة هذه الأمة، بل تجنى على بعض الصحابة، وردّ كثيراً من الأحاديث الصحيحة، وبعكس ذلك دافع عن الكذابين وحاول تصحيح الموضوعات. وتلاعب بالقواعد، ولذلك لُقِّبَ الكوثريُّ: «مجنون أبي حنيفة».

قلت:

وقد تعقبه شيخنا الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في كثير من تضعيفاته وتجهيله الثقات وتوثيقه وتعديله الكذابين والضعاف كما في سلاسل الذهب الصحيحة.

وشهد الكوثريُّ على نفسه بأنه متعصب.

ولنعم ما قاله العلامّة المعلمي في بيان تعصب الكوثري وخيانته وطعنه في الأئمة:

«... حتى كان أئمة الحديث ورجاله وفقهاء المذاهب الأخرى أهل عند **العيني والكوثري لكل كذب**، وإن اشتهروا بالإمامة والثقة والصدق والتقوى؟! بخلاف أصحابهما أهل الرأي كأنه لا يكون منهم ولا من حمرهم، وكلابهم إلّا الصدق، ومع ذلك يرمي هؤلاء مخاليفهم بالتعصب واتباع الهوى... ويتحرى بهذه الكلمات مواضع ارتكابه الموبقات واللّه المستعان».

- وأما مناصرته لأهل البدع وذبه عنهم - فشيء يضيق عنه نطاق البيان وفيما يلي بعض الأمثلة:

١- ضاق الكوثري ذرعاً، وسيء بذبح الجعد بن درهم (١٢٤هـ) حتى صرّح بعدم جواز قتله.

وجاش صدره غيظاً على خالد بن عبد اللّه القسري (١٢٦هـ) والي العراق وذابح الجعد حيث يقول الكوثري: إنه ضحى بالإنسان بدل الأنعام فتلاعب

بالدين وشعائر اللَّه تعالى مع أن أهل السنة شكروا خالداً بعمله هذا كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية شكراً:

من أجل ذا ضحى بجعد خالد الـ قـسـري يـوم ذبـائـح الـقـربـان

إذ قال إبراهيم ليس خليله كلا ولا موسى الكليم الداني

شكر الضحية كل صاحب سنة لـلـه درك مــن أخــي قــربــان

وللعلّامة المعلمي كلامٌ قيمٌ حول مغالاة الكوثري وتعجرفه حول قتل الجعد يحسن الاطلاع عليها.

٢- يتهالك الكوثري في الدفاع عن الجهم بن صفوان (١٢٨هـ) ويذب عنه فيقول:

«وتنسب لجهم آراء وليس له فرقة تنتمي إليه بعده، ونسبة غالب من نسب إليه من قبيل النبز بالألقاب تهويلًا لسمعة الرجل بين الفرق، وآراؤه توزعت بينهم بعد تمحيصها على حسب أنظارهم لا على ما ارتآه جهم شأن كل رأى يشيع في الناس».

قلت: سبحان اللَّه يقبل الكوثري للطعن في أئمة الإسلام جميع الأكاذيب، أما أئمة الكفر فيرى الكوثري أنّ غالب ما ينسب إليهم من قبيل النبز بالألقاب لسوء سمعتهم لا على ما أرتآهم. وهذا في الحقيقة طعن في جميع أئمة الإسلام - الذين صرّحوا بتكفير الجهم ومنهم الإمام أبو حنيفة، فقد قال للجهم: «اخرج عني يا كافر» حتى باعتراف كبار الماتريدية.

فلازم كلام الكوثري: أن أئمة الإسلام قد كفروا مسلماً، وأنهم نبزوه بالألقاب تهويلًا لسوء سمعته. فليبك على عقل الكوثري من كان باكياً أو ليضحك من عقله من كان ضاحكاً.

٣- يحاول الدفاع عن بشر بن غياث المريسي الحنفي رافع لواء الجهمية

(٢٢٨هـ) بعد الجهم، ويحاول أن يستره.

٤- يذب عن محمد بن شجاع الثلجي البلخي الحنفي الجهمي المريسي (٢٦٦هـ) الكذاب، فقد ألف الكوثري كتاباً في الدفاع عنه سماه «الإمتاع»، بالغ في إجلاله وإكباره وطعن لأجله في كبار أئمة الإسلام أمثال حماد بن سلمة، والدارمي.

٥- يثنى الكوثري على المعتزلة ثناء بالغاً مع نقد هين لين ويجل أعمالهم، ومواقفهم ويعظم كتبهم ويدعو إليها وبعكس ذلك يسب المحدثين ويظهرهم بمظهر الوثنية والحماقة والجاهلية.

ويظهر من غضون كلامه أنه غير راض برفع فتنة خلق القرآن رضاء كاملًا حيث يقول: «ارتفع شأن الحشوية، وانقمع أهل النظر والمعتزلة».

ويذب عن المعتزلة بأن المحدثين كانوا يرمونهم بمنابذة السنة، كما يحمل تبعة فتنة خلق القرآن على المحدثين، ويشفي صدره بتلك الفتنة، وما أصاب المحدثين من البلاء.

ومن افتراء وبهتان الكوثري على أئمة الإسلام قذفه للحافظ أبي الفضل ابن حجر بالزنا.

وكذلك قذف الحافظ أبا بكر الخطيب البغدادي باللواطة وأنه هام بصبي ورماه بشرب الخمر.

كما ذكر ذلك في (تأنيب الخطيب (ص١٢) في حكاية مكذوبة مختلقة.

حاشا الخطيب الإمام الحافظ أو يفعل ذلك وقد افترى على الحافظ ابن حجر أبي الفضل رَحِمَهُ اللَّهُ كما يحكي عنه في مجالسه أنه لفرْط غرامه بالزنا كان يتبع النساء في الشوارع!! حتى إنه تبع ذات يوم امرأة ظنَّها جميلة فلما مدَّت يدها إليه إذا هي أمةٌ سوداء فرجع عنها وقال لها: بيدك فضحْتِ نفسك وقال الشيخ أحمد بن محمد

الصديق الغماري في بيان تلبيس المفتري:

ولم يَقِفْ عندَهم، بل اجْترَأَ على صحابةِ رسولِ اللَّه ﷺ، فَجَرَّهم إلى المَيْدانِ، وأَدْخَلَهم تحتَ مِطْرَقَةِ نَقْدِه، وحَشَرَهم في زُمْرَةِ الضُّعفاء والمجروحين الذين يُردُّ بهم الحديثُ، فَخَرقَ بذلك إجْماعَ أهلِ الحقِّ من المُسْلمين، وابْتكَرَ طريقاً لم يَجْتَرِئْ عليه إلَّا غُلاة المُبْتَدِعين.

فقد انتقد الأئمة أبا حنيفة برده سنة رسول الله ﷺ في أمره العرنيين بشرب ألبان الإبل وأبوالها للتداوي، فاضطر هو - أعني الكوثري - للطعن في الحديث وإبطاله انتصارا لرأي أبي حنيفة، فلما لم يجد منفذا من سنده، ولا مخرجا من باب رجاله، وهو في «الصحيحين» فأنزله خضيض مجزرة نقده، ومذبحته لأعراض الأئمة والعلماء، فقال في (ص١٠٦) من «نكته»، ما نصه:

«إن أبا حنيفة، وإن كان يرى أن الصحابة عدول؛ لكن لا يدعي عصمتهم من الخطأ ومما لا يخلو البشر من أن يعتريه من نحو قلة الضبط، والنسيان بسب الأمية أو كبر السن، ولا شك أن أنس بن مالك رضي الله عنه من المعمرين بين الصحابة؛ فلا مانع أن يطرأ على ضبطه بعض خلل كما هو شأن البشر، ولذا تجده يحكي حديث العرنيين للحجاج الظالم حين سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي ﷺ المجرمين، ولما سمع ذلك الحسن البصري استاء من ذلك كل الاستياء كما في «جامع الترمذي»، فلو كان محتفظا بقوة يقظته لما ساعد ذلك الظالم بما يتخذه حجة في الظلم البالغ، ولذا يجعل أبو حنيفة انفراد مثله في مثل ذلك الحدث الجلل موضع وقفة».

أي لأنه كذب على النبي ﷺ!، وأخبر عنه بما أصل له!، وهيأ له هرمه مالا وجود له مع أن النبي ﷺ دعا له بطول العمر، فاستجاب الله تعالى دعاء رسول الله ﷺ، فأحياه حياة طيبة، حفظه فيها من الهرم والخرف، والرد إلى أرذل العمر ببركة دعاء نبيه ﷺ.

هذا وهو أحد من روى عن النبي ﷺ قوله: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[١] وخدمه ﷺ عشر سنين، فلم تنفعه خدمته!، ولا عادت عليه بركة دعاء النبي ﷺ! فأصبح في نظرك من الزمنىٰ والكذابين الذين لا يصح قولهم!، ولا يقبل تفردهم مع خرقك إجماع أهل الحق في ذلك.

فقبحك الله ما أوقحك!، وأقل حياءك وخوفك من الله!، وما أفحش لسانك!، وأخبث جنانك!، وأجرأ قلمك على انتهاك حرمات الله!، وتبا لمذهب هذا من قواعده وأصوله، إن صح ما افتريته عليه، بل هذا أدل دليل على بعده عن الحق، وتوغله في الباطل، وعلى صدق الأئمة فيما رموه به، وحذروا من بدعه وضلاله، ومن المحال أن تتَّفق كلمة أئمة السلف الصالح على شيء لا أصل له؛ إذ لو جاز اتفاقهم على ذلك لما ثبت حجة الإجماع، ولا صدق خبر: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[٢]، ومن شذ عن أولئك الأئمة فهو من معتنقي هذا المذهب، فلا يعتد بخلافه وشذوذه.

فوالله ما اجتمعت كلمتهم على الذم والتحذير، والتقبيح والتنفير حتى رأوا مثل هذا الباطل والضلال المبين؛ فإن كنت صادقا فيما حكيته من أصول مذهبك فالحال ما سمعت، وإن كان غير ذلك؛ فقد أردت أن تكحله فأعميته، وترقعه فمزقته!

ثم بعد هذا نسألك: من حدثك أن أنسا رضي الله عنه خرف وهرم؛ فإن أخذت ذلك من تعميره ما يقرب من المائة، فهل كل معمر يعتريه الهرم؟، فكم من معمر زاد سنه عن أنس بالثلاثين والعشرين فما خرف ولا هرم، بل بقيت قواه محفوظة وذاكرته قوية، وهو من مطلق الناس، لا ممن دعا له رسول الله ﷺ بطول العمر.

ولو فرضنا جدالا أن أنسا خرف وهرم، وأن النبي ﷺ تسبب له في ذلك بالدعاء له بطول العمر، فمن روى لك أن أنسا لم يحدث به إلا في زمن الهرم؟!

---

(١) حديث متواتر رواه البخاري ١/ ٥٢) برقم (١١٠)، ومسلم (١/ ١٠) برقم (٣) وغيرهما.
(٢) حديث صحيح أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (٨٢) (١/ ٨٨) وهو حديث جيد.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ :

«فصل طعن الكوثري في ابن عباس:

ونسب عبد الله بن عباس حبر الأمة، وأحد كبار أئمة الصحابة، وابن عم رسول الله ﷺ إلى التقية والمداهنة في دين الله، وقلب حقائق الشريعة، والكذب على رسول الله ﷺ، مما لا يصدر من مطلق مؤمن يخاف ربه، فضلا عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :

فقال في (ص١٩٧) من «النكت» - عن الحديث الذي خرجه ابن أبي شيبة عن عطاء، قال: أوتر معاوية بركعة، فأنكر ذلك عليه، فسئل عنه ابن عباس فقال: أصاب السنة-، ما نص:

«فلو صح عن ابن عباس هذا لحمل على التقية؛ لأنه كان حاربه تحت راية علي - كرم الله وجهه !!-، فلا مانع من أن يحسب حسابه في مجالسه العامة دون مجلسه الخاص».

أي؛ فيكذب على رسول ﷺ، وعلى شريعته، ودينه، ويقول: إن معاوية أصاب السنة، وهو لا يعتقد ذلك، بل يعتقد أن السنة خلاف ذلك، وهي ما رآه أبو حنيفة من الإيتار بثلاث، فيرشد الناس إلى خلاف ما يعلم ويروي عن رسول الله ﷺ، وينسب إليه ما لم يفعل!

فانظر إلى هذا المجرم القليل الدين، كيف يستهين بصاحب رسول الله ﷺ، وابن عمه، وينسب إليه مالا يرضاه لنفسه مسلم أبي غيور على دينه، ولم يراع فيه حرمة الصحبة، ولا حرمة القرابة، ولا جلالته في العلم، ولا مكانته في الورع والتقوى، كل ذلك من أجل أبي حنيفة حتى لا يسقط له قول، ولا يرد له رأي، ولهذا قلنا: هو على استعداد تام لأن يكفر بالنبي ﷺ إذا شافهه بخطأ أبي حنيفة!

ويكفينا شهادة على نفسه أنه حكم في تعليقه على «الذيول» (ص١٨٦)؛ بأن هذا تقويض لدعائم الدين، فقال في حق ابن عباس أيضا ردا على ابن تيمية مثل ما فعل هو هنا، ما نصه:

«وعد ذلك مما يجوز سياسة من غير دليل فتح لباب تقويض دعائم الدين».

وهكذا اتهم في قضية أخرى جملة من الصحابة والتابعين باعترافه، ونسب إلى أبي هريرة الإخبار عن رسول الله ﷺ بما لم يقل، فقال في (ص١٥٠) من «النكت» - عن حديث أبي هريرة المخرج في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم أخاه أن يضع خشبة على جداره» ثم قال أبو هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم»، ما نص:

«كان أبو هريرة ينوب عن مروان في إمرة المدينة؛ فحمل ابن الجويني قول أبي هريرة على أنه قاله أيام إمرته».

ثم قال في الصحيفة التي بعدها:

«وقوله: «مالي أراكم عنها معرضين» يدل على أن الذين خاطبهم أبو هريرة ما كانوا يرون وجوب ذلك - وهم من الصحابة والتابعين - فيبعد أن يغيب عن علمهم الوجوب.

وسكوت من يسكت عن قول من ينوب عن مروان لا يدل على أنهم وافقوه، على أن الأمير قد يشتد في الأمر المندوب إذا رأى إعراض الناس عنه؛ فيكون قول أبي هريرة من هذا القبيل».

أي: أنه تشدد في الأمر المندوب، ونسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، وكذب عليه، وهو ممن يروي عنه: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، وكان الصحابة كلهم مداهنين جبناء عن الصدع بالحق، فعلموا أن الأمر خلاف ما يقوله أبو هريرة الحاكم الجبار، فهابوا سطوته، وسكتوا خوفا

من فتكه وظلمه، لا موافقة له على ما رواه عن رسول الله ﷺ؛ لأنه خلاف ما يقوله أبو حنيفة، فلعنة الله على تقليد يصل بصاحبه إلى هذا الحد!

ثم قال أيضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فصل: القدح في الأئمة: مالك

وقال عن الإمام مالك: «إنه مجرم، والمجرم لا يقلد في إجرامه، وإنه كاد للدين بأمور»، فقال في (ص١١٦) من «تأنيبه» - عقب إسناد الخطيب من وجوه عن مالك أنه قال: «إن أبا حنيفة كاد الدين»، ما نصه: «ولست أدري كيف يرميه من يرميه بكيد الدين؟، مع أنه لم يكن متساهلا في أمر الطهور، ولا متبرأ من المسح على الخفين في رواية من الروايات عنه، ولا منقطعا عن الجمعة والجماعات، ولا قائلا بتحليل لحم الكلاب، ولا مبيحا للأثفار، ولا محكما لعمل أهل المدينة بلده على الأدلة الشرعية، ولا متوسعا في سد الذرائع بالرأي، ولا مست«سلا في المصلحة».

أي: فيكون مالك صاحب هذه الأقوال هو الكائد للدين!

ثم قال: «ولكبار قدماء المالكية في أمثال تلك الكلمات المروية عن مالك ثلاثة آراء»، فذكرها، ثم قال:

«فظهر من ذلك أن تلك الأقوال - على فرض ثبوتها، ممن نسبت إليهم - يكون القائل مجرما، فأنى يقلد المجرم في إجرامه».

ثم قال أيضا: فصل الطعن في الإمام الشافعي

وطعن في نسب الإمام الشافعي المتفق عليه، وجعله من الموالي لا من قريش، وقال: إنه جاهل بالعربية وبالحديث، ضعيف فيه، جاهل بأحكام الفقه، وإنه خالف الإجماع في أربعمائة مسألة، وابتدع رد الاحتجاج بالمرسل، وإنه لذلك يصح أن يقول فيه المنتقد ما شاء، وإنه ليس بأوثق رواة «الموطأ» عن

مالك. . . في كثير من هذا وأشباهه، مما يدل على احتقار تام، وازدراء كامل لذلك الإمام العظيم المخصوص بين الأئمة باتباع السنة، والقرابة من رسول الله ﷺ، والذي قيل فيه: إنه من الأبدال[1] واشتهر بالولاية دون باقي الأئمة ﵃، فقال في «إحقاق الحق» (ص٦):

«بل الشافعي أيضا ليس بقرشي في بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره».

وقال أيضا ﵀: فصل: الطعن في الإمام أحمد بن حنبل

وقال عن أحمد بن حنبل في (ص١٤١) من «تأنيبه»، ما نص: «وليس بقليل بين الفقهاء من لم يرض بتدوين أقوال أحمد في عداد أقوال الفقهاء باعتبار أنه محدث غير فقيه عنده، وأنى لغير الفقيه إبداء لرأي متزن في فقه الفقهاء».

وقال عنه أيضا في (ص١٤٣) عند تعرضه لذكر ما رواه الخطيب عن أحمد قال: «ما قول أبي حنيفة والبعر عندي إلا سواء»، ما نصه:

«والمصدر المضاف من ألفاظ العموم عند الفقهاء، فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة، لأن أبا حنيفة يعتقد في الله تعالى ما يكون خلافه كفرا أو بدعة شنيعة عند من ألقى السمع وهو شهيد، ومسائله في الفقه: غالبها مسائل إجماعية بين الأئمة المتبوعين، سبقهم أبو حنيفة في تدوينها، والقسم الجاري فيه النزاع منها قليل؛ فيكون امتهان قوله في المسائل الاعتقادية، والمسائل الفقهية التي ما نازعه فيها أحد من أئمة المسلمين محض كفر لا يصدر ممن له دين، فيكون هذا طعنا في أحمد لا في أبي حنيفة.

* * *

(١) قلت: لم يصح حديث مرفوع في فضل الأبدال وذِكْرِهم وانظر رسالتي: «جماع الأقوال في ضعف أحاديث الأبدال».

من مخالفات الأشاعرة للسلف

من مسائل العقيدة التي خالف فيها الأشعرية السلف هو إيمان المقلد:

ويرى السلف ﷺ صحة إيمان المقلد وأن أول الواجبات في الإسلام: شهادة أن لا إله إلا اللَّه وهو توحيد العبادة. ليس بوجوب النظر والاستدلال ولا شك أن سنة النبي وهديه تدل عليه ﷺ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/٦ - ١٠):

«والنبي ﷺ لم يَدْعُ أحداً إلى النظر ابتداء ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان وبذلك أمر أصحابه» اهـ.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له:

«إنك تقدم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أنْ يُوحِّدوا اللَّه تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن اللَّه قد فرض خمس صلوات...» رواه البخاري رقم ٧٣٧٢ كتاب التوحيد.

وعن الأهدل بن الأسود عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «يا معاذ أتدري ما حق اللَّه على العباد؟» قال اللَّه ورسوله أعلمُ، قال: «أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقهم عليه؟» قال اللَّه ورسوله أعلم، قال: «أن لا يعذبهم» وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين» رواه البخاري[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات ولا فيه إيجاب النظر على كل

(١) برقم (٥٦٢٢).

أحد، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس، وهذا موافق لقول من يقول إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به، وهذا أصح الأقوال. . . إلى أن قال: فقول هؤلاء كأبي المعالي وغيره:

«أول ما يجب على العاقل البالغ، باستكمال سن البلوغ أو الحُلُم شرعاً، القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدث العالم» هو في الأصل من كلام المعتزلة، ومخالف لما أجمع عليه أئمة الدين، ولما تواتر عن سيد المرسلين، وعلم بالاضطرار من دينه» اهـ.

أما الأشعرية فيرون عدم الاكتفاء بالتقليد في العقائد.

وصرح ابن عذبة بأن بعض الأشعرية يقولون بكفر المقلد كما في الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية (ص٢٢).

نقل عن الأشعري[١] أنه قال:

«إن المقلد خَرَجَ من الكفر ولم يستحق اسم المؤمن».

وذكر بعض الأشعرية والماتريدية:

«أن نسبة القول بعدم صحة إيمان المقلد إلى الأشعري كذب وزور»[٢].

وصرح بوجوب النظر والاستدلال الماتريدية والأشعرية[٣].

---

(١) انظر: أصول الدين للبغدادي ص٢٥٥ .
أقول: وبناء على قول الأشعري يؤمن الأشاعرة بهذه المنزلة بين المنزلتين كما يعبر به المعتزلة، كما أن الأشعرية بعده يقلدون المعتزلة، فمثلًا قال الأشعري في المقالات ص١٥٧، ٢١١: «قالت المعتزلة: استوى بمعنى استولى» والأشعرية بعد الأشعري يقلدون المعتزلة في ذلك وغيره كثير، كما أن في الأشعرية دعاة إلى التقليد، فيقولون إن على كل مسلم ومسلمة أن يقلد أحد الإمامين (أي الماتريدي والأشعري) في المسائل الاعتقادية ولذلك يقول الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٥٤) متعجباً: «والعجب أن من اشترط ذلك يعني ترك التقليد من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه» اهـ كما سيأتي بعد قليل.

(٢) انظر طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣٨٥، ٤١٨، ٤٢٠).

(٣) التوحيد للماتريدي ص٣ وبحر الكلام ص١٣ والبداية للصابوني ص١٥٤ وشرح الفقة الأكبر لملا علي القاري.
=

وأفرط بعض الأشعرية كالقاضي أبي بكر بن العربي (٥٤٣هـ) وإمام الحرمين فقالا:

«يلزم المصلي عند الإحرام أن يذكر حدوث العالم وأدلته وإثبات الأعراض واستحالة قدم الجواهر وأدلة العلم بالصانع وما يجب للّه وما يستحيل»[١].

وذكر الحافظ ابن حجر[٢]:

«أنه ذهب إلى وجوب النظر والاستدلال طائفة كابن فورك».

قلت:

وهذا إسراف وغلو فيه مخالفة صريحة للسلف، وصدق الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ عندما قال: (فتح الباري ١٣/ ٤٢٠)

«أسرفت طائفة فكفَّروا عوام المسلمين، وزعموا أنَّ من لم يعرف العقائد الأشعرية بالأدلة التي حددوها فهو كافر[٣] فضيَّقوا رحمة اللّه الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين».

وقال الحافظ ابن حجر[٤]:

«وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رءوس الأشاعرة على هذا وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرع عليها أن

= ومن كتب الأشعرية: الإنصاف للباقلاني ص٢٩ والإرشاد ص٣١ وأصول الدين ص ٢٥٤ للبغدادي والمحصول ص ٦٥ والمواقف ص ٣٢٠ .

(١) انظر الذخيرة للقرافي ١/ ٥١٠ .

(٢) الفتح (١٣/ ٤٢٠).

(٣) قلت: وقد خالف الرازيُّ في نهاية العقول الأشعريَّ الذي حكم بكفر جاهل صفات اللّه، فرجح الرازي بأنه لا يكفر، والشاهد والمهم هنا أنه علل رأيه هذا بأنه يلزم منه تكفير كثير من أئمة الأشعرية بسبب اختلافهم في الصفات، وأيضاً رجح أن أهل التقليد في العقائد ناجون.

(٤) فتح الباري (١٣/ ٤٢٠).

الواجب على كل أحد معرفة اللَّه بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك انتهى.

وقرأت في جزء من كلام شيخ شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي ما ملخصه: أن هذه المسألة مما تناقضت فيها المذاهب وتباينت بين مُفَرِّطٍ ومُفْرِطٍ ومتوسط، فالطرف الأول قول من قال يكفي التقليد المحض في إثبات وجود اللَّه تعالى ونفي الشريك عنه، وممن نُسب إليه إطلاق ذلك عبيد اللَّه بن الحسن العنبري وجماعة من الحنابلة والظاهرية، ومنهم من بالغ فحرم النظر في الأدلة واستند إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام كما سيأتي بيانه. والطرف الثاني: قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام، ونسب ذلك لأبي إسحاق الأسفراييني» اهـ.

وقال الغزالي: وكيف ينكر ذلك وجميع عقائد العوام مبادئها التلقين المجرد والتقليد المحض.

وقال:

إذْ لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد.

قلت: وما أحسن كلام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في المفهم[1]: في شرح حديث «إنَّ أبغض الرجال إلى اللَّه الألَدُّ الخَصِم»: هذا الخَصِمُ المبغوض عند اللَّه الذي يبغضه اللَّه هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق وردَّه بالأوجه الفاسدة والشُّبَهِ الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين، كخصومة أكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور

(١) المفهم (٦/ ٦٩٠)، ونقله الحافظ في الفتح.

صناعية، مدارُ أكثرها على أراء سوفسطائية، أو مناقشات لفظية تَرُدُّ بشبهها على الآخذ فيها شُبَهٌ ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالًا عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها البُلْهُ ولا الأطفال، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والأكوان[1] والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح ولم يوجد عنهم فيه بحث واضح، وهو كيفيه تعلقات صفات اللّه تعالى وتقديرها واتخاذها، وأنها هي الذات أو غيرها وأن الكلام: هل هو متحد أو منقسم، وعلى الثاني: هل ينقسم بالنوع أو الوصف، وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً؟ ثم إذا انعدم المأمور هل يبقى التعلق، وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلًا نفس الأمر لعمرو بالزكاة إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لا يأمر به الشارع **وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم، بل نهوا عن الخوض** فيها لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل، لكون العقل له حد يقف عنده، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات».

قلت: نقل كلامه الحافظ في الفتح ثم تابع النقل عنه مُختصراً:

«ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن الشبيه مقدس من النظير متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه، **كما هو طريق السلف**، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع

(١) في فتح الباري: (والألوان).

بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، **فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالًا**، قال: وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها، وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال: «ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد والآن فقد رجعت، واعتقدت مذهب السلف» هذا كلامه أو معناه وعنه أنه قال عند موته: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ما تشاغلت به» إلى أن قال القرطبي: «ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم:

إحداهما: قول بعضهم إن أول واجب الشك إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر، وإليه أشار الإمام بقوله ركبت البحر.

ثانيهما: قول جماعة منهم إن من لم يعرف اللّه بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك، فقالا لا تُشَنِّع عليَّ بكثرة أهل النار، قال وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظري وهو خطأ منه، فإن القائل بالمسألتين كافر شرعاً، لجعله الشك في اللّه واجباً، ومعظم المسلمين كفاراً حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري، وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضوع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذلك النصيحة، واللّه يهدي من يشاء انتهى.

ثم أورد الحافظ أبو الفضل ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولًا سلفياً على سبيل التأكيد والإقرار:

«قول من قال: «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم» ليس بمستقيم؛ لأنه[1] ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف، وليس الأمر كما ظن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله، وأما قولهم في العلم فزادوا في التعريف عن ضرورة أو استدلالًا وتعريف العلم، انتهى عند قوله عليه: فإن أبوا إلا الزيادة فليزدادوا عن تيسير الله له ذلك وخلقه ذلك المعتقد في قلبه، وإلا فالذي زادوه هو محل النزاع فلا دلالة فيه وبالله التوفيق.

وقال أبو المظفر بن السمعاني: تعقب بعض أهل الكلام قول من قال: «إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد بأنهم لم يشتغلوا بالتعريفات في أحكام الحوادث وقد قبل الفقهاء ذلك واستحسنوه فدونوه في كتبهم، فكذلك علم الكلام، ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين وأهل الأهواء، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ ويثبت اليقين لأهل الحق، وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيته، والنبي لم يثبت صدقُهُ إلا بأدلة العقل»، وأجاب: السمعاني أولًا فإن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع، وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام

(١) أقول: وهذا القول الآتي هو كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٩) والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يصرح بذلك، والله أعلم.

وعَدُّوه ذريعة للشك والارتياب. وأما الفروع فلم يثبت عن أحد منهم النهي عنها إلا من ترك النص الصحيح وقدم عليه القياس، وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك؛ لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم، فمن ثم تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك بخلاف علم الكلام. وأما ثانياً: فإن الدين كمل لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فإذا كان أكمله وأتمه وتلقاه الصحابة عن النبي ﷺ واعتقده مَنْ تَلَقَّى عنهم واطمأنت به نفوسهم، فأي حاجة بهم إلى تحكيم العقول والرجوع إلى قضاياها وجعلها أصلًا، والنصوص الصحيحة الصريحة تُعْرَضُ عليها فتارة يعمل بمضمونها، وتارة تحرف عن مواضعها لتوافق العقول. وإذا كان الدين قد كمل فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى، مثل زيادة أصبع في اليد فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك، وقد توسط بعض المتكلمين فقال: لا يكفي التقليد بل لابد من دليل ينشرح به الصدر. وتحصل به الطمأنينة العلمية، ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه انتهى»[١].

ثم قال الحافظ: «وقال القرطبي: هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف، واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة وبما تواتر عن النبي ﷺ ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين، والتزام أحكام الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما، فأسلم بسبب وضوحه له، فالكثير منهم قد أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبياً سيبعث وينتصر على من خالفه، فلما ظهرت لهم العلامات في محمد ﷺ بادروا إلى الإسلام، وصدقوه في

(١) وكلام السمعاني في الانتصار (ص٢٧ - ٣٣) وقد اختصره هنا الحافظ ابن حجر رحمه الله.

كل شيء قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما، وكثير منهم كان يؤذن له في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم فلا يزالون يزدادون إيماناً ويقيناً.

وقال أبو المظفر بن السمعاني أيضاً ما ملخصه[1]: إن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحرم شيئاً، ولا حظ له في شيء من ذلك، ولو لم يَرد الشرع لما وجب على أحد شيءٌ، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وغير ذلك من الآيات. فمن زعم أن دعوة رسل اللّه عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى اللّه دون الرسول ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى اللّه سواء، وكفى بهذا ضلال. ونحن لا ننكر أن العقل يرشد إلى التوحيد وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه، مع قطع النظر عن السمعيات لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي، ولو كان كما يقول أولئك لبطلت السمعيات التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها، بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعيات، فإن عقلناه فبتوفيق اللّه وإلا اكتفينا باعتقاد حقيته على وفق مراد اللّه سبحانه وتعالى».

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس «أن رجلًا قال لرسول اللّه ﷺ فقال ما أنت؟ قال: نبي اللّه. قلت: آللّه أرسلك؟ قال: نعم. قلت: بأي شيء؟ قال: أوحد اللّه لا أشرك به شيئاً» الحديث، وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتله الذي قال: لا إله إلا اللّه فأنكر عليه النبي ﷺ وحديث المقداد في معناه، وقد

(١) في الانتصار لأصحاب الحديث من ص٧٥ وما بعدها. ط: أضواء المنار بتحقيق الجيزاني.

تقدما في «كتاب الديات» وفي كُتُب النبي ﷺ إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد؛ إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التواتر المعنوي الدال على أنه ﷺ لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا باللّه وحده ويصدقوه فيما جاء به عنه، فمن فعل ذلك قبل من سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا، ومن توقف منهم نبهه حينئذ على النظر، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده، وقال البيهقي في «كتاب الاعتقاد» سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدوث العالم طريق الاستدلال بمعجزات الرسالة فإنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ. وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسل، ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له «بعث اللّه إلينا رسولًا نعرف صدقه فدعانا إلى اللّه وتلا علينا تنزيلًا من اللّه لا يشبه شيء فصدقناه وعرفناه أن الذي جاء به الحق» الحديث بطوله، وقد أخرجه ابن خزيمة في «كتاب الزكاة» من صحيحه من رواية ابن إسحاق وحاله معروفة وحديثه في درجة الحسن، قال البيهقي: فاستدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي، فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووحدانيته وحدوث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ في القرآن وغيره، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع، ولا يكون ذلك تقليداً بل هو اتباع واللّه أعلم».

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ متعجباً من شرط أهل الكلام ومنهج الأشعرية:

«والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أَصلّوها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة اللّه تعالى والقول بإيمان من قلدهم وكفى بهذا ضلالًا وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف: إنهم كمثل قوم كانوا سَفْراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكول والمشروب ورأوا

فيها طرقاً شتى فانقسموا قسمين فقسم وجدوا من قال لهم أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها تنجوا فتبعوه فنجوا، وتخلفت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة ظهر لهم أن في العمل بها النجاة فعملوا بها فنجوا وقسمٌ هجموا بغير مرشد ولا أمارة فهلكوا فليست نجاة من اتبع المرشد بدون نجاة من أخذ بالأمارة إن لم تكن أولى منها، ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي: «يمكن أن يفصل فيقال: من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلًا وحصل له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو لنور يقذفه اللَّه في قلبه، فإنه يكتفي منه بذلك، ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل، ومع ذلك فدليل كل أحد بحَسْبِه وتكفى الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر، ومن حصلت عنده شُبهةٌ وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه، قال: فبهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة، **وأما من غلا فقال لا يكفي إيمان المقلد فلا يلتفت إليه، لما يلزم منه من القول بعدم إيمان أكثر المسلمين**، وكذا من غلا أيضاً فقال لا يجوز النظر في الأدلة لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر» انتهى ملخصاً.

أقول: بقي أن يقال بأن جَعْلَ عامة الأشاعرة أَوَّلَ واجبٍ على المكلف هو النظر، كان له أثره السلبي على أقوالهم في التوحيد وخصوصاً توحيد العبادة والألوهية، كما سيُذكر في الكلام على التوحيد ومفهومه عند الأشعرية إن شاء الله تعالى[١].

* * *

(١) وانظر كتاب الدكتور الشيخ الفاضل عبد الرحمن المحمود. موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة فهو كتاب قيم رائع ونقلت منه نقولًا.

وقفة مع ما نسب للشيخ عبد اللَّه بن خلف الدحيان

لم نجد ولن نجد عالماً من علماء السلف مدح وأثنى على العقيدة الأشعرية.

بل الحق أن علماء السلف المتقدمين والمعاصرين قد ذموا وعابوا العقيدة الأشعرية وهذا إطباق منهم:

فهذا الحق ليس به خفاء فَدَعْني من بنيَّات الطريق

أما ما جاء في كتاب «أهل السنة الأشاعرة»: وقال علامة الكويت الشيخ عبد اللَّه بن خلف الدحيان رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقاً على تقسيم السفاريني لأهل السنة إلى ثلاث فرق:

فإذا قلت: لفظ الحديث يقتضي عدم التعْدِيَة حيث قال فيه ﷺ[1]: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة واحدة وهي ما كان على ما أنا عليه وأصحابي» فالجواب: أن الثلاث فرق هي فرقة واحدة لأنهم كلهم أهل الحديث، فإن الأشاعرة والماتريدية لم يردوا الأحاديث ولا أهملوها، فإمّا فوضوها وإمّا أوّلوها، وكل منهم أهل حديث، وحينئذ فالثلاث فرقةٌ واحدة، لاقتفائهم الأخبار وانتحالهم الآثار، بخلاف باقي الفرق فإنهم حكّموا العقول وخالفوا المنقول فهم أهل بدعة وضلالة ومخالفة وجهالة واللَّه تعالى أعلم.

---

(١) حديث صحيح:
أخرجه أبو داود رقم (٤٥٩٦) كتاب السنة، والترمذي رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه (رقم (٣٩٩١) والدارمي، وأحمد، والحاكم (١/ ١٢٨)، والآجري في الشريعة (ص١٥)، وابن حبان (موارد ١٨٣٤)، وابن نصر في السنة رقم (٢٠٤)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٦)، والمروزي في السنة رقم (٥٨) وأبو يعلى في المسند رقم (٥٥١٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٠٨) وقال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥) الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد.

قلت:

أولًا: أن الكلام الذي نقله المؤلفان هو ما وجده الشيخ ياسر المزروعي حفظه الله «صاحب تبصير القانع» بخط الشيخ عبد اللّه الخلف وهو ليس كلام الشيخ عبد اللّه الخلف ولكنه كلام مُخْتَصِر شرح لوامع الأنوار حسن الشطي، أو كلام صاحب الأصل السفاريني، حيث نقل كلاماً عن بعض العلماء ثم أعقبها بالكلام الذي نسبه المؤلفان إلى الشيخ عبد اللّه الخلف.

وأما كلام الشيخ عبد اللّه فهو قوله: «وجدت بخط المصنف - يعني الشطي - في بعض تعليقات ما نصه» ثم ذكر النقولات والكلام الذي نسبه المؤلفان إلى الشيخ عبد اللّه.

ثانياً: يجب أن يعلم بأن العلامة الشيخ عبد اللّه بن خلف الدحيان (ت١٣٤٩):

هو على عقيدة السلف فهو سلفي كما يصف نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثر من مرة فيما نسخ من مخطوطات، والتي منها:

«مختصر لوامع الأنوار» فكتب الشيخ في الورقة الأخيرة بخطه الجميل: تَمَّ نسخُ هذا الكتاب عون الملك الوهاب أحوج الورى إلى عفو ربه المنان، خادم العلماء، أقل الطلاب عملًا وأكثرهم زَلَلًا الفقير إلى مولاه الغني عبد اللّه بن خلف بن دحيَّان الحنبلي السلفيُّ الأثري غفر اللّه له ذنوبه وستر في الدارين عيوبه.

وفي رسالة للشيخ عبد اللّه بن خلف الدحيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لابن أُخت الشيخ أحمد الخميس:

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

وبعد:

فإني أحمدُ اللّه إليكَ وأسأله أن يديم دِيَمَ الإنعام عليكَ، وكتابك وصل، وقد

سرَّني دلالته على سلامتك، وجمال استقامتك. وأُخبِرُكَ أنه جاءني منذُ يومين كتابٌ مِن العلَّامة الشيخ عبد القادر بدران، ذَكَرَ فيه أنه لَمَّا وصل إليهم المجموع الذي طبعه ابن رميح[1] قامت قيامة الحشوية أنصار البدع وعُبَّاد القبور، يفترون على السَّلف الكذب ويرمونهم بالتَّجسيم، وأَلَّفَ بعضهم ثلاث رسائل نسبتها إلى الشيخ ناصر الدين الحجازي بيَّنتُ فيها غلطه، وذكر أنَّ الجِدال عندهم مستمر، ولن تسمع إلَّا لفظ: وهابي».

قلت:

ثالثاً: لو كان الكلام للشيخ عبد اللَّه الخلف، فإنه لا يدل على مدح وثناء العقيدة الأشعرية بل غاية ما في كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأشعرية والماتريدة لم يتعمدوا رد الأحاديث الصحيحة أو أنهم تركوها إهمالًا.

وأحسن الشيخ عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ عندما قال عنهم: أنهم فوضوا أحاديث الصفات أو وقع منهم التأويل وهم وقعوا بهذين الأمرين وخالفوا السلف في صفات اللَّه تعالى فلم يثبتوها ويُجروها على ظاهرها بل تعسفوا في صرفها.

أما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: وحينئذ فالثلاث فرقة واحدة لاقتفائهم الأخبار وانتحالهم الآثار.

فإذا كان يعني الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم فرقة واحدة بالمعنى العام فيدخلون في أهل السنة والجماعة مثل محبة الصحابة رضي الله عنهم والخلافة وعلم الفقه.

ولكن ليسوا من أهل السنة والجماعة في أبواب العقيدة والتوحيد والإيمان وصفات اللَّه تعالى، كما تقدم ذلك عن علماء السلف.

* * *

(١) وهذا المجموع يحتوي على مجموعة من كتب ورسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب وحائية ابن أبي داود وغيرها من الكتب السلفية.

بطلان القول بأن الأشعرية هو الامتداد الطبيعي للسلف

قلت: قول المؤلفين عن مذهب الأشعري:

«كيف وهو الامتداد الطبيعي لما كان عليه السلف».

قلت:

لا شك ببطلان هذا القول ومجانبته للحق، كيف يكون مذهب الأشعرية امتداداً لمذهب السلف وقد حكم أئمة السلف كما تقدم حكمهم وهو حق، وكما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]:

هذا وسادس عشرها إجماع أهـ ... ـل العلم أعني حجة الأزمان

من كل صاحب سنة شهدت له ... أهل الحديث وعسكر القرآن

لا عبرة بمخالف لهم ولو ... كانوا عديد الشاء والبُعْران

وبأن مجرد الانتساب إلى المذهب الأشعري بدعة كيف يكون مذهب الأشعرية امتداداً لمذهب السلف الصالح وقد خالفوا السلف في مسائل التوحيد والاعتقاد والقدر والقرآن.

كيف يكون مذهب الأشعرية وعقيدة الماتريدية امتداداً طبيعياً لما كان عليه السلف وقد اعترف الغزالي الأشعري والزبيدي الماتريدي:

بأن «عقيدة المتكلم كخيط مرسل في الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا»[(٢)].

---

(١) النونية (ص٨٦).

(٢) انظر قواعد العقائد (٧٨) وإحياء علوم الدين (١/ ٩٤) وشرح الإحياء (٢/ ٤٥).

ولا شك بأن الأشعرية والماتريدية أهل كلام.

وقد اعترف الغزالي أيضاً:

«بأن أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام»[١].

وقال الخونجي الأشعري[٢] عند موته:

«أشهدوا علي أني أموت وما عرفت شيئاً إلا أن الممكن يفتقر إلى واجب ثم قال: والافتقار أمر عدمي فلم أعرف شيئاً».

وقال ابن رشد، وهو أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة وهو فيلسوف عُني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، قال:

«ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به»[٣].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وهذا أفضل المتأخرين في زمانه أبو الحسن الآمدي واقف في المسائل الكبار يذكر حجج الطوائف ويبقى حائراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء:

﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النّساء: ٨٨] » اهـ.

قلت:

وفي الصواعق المرسلة[٤]: «وحدثني شيخ الإسلام «طيب اللَّه ثراه» قال:

حكى لي بعض الأذكياء، وكان قد قرأ على أفضل أهل زمانه في الكلام

---

(١) انظر نقض المنطق (٢٥)، ومجموع الفتاوى (٤/٢٨) والصواعق المرسلة (١/١٦٨).

(٢) محمد بن ناماور بن عبد الملك الفارسي الشافعي عالم بالمنطق والحكمة، من كتبه كشف الأسرار عن غوامض الأفكار.

(٣) في تهافت التهافت، وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/٨٤١).

(٤) (٣/٨٤٢).

والفلسفة، وهو ابن واصل الحموي أنه قال له الشيخ:

أضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر ولم يترجح عندي شيء».

ولهذا ذهب طائفة من أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأدلة: ومعناه.

أنها قد تكأفأت وتعارضت فلم يعرف الحق من الباطل وصدقوا وكذبوا.

أما صدقهم: فإن أدلتهم وطرقهم قد تكافأت وتصادمت حتى قال شاعرهم:

ونظيري في العلم مثلي أعمى   فترانا في حندس نتصادم

ولقد صدق هذا الأعمى البصر والبصيرة، ووصف حال القوم فأحسنَ واللَّهِ الفِقْهَ وعبَّر عن حالهم بأشد عبارة مطابقة بزمرة عميان قاموا في ليلة مظلمة يتهاوشون ويتصادمون.

وأما كذبهم فإن أدلة الحق وشبه الباطل لا تتكافأ حتى يتكافأ الضوء والظلام، والبياض والسواد، والمسك وأنتن الجيف، فسبحان من أعمى عن الحق بصائر مَنْ شاء مِنْ خلقه كما أعمى عن الشمس أبصارَ مَنْ شاء منهم، فالذنب لكلل البصائر لا للحق، كما أن الحجاب في تلك العيون لا في الشمس، ولقد أحسن القائل في وصف هؤلاء وبصائرهم أنها بمنزلة أبصار الخفاش، تعجز عن ضوء النهار، ولا تفتح أعينها فيه ويلائمها ظلام الليل، فتذهب فيه وتجيء، ولهذا تجد أكثر هؤلاء لما لم يتبين له الهدى في شيء من تلك الطرق، نكص على عقبيه، وخلع العذار ونزع قيد الشريعة من قلبه، وأقبل على شهوات الغي في بطنه وفرجه، أو رياسته وماله، فأقبل على اللذات وسماع المطربات ومعاشرة الصور المستحسنات، وذلك لخلو قلبه عن حقائق العلم والإيمان الذي بعث اللَّه به رسوله، فلم يصل إليه ولا وصل من طرق أصحابه إلا إلى الشك والحيرة، فهؤلاء هم الذين عناهم اللَّه سبحانه بقوله:

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] » اهـ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[١] مبينا اضطراب الأشاعرة وعلى رأسهم الأشعري:

«وقد قيل: إن الأشعري - مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك - صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة، يعني أدلة علم الكلام فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي: أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام»، وهذا أبو عبد اللّه الرازي من أعظم الناس في هذا الباب - باب الحيرة والشك والاضطراب - لكن هو مسرف في هذا الباب، بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق، بخلاف غيره فإنه يحقق شيئاً ويثبت على نوع من الحق...» اهـ، والقول بتكافؤ الأدلة سمة عامة لغالب أئمة الأشاعرة خاصة في مثل المسائل الكبار كمسألة دليل حدوث الأجسام.

وقال شيخ الإسلام[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ثم من جمع منهم بين هذه الحجج أداه الأمر إلى تكافؤ الأدلة، فيبقى في الحيرة والوقف، أو إلى التناقض وهو أن يقول هنا قولا، ويقول هنا قولًا يناقضه كما تجده من حال كثير من هؤلاء المتكلمين والمتفلسفة، بل تجد أحدهم يجمع بين النقيضين أو بين رفع النقيضين، والنقيضان اللذان هما الإثبات والنفي لا يجتمعان ولا يرتفعان، بل هذا يفيد صاحبه الشك والوقف فيتردد بين الاعتقادين المتناقضين الإثبات والنفي، كما يتردد بين الإرادتين

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨).
(٢) الصفدية (١/ ٢٩٤).

المتناقضتين وهذا هو حال حذاق هؤلاء كأبي المعالي وأبي حامد والشهرستاني والرازي والآمدي».

قلت:

فكيف يكون المذهب الأشعري امتداداً لمذهب السلف وقد وقع أساطين هذا المذهب في الحيرة والاضطراب؟!

وما أحسن ما قيل:

شتان بين الحالتين فإن تُرِد جمعاً فما الضدان يجتمعان

واللَّه ما اجتمعا ولن يتلاقيا حتى تشيب مفارق الغربان

قلت:

ومع هذا الاضطراب والحيرة يزعم بعض الأشعرية أن مذهبهم أعلم من السلف باللَّه وبصفاته.

وما أجمل كلام شيخ الإسلام عندما نقض كلامهم.

قال ابن القيم(١): قال شيخنا:

وكيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون الحيارى المتهوكون أعلم باللَّه، وصفاته، وأسمائه وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، ومصابيح الدجى، وأعلام الهدى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، الذين وهبهم اللَّه من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء وأحاطوا من حقائق المعارف بما لو جمعت حكمة من عداهم وعلومهم إليه لاستحى من يطلب المقابلة. ثم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة

(١) في الصواعق (١/ ١٦٩) وانظر الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ص ١٩٧ تحقيق الدكتور حمد بن المحسن التويجري.

المجوس والمشركين، وضلال الصابئين، وأشباههم، وأشكالهم، أعلم باللّه من ورثة الأنبياءو وأهل القرآن، والإيمان» اهـ.

قلت:

وهناك علماء فضلاء أشعرية قد اعترفوا بأن مذهب الأشعري فيه إشكالات حتى اعترف سلطان العلماء المجاهد العز بن عبد السلام لما قيل له في مسألة القرآن:

كيف يعقل شيء واحد وهو أمر ونهي وخبر واستخبار؟

قال رَحِمَهُ اللهُ[1]:

«ما هذا بأول إشكال ورد على مذهب الأشعري!!».

قلت:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وتحل بالإنصاف أفخر حلة زينت بها الأعطاف والكتفان

قلت:

كيف يكون الامتداد . . . بل أنّى لهذا الامتداد أن يكون حقاً؟ امتداداً لمذهب السلف وفيه ما فيه مما تقدم وتأمل كلام إمام الأشعرية في وقته ماذا يقول عن مذهب الأشاعرة الذي هو امتداد لمذهب السلف!!

قال شيخ الإسلام عن الآمدي:

أنه كان يصرح في المسائل العظام عن عرض الأدلة والمناقشات بمثل قوله: «هذا إشكال مشكل، ولعل عند غيري حله»[2].

---

(١) انظر التسعينية لشيخ الإسلام (ص٢٦١).

(٢) انظر درء تعارض العقل مع النقل (١/ ١٦٢، ١٦٤) (٣/ ٩٣، ٩٥، ٢٨٢) (٤/ ١١٩، ٢٣٢، ٢٣٣) وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٨٩٥).

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: عن الثقة أنه حدثه عنه أنه قال: أمعنت النظر في الكلام وما استفدت منه شيئاً إلا ما عليه العوام أم كلاماً هذا معناه[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الرازي أنه كان كثيراً ما يعترف بالحيرة في المواضع العظيمة: مسائل الصفات وحدوث العالم ونحو ذلك، وقد صرح في آخر كتبه وهو المطالب العالية بتكافؤ الأدلة[٢].

وهو كثيراً ما يصرح بالحيرة، وقد انتقل هذا إلى كبار تلاميذه حتى إن أبرزهم وهو الخسروشاهي:

دخل عليه ابن بادة فقال له: يا فلان ما تعتقد؟ قال ابن بادة:

قلت: ما يعتقده المسلمون، قال: أنت جازم بذلك وصدرك منشرح له؟

قلت: نعم، قال: فبكى بكاء عظيماً، أظنه قال:

لكني واللّه ما أدري ما أعتقد لكني واللّه ما أدري ما أعتقد، لكني واللّه ما أدري ما أعتقد»[٣].

قلت:

هكذا تفعل الأهواء والبدع في أصحابها وهذا جزاء من أعرض عن الكتاب والسنة وهدي السلف وتمسك بأصول فلسفية، وعقائد فاسدة وأباطيل ردية أردتْه إلى الحضيض الداني.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر درء تعارض العقل مع النقل (٣/ ٢٦٢) والفتوى الحموية الكبرى.
(٢) انظر التسعينية (ص٢٠١).
(٣) انظر التسعينية (ص٢٠١).

العقل مصدر التلقي عند الأشعرية

وهذا أمر مقدر عند أئمة الأشعرية أن العقل مصدر التلقي عندهم فيقدم على النقل والوحي وإليك نماذج:

١- صرح أبو الحسن الآمدي بأن الاعتقاد على الكتاب والسنة في كبار مسائل الاعتقاد دون الرجوع إلى البراهين العقلية في غاية البطلان.

قال[1]: «وأما قول الحشوية: إنه لا طريق إلى العلم واستدراك مطلوب من المطلوبات إلا بالكتاب والسنة ففي غاية البطلان!!، فإنا لو قدرنا عدم ورود السمع والأدلة السمعية، لقد كنا نعلم وجود الرب تعالى وحدوث العالم وما يتعلق بأحكام الجواهر والأعراض وغير ذلك من المسائل العقلية، وليس مدرك ذلك كله غير الأدلة العقلية.

وأيضاً فيقال لهم: بم عرفتم أن هذا كتاب اللّه وسنة رسوله ﷺ؟ فإن قالوا عرفناه به كان دوراً، وإن قالوا عرفناه بغيره، فهو المطلوب» اهـ.

قلت:

هذا كلام في غاية البطلان والفساد نعوذ باللّه من الخذلان:

إذا مات بعضك فإنك بعضاً فإن البعض من بعض قريب

انظر وتأمل كيف أدت به هذه العقيدة الأشعرية إلى الجرأة الوقحة: أن الاعتماد على كتاب اللّه عز وجل وسنة نبيه ﷺ في غاية البطلان.

---

(١) نقله عن الآمدي د. حسين الشافعي - أشعري - في رسالته الآمدي وأراؤه الكلامية (ص١١٩) من كتاب الأبكار (١/ ٢١٧ب).

وفي هذه الناحية المنهجية، وعند التأمل فيها، نجد أن الأشاعرة يلتقون مع المعتزلة تماماً كما ذكر د الشافعي وهو أشعري معاصر قال: «إن الأشاعرة يلتقون مع المعتزلة تماماً، وبالأخص مدرسة أبي هاشم الجبائي وأصحابه في هذه الناحية المنهجية»[١] اهـ

فالعجب ممن يدعي أن هذا المذهب امتداد لعقيدة السلف، وتأمل أيها القارئ الكريم فيما ستراه من نقولات تؤكد هذه المنهجية.

٢- يقول الرازي[٢]: «اعلم: أنّ الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثمّ وجدنا أدلة نقلية يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إمّا أن يُصدّق مقتضى العقل والنقل، فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

وإمّا أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال.

وإمّا أن يصدق الظواهر النقلية، ويكذّب الظواهر العقلية، وذلك باطل، لأنّه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع، وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ، ولو جوّزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية، صار العقل متهماً، غير مقبول القول، ولو كان كذلك، لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول. وإذا لم نثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقليّة عن كونها مفيدة، فثبت أنّ القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنّه باطل.

ولمّا بطلت الأقسام الأربعة، **لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية**

---

(١) الآمدي وأراؤه الكلامية (ص١٢٧).

(٢) أساس التقديس ص١٣٠).

القاطعة بأنّ هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنّها غير صحيحة، أو يقال إنّها صحيحة إلا أنّ المراد منها غير ظواهرها. . .إلخ».

وانظر كيف عَقَدَ الرازي[1] قبول خبر الصادق المصدوق ﷺ واشترط عدة شروط ليكون النصّ النقلي يقينياً، فقال: «الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص، والأزمنة، وعدم الإضمار، والتقديم، والتأخير، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه، إذ **ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في** العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه، وإذا كان المنتج ظنياً فما بالك بالنتيجة؟» اهـ.

٣- وتبعه على ذلك الإيجي، فاشترط في ثبوت السمع أنّه «. . . لابدّ من العلم بعدم المعارض العقلي، **إذ لو وجد لقدّم على الدليل النقلي قطعاً**، إذ لا يمكن العمل بهما ولا بنقيضيهما، وتقديم النقل على العقل إبطال للأصل بالفرع، وفيه إبطال للفرع، وإذا ادّى إثبات الشيء إلى إبطاله كان مناقضاً لنفسه، فكان باطلًا. . .».

٤- وذهب بعض متأخريهم إلى القول بأن الأخذ بالكتاب والسنة بدون عرضهما على البراهين العقلية كفر، حيث قال الدسوقي: «أصول الكفر ستة. . . سادساً: التمسّك في أصول العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضٍ لها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية. . . والتمسّك في أصول العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل، وهو أصل ضلالة الحشوية، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة».

وقد منع الأشاعرة المتأخرون الاستدلال بكلام اللّه على وجوده وصفاته

(١) المحصول (ص١٤٣).

وصدق رسوله وغير ذلك من أصول العقيدة - وهذا خلاف ما كان عليه أسلافهم من قدماء الأشاعرة - واحتجوا لذلك بأنّ الأخذ بالنصوص في هذه المسائل «... دور ممتنع، حيث إنا لا نعرف المذكور من كلام اللّه إلا بعد معرفة وجوده وصدق رسوله، فإذا توقفت معرفة وجوده وصدق رسوله على معرفة كلامه، كان دوراً، فهذه الطرق غير يقينية وإن كان بعضها مفيداً للظنّ». فالأشاعرة لا يعتقدون الأدلة السمعية حجة إلا فيما يعرف عندهم بـ: السمعيات، يعني بعض الأمور المتعلّقة بأشراط الساعة وأهوال يوم القيامة وغير ذلك من المسائل الفرعية بالنسبة لغيرها.

٥- ويقول صاحب (المسامرة)[١]: «إنّ الشرع إنّما يثبت بالعقل، فإنّ ثبوته يتوقّف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ، وإنّما ثبتت هذه الدلالة بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذّب العقل - وهو شاهده - لبطل الشرع والعقل معاً».

٦- وصرَّحَ الجويني بأن ظواهر السمع لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات، حيث قال: «والظواهر التي هي عرضة التأويل لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات». كما زعم أنّ **الأدلة العقلية** توجد في الباحث «ثلجاً في نفسه، وانشراحاً في قلبه»، وأمّا نصوص الكتاب والسنة، فهذا - وإن كان صدقاً في نفسه - «... ولكنّه لا يجد من نفسه الثلج الذي يجده من المعقولات». وقسّم الجويني أصول العقائد إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما يدرك بالعقل وحده، والثاني: ما يدرك بالسمع وحده، والثالث: ما يدرك بالعقل والسمع، إلا أنّه بيّن أنّ ما ثبت بالسمع إن كان مضمونه مستحيلًا في العقل «... فهو مردود قطعاً، فإنّ الشرع لا يخالف العقل». وقال، متحدثاً عن أحاديث الصفات: «وأمّا الأحاديث التي يتمسّكون بها، فآحاد لا تفضي إلى العلم، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً». وكفى بهذه الكلمة دلالة على موقفه من

---

(١) السامرة لابن الهمام (ص٣١- ٣٢).

أحاديث رسول اللّه ﷺ ومنزلتها في قلبه.

٧- ثم جاء الغزالي وقال: «أمر الظواهر هين، فإن تأويلها ممكن، والبرهان القاطع لا يدرأ بالظواهر، بل يتسلط على تأويل الظواهر، كما في ظواهر الآيات المتشابهات في حق اللّه تعالى». وقال أيضاً: «إن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل، وعلى ما يعلم بهما. أما المعلوم بدليل العقل دون الشرع فهو حدث العالم ووجود المحدث وقدرته وعلمه وإرادته، فإن كل ذلك ما لم يثبت، لم يثبت الشرع، إذ الشرع ينبني على الكلام...» ويبيّن الغزالي عصمة العقل عنده فيقول: «فأمّا العقل إذا تجرّد عن غشاوة الوهم والخيال، لم يتصوّر أن يغلط، بل يرى الأشياء على ما هي عليه». وقال في مقدمّة كتابه «المستصفى» أنّ علم المنطق - الذي هو علمٌ مبنيّ على فلسفة اليونان - هو مقدّم العلوم كلها، وأنّ من لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلًا!!.

وفي كتابٍ آخر[١]، بيّن أنّ المحقّقين من العلماء هم الذين يقدّمون عقولهم عند تصادمها مع النقل، ثم أوصى هؤلاء المحقّقين بوصايا، منها: «أن لا يُكذّب برهان العقل أصلًا، فإنّ العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعلّه كذب في إثبات الشرع، إذ به عرفنا الشرع، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكّي الكاذب، والشرع شاهدٌ بالتفاصيل، والعقل مزكي الشرع».

النقض والرد على الأشاعرة:

قال ابن القيم رحمه الله[٢]:

إن المعارضين للوحي بعقولهم في الأصل هم أعداء الرسل المكذبون لهم كما تقدم ودونهم طوائف الجهمية المعطلة وملاحدة الصوفية وزنادقة الباطنية وخونة

---

(١) وهو كتاب قانون التأويل.
(٢) في الصواعق (٤/١٣٤٢).

الولاة وظلمتهم فالجهمي يقول: قال لي عقلي وملاحدة المتصوفة يقول قائلهم: قال لي قلبي وزنادقة الباطنية يقولون لكل شيء تأويل وباطن يعلمه أهل الباطن وينكره أهل الظاهر وخونة الولاة يقولون: لا تستقيم أمور الرعية إلا بهذه السياسة ولو وكلناهم إلى الشريعة لفسدت أمورهم ولقد وقعت على فصل من كلام أبي الوفاء ابن عقيل في ذلك، قال: المتكلمون دققوا النظر بأدلة العقول فتفلسفوا والصوفية اهتموا بالمتوهمات على واقعهم فتكهنوا؛ لأن الفلاسفة اعتمدوا على كشف حقائق الأشياء بزعمهم والكهان اعتمدوا على ما يلقى إليهم من الاطلاع وهم جميعاً خوارج على الشرائع هذا يتجاسر أن يتكلم في المسائل التي فيها صريح نقل بما يخالف ذلك المنقول بمقتضى ما يزعم أنه حكم العقل وهذا يقول قال لي قلبي عن ربي.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

إنه من المعلوم عند جميع العقلاء أن الرسل صلوات اللّه وسلامه عليهم، هم أعقل الخلق، وعقولهم أكمل العقول؛ ولهذا كان ما جاءوا به فوق عقول البشر، ولهذا حصل على أيديهم من الخير ما لم يحصل على أيدي سواهم، وصلح من أحوال النفوس والقلوب، وعمارتها بالخير، وتزكيتها بالعلم والعمل ما لم يحصل لأحد غيرهم، فعمارة القلوب والدنيا والآخرة على أيديهم، وكل فساد في العالم عاماً وخاصاً فإنما سببه العدول عما جاءوا به، ومخالفتهم فإذا استقريت جميع الشرور التي في العالم جزئياتها وكلياتها وكل فتنة وبلية ورزية رأيت سببها معصيتهم وكل خير ونعمة في الدنيا والآخرة فسببه طاعتهم واستقر هذا من زمن نوح إلى ساعتك التي أنت فيها وما عذبت به الأمم من أنواع العذاب وما جرى على هذه الأمة حتى ما أصيب به المسلمون مع نبيهم يوم أحد كان سببه معصية أمره وللعاقل البصير عبرة في نفسه وأحواله خاصة فهذا شأن هذه العقول الزاكية الكاملة وشأن من خلقهم بمعقوله وإذا كان هذا التفاوت بين عقولهم وعقول الناس في الأمور المتعلقة بالإرادات والأعمال والحب

والبغض، فما الظن بالتفاوت الذي بين عقولهم وعقول الناس في العلوم والمعارف، فما الظن بما يتعلق بمعرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وشأنه، ويالله العجب كيف يقدم قول من يقول: قال لي عقلي عن ابن سينا والفارابي، وأرسطا طاليس وأشباههم أو عن أبي الهذيل العلاف والشحام والنظام وأضرابهم أو عمن تلقى عن هؤلاء على قول من يقول: قال لي جبريل عن رب العالمين فالرسول يقول: قال لي ربي، وهذا المعارض يقول: قال لي عقلي، أو قال أرسطاطاليس ونحوه!

قلت:

ولابد أن نعلم بأن الذي يقدم العقل على الوحي ويعارضه ويجعله نداً للّه عز وجل فقد أشرك باللّه تعالى.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

«أن هؤلاء الذين لم يكتفوا بكتابه حتى سلكوا بزعمهم طريقة العقل وعارضوه به، وقدموه عليه من جنس الذين لم يكتفوا به سبحانه إلهاً حتى جعلوا له أنداداً من جنس الذين لم يكتفوا به سبحانه إلهاً حتى جعلوا له أنداداً يعبدونهم كما يعبدون اللّه بل أولئك لم يقدموا أندادهم على اللّه فهؤلاء جعلوا للّه نداً يطيعونه ويعظمونه ويعبدونه، كما يعظمون اللّه ويعبدونه، وهؤلاء جعلوا لكتابه نداً يتحاكمون إليه ويقبلون حكمه ويقدمونه على حكم كتابه، بل الأمران متلازمان، فمن لم يكتف بكتابه لم يكتف به، فمتى جعل لكتابه نداً، فقد جعل له نداً لا يكون غير ذلك البتة.

فلا ترى من عارض الوحي برأيه وجعله نداً له إلا مشركاً باللّه، قد اتخذ من دون اللّه أنداداً، ولهذا كان مرض التعطيل ومرض الشرك أخوين متصاحبين لا

(١) في الصواعق (ص١٣٥٣).

ينفك أحدهما عن صاحبه، فإن المعطل قد جعل آراء الرجال وعقولهم نداً لكتاب اللَّه، والمشرك قد جعل ما يعبده من الأوثان نداً له، ومما يبين تلازم التعطيل والشرك أن القلوب خلقت متحركة طالبة للتأله والمحبة، فهي لا تسكن إلا لمحبوب تطمئن إليه، وتسكن عنده، يكون هو غاية محبوبها ومطلوبها، ولا قرار لها ولا طمأنينة ولا سكون بدون هذا المطلوب والظفر به والوصول إليه ولو ظفرت بما ظفرت به سواه لم يزدها ذلك إلا فاقة وفقراً وحاجة وقلقاً واضطراباً».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

«إن كل من عارض الوحي بالرأي والعقل فهو من خصماء اللَّه؛ لأنه قد خاصم اللَّه في الوحي الذي أنزله على رسوله، واحتج على بطلانه، ويكفي العبد خذلاناً وجهلًا وعمى أن يكون خصم ربه - تبارك وتعالى -، ولهذا أخبر تعالى عن هؤلاء المعارضين للكتاب بعقولهم بذلك قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧].

ثم ذكر سبحانه مخاصمته لربه فيما ضربه من المثل قال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

وفي الصحيح[2] قال: كان المشركون يخاصمون رسول اللَّه ﷺ في القدر فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨، ٤٩].

فهؤلاء إنما كانت خصومتهم خصومة معارضة للوحي بعقولهم وآرائهم كخصومة من خاصم في المعاد، وكذلك مجادلتهم في اللَّه وآياته كذا كانت جدال معارضة للوحي بالرأي والعقل فهؤلاء خصماء اللَّه حقيقةً، وفي الأثر

(١) الصواعق (ص١٣٨٥).
(٢) صحيح مسلم (٤٨٠٠).

«يُنادي منادٍ يومَ القيامة: ألا ليقُمْ خصماء اللَّه، فيذهب بهم إلى النار» فخصماء اللَّه حقيقة هم المعارضون لكتابه وما بعث به رسله بعقولهم وآرائهم، وإن لم يكن هؤلاء خصماء اللَّه فمن هم خصماؤه غيرهم».

وقد قال بعض السلف[1]: «إنما أعطينا العقل لإقامة العبودية، لا لإدراك الربوبية، فمن شغل ما أعطي لإقامة العبودية بإدراك الربوبية، فاتته العبودية ولم يدرك الربوبية» اهـ.

وقال أبو المظفر السمعاني[2]: «وأمّا أهل الحق، فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قِبَلِهما وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه، وشكروا اللَّه عزّ وجل، حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإنّ الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل». اهـ

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مبيناً بأن المتبع للسلف الصالح أخذ العلوم طاهرة عذبة نقية فلهذا اتفقوا، والمخالف للسلف أخذ العلوم عن الفلاسفة وأهل الكلام المبتدعين زبالة الأذهان قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وردوا عِذاب مناهل السنن التي ليست زبالة هذه الأذهان

ووردتُمُ القلُّوط مجرى كل ذي الأوساخ والأقذار والأنتان

وكسلتم أن تصعدوا للورد من رأس الشريعة خيبةً الكسلان

وللَّه درّ من قال، إذ يبيّن حقيقة علاقة العقل بالنقل: «يكفيك من العقل أن

(١) وذكره أبو المظفر السمعاني في الانتصار لأهل الحديث (ص٧٩) عن بعض أهل المعرفة.

(٢) الانتصار لأحصاب الحديث (ص٤٤) لابي المظفر السمعاني، ط: أضواء المنار.

(٣) القلوط نهر في دمشق يحمل الأوساخ والأنتان.

يعلّمك صدق الرسول ﷺ ومعاني كلامه، وقال بعضهم: العقلّ متولٍّ: ولّى الرسول ﷺ ثم عزل نفسه، لأنّ العقل دلَّ على أنّ الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر»[١].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحاً هذه العبارات ورادًّا على مضمون الكلام السابق عن الأشعرية:

«والعقل يدل على صدق الرسول ﷺ دلالة عامة مطلقة، وهذا كما أن العامي إذا علم أن فلاناً هو المفتي ودل غَيْرَهُ عليه وبين له أن فلاناً عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الذي دل على المفتي مع ذلك المفتي، وجب على المستفتي أن يقدم المفتي.

فإذا قال ذلك العامي للمستفتي: «أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض قدحت في الأصل الذي به علمت أنه مفتٍ».

قال له المستفتي: «أنت لما شهدت بأنه مفتٍ ودللت على ذلك، شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك، كما شهد به دليلك.

وموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، **وخطؤك فيما خالفك فيه المفتي لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ**».

هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ.

والعقل يعلم أن الرسول ﷺ معصوم في خَبَرِه عن اللّه تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فتقديمنا قول المعصوم على ما يخالفه من استدلالنا العقلي أولى من تقديم العامي قول المفتي على قوله الذي يخالفه.

والإنسان قد يعلم أن فلاناً من الناس أعلم منه بالصناعات أو بالعلوم الطبية وإن

(١) در تعارض العقل والنقل (١/ ١٣٨).

لم يكن عالماً بتفاصيل تلك الصناعة أو تلك العلوم.

فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النزاع قدحاً فيما علم به أنه أعلم منه.

ومن المعلوم أن مباينة الرسول ﷺ لذوي العقول أعظم من مباينة أهل العلم بالصناعة العلمية والعملية والعلوم الأخرى كالطب وغيره لسائر الناس.

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا علم الإنسان أن هذا رسول اللَّه، وعلم أنه أخبر بشيء، ثم وجد في عقله ما ينازعه في خبر النبي ﷺ كان **عقله يوجب أن يُسلِّم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه به**، وأن لا يقدم رأيه القاصر على قوله ﷺ، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه ﷺ وأنه ﷺ أعلم باللَّه تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي في العلم بينهما في العلم بذلك، أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب مثلًا.

فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات، واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك الكَلَفَةِ والألم، لظنه أن هذا أعلم بهذا مني وأني إذا صدقته كان الشفاء أقرب مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثيراً، ومع هذا فهو يقبل قوله ويقلده، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه، فكيف حال الخلف مع الرسل عليهم الصلاة والسلام وهم صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، وأولئك الذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال مالا يحصيه إلا ذو الجلال، **فكيف يجوز أن يُعارَضَ ما لم يخطئ قط، بما لم يُصب في معارضته له قط؟**»[1].

ويقول ابن القيّم: «إنّ السمع حجة اللَّه على خلقه، وكذلك العقل، فهو

(١) درء التعارض (١/١٣٨ - ١٤٢) بتصرف واختصار.

سبحانه أقام عليهم حجته بما ركّب فيهم من العقل وأنزل إليهم من السمع، والعقل الصريح لا يتناقض في نفسه كما أنّ السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه، وكذلك العقل مع السمع، فحجج اللّه وبيّناته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد...»[(١)].

وما أروع أبيات ابن القيم التي يُبين فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العقل لا يستقل عن معرفة الوحي بل هو خاضع للوحي:

لا يستقل العقل دون هداية ... بالوحي تأصيلًا ولا تفصيلًا

كالطرف دون النور ليس بمدرك ... حتى تراه بكرة وأصيلًا

فإذا الظلام تلاطمت أمواجه ... وطمعت بالأبصار كنت محيلًا

وإذا النبوة لم ينلك ضياؤها ... فالعقل لا يهديك قط سبيلًا

نور النبوة مثل نور الشمس للـ ... ـعين البصيرة فاتخذه دليلًا

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهّاب: «وقد تبيّن أنّ الواجب طلب ما أنزل اللّه على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة ومعرفة ما أراد اللّه بذلك، كما كان عليه الصحابة والتابعون، ومن سلك سبيلهم، وكل ما يحتاج إليه الناس قد بيّنه اللّه تعالى ورسوله ﷺ بياناً شافياً، فكيف أصول التوحيد والإيمان؟ ثم إذا عرف ما بيّنه ﷺ في أقوال الناس، وما أرادوا بها، فعرضت على الكتاب والسنة والعقل الصريح الذي هو الموافق للرسول ﷺ فإنّه الميزان مع الكتاب، فهذا سبيل الهدى...».

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي السلفي[(٢)] (٧٩٢هـ) أيضاً:

«... فيقال: هذا البابُ الذي فتحتموه... فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١١٨٧).
(٢) شرح الطحاوية (ص٢١٠) ط: المكتب الإسلامي.

المشركين والمبتدعين لا تقدرون على سده.

فإنكم إذا سوغتم صرفَ القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليلٍ شرعيٍ - فما الضابط فيما يسوغ تأويلهُ وما لا يسوغ؟

فإن قلت: ما دل القاطع العقليُّ على استحالته تأولنا، وإلا أقررنا.

قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقل؟

فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد، ويزعم المعتزلي على قيام القواطع على امتناع رؤية اللّه تعالى، وعلى امتناع قيامِ علمٍ أو كلامٍ أو رحمةٍ به تعالى.

وباب التأويلات[1]- التي يَدَّعي أصحابُها وجوبَها بالمعقولات - أعظمُ من أن تنحصر في هذا المقام.

وحينئذ يلزم محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالفعل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة.

الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول ﷺ، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة، والإرشاد...

---

(١) أقول: وضابط التأويلات الباطلة التي عند المتكلمين أنها **كل تأويل يقوله المتكلمون ويخالفون فيه أهل الحديث**.
وأهل الحديث هم المنتسبون إليه واعتقاداً وفقهاً وعملًا. انظر: جامع المسائل لشيخ الإسلام (المجموعة الخامسة ص٦٥ تحقيق: محمد عزير) ففيه فوائد طيبة.

ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه قبلوه، وإن خالفته أولوه.

وهذا فتح باب الزندقة نسأل اللّه العافية».

❋ ❋ ❋

المناظرة حول العقيدة الواسطية

وقد ناقش وناظر شيخ الإسلام السلفي أئمة الأشعرية وأفحمهم في وقائع مشهودة وأحداث شهيرة جليلة.

وشيخ الإسلام مشهور بسلفيته وبانتمائه الحق للسلف والذب عن هذا المنهج العظيم ولو كان مذهب الأشاعرة امتداداً طبيعياً لمذهب السلف لما كانت مناظرته حول «الواسطية»:

وبداية هذه المحنة في يوم الاثنين ٨ رجب سنة (٧٠٥هـ) حين ورد مرسوم من السلطان في مصر إلى نائب الشام أن يسأل الشيخ عن عقيدته، فجمع النائب القضاة والفقهاء وابن تيمية - وهم لا يدرون لماذا جمعوا - فقال النائب: هذا المجلس عقد لك لمساءلتك عن عقيدتك، يقول ابن تيمية: «فقلت: أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني، ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن اللّه ورسوله، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم، وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتاباً ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكنني كتبتُ أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم.

وكان قد بلغني أنه زوّر عليَّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير - أستاذ دار السلطان - يتضمن ذكر عقيدة محرفة، ولم أعلم بحقيقته، لكن علمت أن هذا مكذوب، وكان يرد علي من مصر وغيرها من يسألني مسائل في الاعتقاد أو غيره، فأجبته بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة» ثم طلبوا منه أن يملي عقيدته فأملاها، ثم قال للأمير والحاضرين: «أنا أعلم أن أقواماً يكذبون عليّ كما قد كذبوا عليّ مرة، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربما يقولون: كتم

بعضه، أو داهن أو دارى، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين، قبل مجيء التتر إلى الشام»، فأحضرت العقيدة الواسطية، وقرئت وتناقشوا فيها، ثم أجلت بعض المباحث منها إلى المجلس الثاني الذي عقد يوم الجمعة بعد الصلاة ثاني عشر رجب، وفي هذه المرة أخذوا أهبتهم في الاستعداد للمناظرة وأحضروا معهم من يعتبرونه أكبر شيوخهم وهو صفي الدين الهندي، فلما اجتمعوا بدأ ابن تيمية الكلام وذكر أن اللَّه أمر بالجماعة الائتلاف ونهانا عن الفرقة والاختلاف، ثم قال بأسلوب قوي: «وربنا واحد، وكتابنا واحد، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد للَّه، وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفت له الأسرار وهتكت الأستار، وبينت المذاهب الفاسدة، التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البيد، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس فإن للسلم كلاماً وللحرب كلاماً»، ثم جرى نقاش حول عدة قضايا حول الكلام، والتجسيم، والاشتراك والتواطؤ في الصفات، وحديث الأوعال، وكان ابن تيمية الشيخ والمرجع فإذا تكلم لم يستطيعوا رد كلامه وأدلته. وانتهى هذا المجلس ورجع تقي الدين إلى بيته معززاً مكرماً. .

ثم عقد المجلس الثالث في سابع شعبان بالقصر، واجتمع الجماعة على الرضى بالعقيدة، وعزل القاضي ابن صصري نفسه بسبب كلام سمعه من كمال الدين ابن الزملكاني، ثم جاء مرسوم السلطان بإعادته إلى منصبه وفي الكتاب: «إنا كنا سمعنا بعقد مجلس للشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقد بلغنا ما عقد له من المجالس وأنه على مذهب السلف وإنما أردنا بذلك براءة ساحته مما نسب إليه».

وكان سبب هذه المناظرات - حول الواسطية - وأمر السلطان بذلك ما قام به ابن تيمية - أول هذا العام ٧٠٥هـ - من غزو الروافض والنصيرية في الكسروان،

ثم بعد ما قام في جمادى الأولى من مناظرة الأحمدية المتصوفة وإنكاره عليهم، وإلزامهم بالشرع وأن من خرج عليه ضربت عنقه، ثم ظهر الشيخ نصر المنبجي - في مصر - وشاع أمره وميوله نحو المتصوفة، فأرسل إليه ابن تيمية بالإنكار عليه، فأغرى الشيخ نصر القضاة والعلماء في مصر، وقال: إنه سيء العقيدة مبتدع معارض للفقراء وغيرهم، وطعنوا فيه عند السلطان، ولا يبعد أن يكون الروافض قد برطلوا - أي ارتشوا - عليه فورد مرسوم السلطان بمساءلته عن عقيدته فعقدت له تلك المجالس في رجب.

ولكن المنبجي لم يرض بما انتهت إليه المجالس، فعمد بأسلوب آخر إلى السعي لدى السلطان لامتحان ابن تيمية مرة أخرى.

محنته وذهابه إلى مصر:

لم يقتنع نصر المنبجي بما انتهى إليه المرسوم السلطاني الأول، فسعى إلى السلطان الجاشنكير - الذي كان يعتقد في نصر - فاجتمع به مع طائفة من علماء مصر «فأوهمه الشيخ نصر أن ابن تيمية يخرجهم من الملك ويقيم غيرهم، وأنه مبتدع، فورد مرسوم السلطان إلى دمشق بإحضار ابن تيمية إلى مصر في خامس شهر رمضان سنة (٧٠٥هـ) فلما طلب إلى الديار المصرية مانع نائب الشام وقال: قد عقد له مجلسان بحضرتي، وحضرة القضاة والفقهاء وما ظهر عليه شيء، فقال الرسول لنائب دمشق: أنا ناصح لك، وقد قيل: إنه يجمع الناس عليك، وعقد لهم بيعة، فجزع من ذلك وأرسله إلى القاهرة على البريد»، ويقال: إن النائب أشار على الشيخ بترك التوجه إلى مصر، وأنه يكاتب في ذلك فامتنع الشيخ من ذلك ولم يقبل، وذكر أن في توجهه إلى مصر مصالح كثيرة.

ولما توجه ابن تيمية إلى مصر - ازدحم الناس لوداعه وكان يوماً مشهوداً - فلما كان يوم الخميس ٢٢ رمضان وصل مع القاضي ابن صصري إلى القاهرة، وفي ثاني يوم بعد صلاة الجمعة جمع القضاة وأكابر الدولة في القاعة لمحفل، وادعى

عليه القاضي ابن مخلوف المالكي أنه يقول بالاستواء وأن اللّٰه يتكلم بحرف وصوت، فأخذ ابن تيمية في حمد اللّٰه والثناء عليه، فقيل له: أجب، ماجئنا بك لتخطب، فقال: ومن الحاكم فيّ، فقيل له القاضي المالكي، قال: كيف يحكم فيّ وهو خصمي؟ وغضب غضباً شديداً وانزعج، فحبس في برج مرسماً عليه أياماً، وفي ليلة عيد الفطر نقل إلى الحبس المعروف بالجب هو وأخواه شرف الدين عبد اللّٰه وزين الدين عبد الرحمن وبقي في السجن عاماً كاملًا وقرئ تقليد في الشام ومصر بالحط على ابن تيمية ومخالفته في العقيدة، في ليلة عيد الفطر سنة (٧٠٦هـ) اجتمع نائب السلطنة سيف الدين سلار بالقضاة والفقهاء وتكلم في إخراج الشيخ من السجن فاتفقوا على أن يشترط عليه أمور وأن يرجع عن بعض العقيدة، فأرسلوا إليه من يحضره ليتكلموا معه فأبى أن يحضر، وتكرر إليه الرسول ست مرات وصمم على عدم الحضور فطال عليهم المجلس ثم انصرفوا من غير شيء.

ثم طلب أخوا الشيخ إلى نائب السلطنة في ذي الحجة سنة (٧٠٦هـ) وحضر ابن مخلوف وجرت مناقشات بين عبد اللّٰه شرف الدين وبين القاضي المالكي فظهر عليه وخطأه في مواضع، وفي صفر سنة (٧٠٧هـ) اجتمع القاضي بدر الدين بن جماعة بالشيخ تقي الدين في دار الأوحدي بالقلعة وطال بينهما الكلام في غير نتيجة.

فلما كان في ربيع الأول من سنة (٧٠٧هـ) دخل الأمير حسام الدين: مهنا بن عيسى ملك العرب إلى مصر، وحضر بنفسه إلى الجب وأقسم على الشيخ تقي الدين ليخرجن، فلما خرج أقسم عليه ليأتين معه إلى دار سلار، فاجتمع بعض الفقهاء وجرت بحوث ثم بات الشيخ في دار نائب السلطنة سلار، ثم اجتمعوا بعد ذلك مرة أخرى بمرسوم من السلطان - ولم يحضر القضاة - ولما طلبوا للحضور اعتذروا بعضهم بالمرض وبعضهم بغيره، والحقيقة أنه كان هروباً[1] من مناقشة

(١) وهذا يدلك على قوة حجة شيخ الإسلام وتمكنه من المجادلة بالتي هي أحسن والحوار فهو =

ابن تيمية فقبل نائب السلطنة عذرهم ولم يكلفهم الحضور بعد أن رسم السلطان بحضورهم أو بفصل المجلس على خير. وبات الشيخ عند نائب السلطنة ثم جاء حسام الدين بن مهنا يريد أن يستصحب معه الشيخ تقي الدين إلى دمشق، فأشار سلار بأن يقيم الشيخ عنده بمصر ليرى الناس فضله. وكتب ابن تيمية كتاباً إلى الشام يتضمن ما وقع له، وكان مدة مقامه في الجب ثمانية عشر شهراً، وفرح الناس بخروجه فرحاً شديداً، ثم تفرغ للتدريس والإفتاء.

أما أهل الشام فكانوا يتابعون ما يجري للشيخ ويتألمون لما وقع له، حتى إنه لما جاء خطاب من الشيخ وهو في الجب إلى دمشق أخبر نائب السلطنة في الشام فأرسل في طلبه فقرئ على الناس، وجعل النائب يشكر الشيخ ويثني على علمه.

وقد تحدى شيخ الإسلام خصومه من كبار الماتريدية، والأشعرية في تلك المناظرة التاريخية المهمة حول (العقيدة الواسطية) - التي فيها عبرة لما بين يديها وما خلفها، وكان اليومُ يوماً مشهوداً - وقال:

= يغترف من بحره وينتزف من نهره يسنح له سهلُه ولا يجمح له وعره ولا يعتاص عليه غريب ولا يُسْهق فيه إلى عجيب اجتنى من مذهب السلف قطوفاً دانية وأخذ عن كثيب منه أصولًا وقواعد مواتية الفصاحة شعار لسانه والبراعة شغاف جنانه افترش أبكار الكلام وعونَهُ واقتنى غرر اللفظ وعيونه يختار من المنطق أعذبه ومن الجواب أصوبه ومن المعنى أقربه.

وما أروع تصوير ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقوة كلام شيخ الإسلام وقدرته على إفحام الخصوم عندما يقول في النونية ص ٢٣١، ٢٣٢:

وله المقامات الشهيرة في الورى	قد قامها لله غير جبان
نصر الإله ودينه وكتابه	ورسوله بالسيف والبرهان
أبدى فضائحهم وبين جهلهم	وأرى تناقضهم بكل زمان
وأصارهم والله تحت نعال أهـ	ـل الحق بعد ملابس التيجان
وأصارهم تحت الحضيض وطالما	كانوا هم الأعلام للبلدان
ومن العجائب أنه بسلاحهم	أرداهم تحت الحضيض الداني
كانت نواصينا بأيديهم فما	منا لهم إلا أسير عان
فغدت نواصيهم بأيدينا فلا	يلقوننا إلا بحبل أمان
وغدت ملوكهم مماليكا لأنـ	ـصار الرسول بسنة الرحمن

«قلت: ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم... وهذه عقيدة محمد ﷺ.

وقلت: مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ - فأنا أرجع عن ذلك...».

وقال: «فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - أنهم كانوا يعتقدون أن اللّه ليس فوق العرش، ولا أن اللّه ليس له سمع وبصر، ويدٌ حقيقةً...».

وقال: «واللّه يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف - ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً، ولا بالقرائن على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر... وإنما ينفون التشبيه».

وقال: «ولهذا لما اجتمعنا في المجلس المعقود، وقد قلت: أمهلت كل من خالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكرته - كانت له الحجة، وفعلت، وفعلت، وجعل المعارضون يفتشون الكتب، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» في قوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١١٥] فإنه ذكر عن مجاهد، والشافعي: «أن المراد قبلة اللّه» فقال أحد كبرائهم - في المجلس الثاني -: قد أحضرتُ نقلًا عن السلف بالتأويل.

فوقع في قلبي ما أعد، فقلت: لعلك قد ذكرت ما روى في قوله تعالى: ﴿فثم وجه اللّه قال نعم...».

فأجابه شيخ الإسلام عن هذا بأن هذه الآية ليست من آيات الصفات؛ فشد عليهم الخناق، ولم يجدوا جواباً، ولا للخروج عن هذا المضيق باباً.

قلت:

معنى إلزام شيخ الإسلام الحجة للأشاعرة بأن السلف لم يجنحوا أبداً لتأويل صفات الله تعالى كالاستواء والنزول والمجئ واليدين وغيرها.

فهؤلاء علماء الأشاعرة لم يظفروا البتة بعد البحث والتفتيش والمراجعة والتدقيق بنقل واحد صحيح عن السلف في تأويل صفات الله جل وعلا.

وقد ذهب المؤلفان الناصران لمذهب الأشعرية إلى أن السلف قد أولوا صفات اللّه تعالى! وهذه دعوى عارية عن الدليل فالسلف أطبقوا وأجمعوا على أن آيات الصفات تمر كما جاءت دون الجنوح إلى التأويل الكلامي المبتدع.

كما روى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال وسئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا: أمروها كما جاءت[1].

وقال الوليد بن مسلم:

سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد ذلك عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف[2].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

فقولهم: أمروها كما جاءت ، ردٌّ على المعطلة وقولهم: بلا كيف، رد على الممثلة.

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٩٨) وانظر العلو للعلي الغفار للذهبي (ص١٠٢) وسير أعلام النبلاء له رَحِمَهُ اللَّهُ (٥/ ١٦٢، ٣٣٧، ٣٤٦)، والخلال في السنة (ص١٥٩) وإسناده صحيح.

(٢) إسناده صحيح:
رواه الخلال في السنة (ص١٥٩) وابن منده في كتاب التوحيد (رقم ٥٢٠) (٣/ ١١٥) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥٨) والدارقطني في الصفات (ص٥٧)، والآجري في الشريعة (ص٣١٥) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (رقم ٩٣) (٣/ ٥٢٧) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٨).

والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم والأربعة الباقون هم أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مرجعهم المنكر لكون الله فوق العرش والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك» اهـ.

قلت: وما أحسن ما قال العلامة أبو محمد القحطاني الأندلسي السلفي:

أمرر أحاديث الصفات كما أتت   من غير تأويل ولا هذيان

قلت:

والذي يجب على المسلم ألا يخالف مذهب السلف ويتنطع في حمأة التأويل فيصرف ويؤول صفات لله عز وجل قد مدح بها نفسه مثل الاستواء والنزول وغيرها.

فالسلف نهوا عن الجدال والخصومات في صفات الله تعالى.

وما أحسن كلام الإمام البغوي السلفي عندما يقول:

واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدال والخصومات في الصفات وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام(١).

قلت:

هذه المسألة العظيمة أعني النهي عن الخصومات في صفات الله جل وعلا قد وقع فيها الإجماع والاتفاق كما قال الإمام السلفي البغوي.

وقال إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله للخليفة المعتصم عندما امتُحن في مسألة خلق القرآن أيام المعتزلة، قال الإمام أحمد عن نفسه رحمه الله:

(١) انظر شرح السنة (١/ ٢١٦).

لست صاحب مراء ولا كلام وإنما أنا صاحب آثار وأخبار[١].

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عليك بآثار من سلف وإنْ رفضك الناس وإياك وآراء الرجال وإنْ زخرفه لك بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم[٢].

وقوله الرائع الذي فيه سلوك طريق السلف وألّا تتجاوز فهمهم وسبيلهم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فاصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكفَّ عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح[٣].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذاماً وقادحاً علم الكلام الذي وقعت به طوائف من أهل البدع قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لأن يُبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خيرٌ له من الكلام ولقد اطلعتُ من أصحاب الكلام على شيء ما ظننتُ أن مسلماً يقول ذلك»[٤].

قلت:

هكذا كان السلف يعظمون الانتساب والأخذ عمن قبلهم من علماء السلف:

وما أجمل أثر شريك بن عبد الله:

---

(١) رواه حنبل في المحنة (ص٥٤).

(٢) إسناده صحيح:
أخرجه البيهقي في «المدخل» (رقم ٢٣٣).

(٣) إسناده صحيح:
أخرجه إسماعيل بن الفضل الملقب بقوام السنة في «الحجة».

(٤) إسناده صحيح:
أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٨٢).

قال: عباد بن العوام:

قدم علينا شريك بن عبد الله فقلنا له: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث، إن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا، وإن أهل الجنة يرون ربهم، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا وقال:

أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوه؟![١]

❋ ❋ ❋

(١) إسناده صحيح رجاله ثقات:
أخرجه الدارقطني **السلفي** في كتاب الصفات رقم (٦٧) ص١٢٠، والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم ٩٤٩) (٢/ ٣٧٤) والذهبي في العلو (ص١٤٤)، (رقم ٣٩٣).

شهادات علماء الأشاعرة على أنفسهم في ميلهم إلى الجبر(١)

كيف يكون هذا المذهب الأشعري امتداداً طبيعاً لمذهب السلف الصالح، قد صرح علماء الأشعرية بأن الإنسان مجبور وهذا مخالف للسلف فأي امتداد هذا، هذه دعاوى محضة:

والدعاوي إنْ لم تقيموا عليها بـيِّـنـات أبـنـاؤهـا أدعـيـاء

وكما قيل:

سارت مُشرِّقةً وسرت مُغرِّباً شـتـان بـيـن مُـشـرِّق ومُـغَـرِّب

قال أبو الحسن الآمدي الأشعري:

«الجبر عبارة عن نفي الفعل عن العبد حقيقة وإضافته إلى الرب تعالى غير أن الجبرية تنقسم إلى جبرية خالصة وهي التي لا تُثبت للعبد فعلًا ولا كسباً كالجهمية وإلى جبرية متوسطة وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا لكن تثبت له كسباً!!

كالأشعرية والنجارية والضرارية والحفصية»(٢).

بل نجد أن الرازي وهو من كبار علماء الأشاعرة قد صرح بالجبر المحض(٣).

ويقول الإيجي وهو من كبار علماء المذهب الأشعري:

---

(١) أقول: إن التناقض الذي اتسم به مذهب الأشاعرة لم يقتصر على باب الصفات فقط، بل شمل كلامهم في القدر وغيره مما خالفوا فيه أهل السنة والجماعة.

(٢) انظر الأبكار للآمدي (٢/ ٢٥٦)، الآمدي وآراؤه الكلامية (ص٤٧٢).

(٣) انظر كتابه المحصول من علم الأصول (٢/ ٢٢٥ تحقيق طه جابر العلواني).

والجبرية متوسطة، تثبت للعبد كسباً كالأشعرية وخالصة لا تُثبته كالجهمية[١].

وقال المقريزي:

«الجهمية أتباع جهم بن صفوان وهم يوافقون أهل السنة[٢] في مسألة القضاء والقدر مع ميل إلى الجبر»[٣].

قلت:

لا شك بأن الجهمية كفار وضلال وزائغون في العقيدة.

فنجد المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبين توافق ارتباط الجهمية مع الأشعرية في مسألة من المسائل العظام وهي القضاء والقدر وجنوح الأشعرية إلى الجبر قد أخذوا أصل قولهم في القدر أي الجبر من جهم بن صفوان السمرقندي.

وحاولوا التخلص والتملص من رواسب ولوازم قول جهم في الجبر وحاولوا يتملصون فجاءوا ببدعة شنيعة وهي «الكسب» وقال عنهم القاضي المعتزلي عبد الجبار:

«واعتصموا بهذه اللفظة عن جميع ما ألزمناه جهماً ظناً منهم أن ذلك يعصمهم من لزومه وجميعه لازم لهم» اهـ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والأشعرية وافقتهم «الجهمية» في الجبر لكن نازعوهم نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه».

ولقد بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الأشعرية «سلكوا مسلك جهم»[٤].

---

(١) انظر: المواقف له (ص٤٢٨).

(٢) يقصد الأشاعرة.

(٣) الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥١).

(٤) مجموع الفتاوى ١٤/ ٣٤٧).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«وافقوا جهماً في أكثر مسائل القدر»[١].

وقال طيب اللّه ثراه[٢] :

«مالوا إلى الجبر».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلمة جامعة شاملة:

«والأشعري ومن وافقه اتبعوا جهماً على قوله في القدر وإن كانوا يثبتون قدرة وكسباً لكن ما أثبتوه لا حقيقة له في المعنى بل وقولهم هو قول جهم وإن نازعوه في إثبات القدرة والكسب»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأشعرية:

«لم يذكروا بين الكسب والفعل فرقاً معقولاً بل حقيقة قولهم قول جهم: إن العبد لا قدرة له ولا فعل ولا كسب»[٤].

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، فإن فحول الأشاعرة: «قد عجزوا عن تحقيق معناه»[٥]، ولذلك نجد الرازي يحدد الكسب بأنه «اسم بلا مسمى»[٦].

* * *

(١) مجموع الفتاوى، منهاج السنة (٢/ ٣٠١).
(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ١١٨).
(٣) انظر الصفدية لشيخ الإسلام (٢/ ٣٣١).
(٤) النبوات (١/ ٤٦٢).
(٥) قال ذلك السعد التفتازاني في شرح العقائد كما نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٦٩).
(٦) محصل الأفكار (ص١٩٩).

شهادة الأشعرية على أنفسهم بأن اللَّه يريد الكفر والفساد بل يحبه

وقع الأشعرية بهذا المنكر العظيم بسبب عدم تفريقهم بين الإرادة الإلهية الكونية وإرادة اللَّه تعالى الشرعية فحصل لهم بذلك لبس وارتباك، ووقعوا في أمور منكرة، فالأشاعرة لمّا أسندوا جميع الحوادث إلى اللَّه، ولم يفرقوا بين الإرادتين، أدّاهم إلى القول بأنّ اللَّه تعالى يريد الكفر والفساد، بل وصرّح بعضهم بأنّه يحبه.

وبيّن الباقلاني أنّ المحرمات مرادة للربّ سبحانه، وأنّ إرادته القديمة تتعلق بحدوث المحظورات والمباحات تعلقها بالطاعات، فهو مريد للطاعات كما هو مريد للمعاصي والفواحش.

ونقل البغدادي إجماع الأشاعرة على ذلك، فقال: «أجمع أصحابنا على أنّ إرادة اللَّه تعالى مشيئته واختياره، وعلى أنّ إرادته للشيء كراهيته لعدم ذلك الشيء، كما قالوا إنّ أمره بالشيء نهي عن ضدّه، وقالوا أيضاً إنّ إرادته صفة أزلية قائمة بذاته وهي إرادة واحدة محيطة بجميع مراداته على وفق علمه بها فما علم منها كونه أراد كونه، خيراً كان أوشراً. . .».

وبيّن أنّ اللَّه تعالى أراد حدوث الكفر من الكافر بأن يكون كسباً له قبيحاً منه وأنّ هذا هو قول أبي الحسن الأشعري.

وشرح الغزالي هذه المقالة في (الاقتصاد في الاعتقاد)، بدأه بمقدمات منطقية، ثمّ ردّ على المعتزلة، ثم توصّل إلى أنّ «كلّ حادث فمخترع بقدرته، وكل مخترع بالقدرة محتاج إلى إرادة تصرّف القدرة إلى المقدور وتخصّصها به، فكل مقدور مراد، وكل حادث مقدور، فكل حادث مراد، والشرّ والكفر والمعصية

حوادث. . .» وختم الفصل بنسبة هذا القول إلى جميع السلف الصالحين وأهل السنة.

وتكلّم الشهرستاني حول هذه المسألة بالتفصيل، وبيّن أنّ جميع ما في الكائنات، من خير وشرّ، وكفر وإيمان، مراد للّه تعالى، لا لأنّها شرّ وكفر، أو طاعة وإيمان، بل هو مريد لكلّ ما تجدّد من حيث هو، بدون النظر إلى كون الشيء حسناً أو قبيحاً.

وقال الإيجي: «إنّه تعالى مريد لجميع الكائنات، غير مريد لما لا يكون» ثم ردّ على بعض شبه المعتزلة، منها أنّه إذا كان ذلك كذلك، فيلزم منه أنّه تعالى يريد كفر الكافر مع أنّه أمره بالإيمان، وحاول أن يستخلص من هذه الشبه، كما أوّل بعض الآيات التي فيها التصريح بأنّ اللّه لا يحب الفساد والشر والكفر.

ويلاحظ من جميع هذه النقولات أنّ أصحابها لم يفرَقوا بين الإرداتين: الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، ممّا أوقعهم في اللبس.

قال شيخ الإسلام: «وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: إذا كان اللّه مريداً لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضا، فهو محبّ راض لكل حادث، وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإنّ اللّه راض به محبّ له، كما هو مريد له».

وذكر شيخ الإسلام أنّ أبا الحسن وكثيراً من أتباعه وافقوا جهماً واتبعوه في هذه المسألة.

وهنا مسألة مهمة هل المشيئة والإرادة تستلزمان الرضى والمحبة، أم لا؟

ذهبت الماتريدية إلى الثاني، واختلف النقل عن الإمام أبي حنيفة، فالمنصوص في كتبه التي نسبت إليه: أن (الإرادة) لا تستلزم (الرضى) فالمعاصي، والكفر مراد للّه تعالى مع عدم رضا اللّه تعالى بذلك.

ولكن نسب إليه القول بخلافه أيضاً، من أن الإرادة والرضا متحدان، وقيل: إن هذا القول مكذوب عليه.

وصرح ابن الهمام وابن أبي شريف بأن قول أبي حنيفة هذا خلاف ما عليه أكثر أهل السنة.

وذهب جمهور الأشعرية إلى أن الإرادة والرضا متحدان، فاللّٰه تعالى كما يريد الكفر كذلك يحبه، واختار كثير من الأشعرية مذهب الماتريدية في هذه المسألة.

أما مذهب أبي الحسن الأشعري فاختلف الناس عليه في النقل عنه: فينقل عنه بعض الأشعرية: أنه يفرق بين الإرادة والرضا.

ونسب إليه بعض الماتريدية: أنه قال: إن اللّٰه تعالى يرضى الكفر والمعاصي ويحبهما، فذهب إلى أن المحبة بمعنى الإرادة.

ولم أجد تصريح الأشعري نفياً وإثباتاً فيما عندي من كتبه، غير أنه قال: الإرادة تعم سائر المحدثات.

قلت: مذهب الاشعرية ظاهر البطلان: فالأشعرية سلفهم في هذا القول المنكر هم المعتزلة حتى باعترافهم أنفسهم.

وأما قول الماتريدية فهو الحق الموافق لقول السلف، في التفريق (الإرادة)، وبين (الرضا): وحاصله: أن الإرادة نوعان: إرادة كونية خلقية، وإرادة أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية: هي المتضمنة للمحبة والرضى، والإرادة الكونية هي الشاملة لجميع الموجودات[١].

فالنسبة بين الإرادة الكونية وبين الرضى - على مذهب أهل السنة - نسبة عموم وخصوص من وجه، يقتضي مادةً للاجتماع، ومادتين للافتراق.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٥٩، ٤٤٠، ٤٧٦)، شفاء العليل لابن القيم (١/ ١٤٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، شروح العقيدة الواسطية.

١- فمادة الاجتماع: إسلام أبي بكر رضي الله عنه فهو مراد كوناً؛ لأنه قد وقع، ومرضي عند اللّه لأنه من الشرع.

٢- أما مادة وجود الإرادة الكونية دون الرضى: ككفر أبي جهل؛ فهو مراد للّه تعالى كوناً، وبمشيئته الكونية سبحانه، دون رضائه تعالى: فاللّه لا يرضى لعباده الكفر.

٣- وأما مادة وجود الرضى دون الإرادة الكونية: كإسلام أبي جهل فهو مراد شرعاً، وهو مما يرضى اللّه تعالى به لو أسلم، ولكنه غير مراد كوناً؛ لأنه لم يقع.

والنسبة بين الإرادة الشرعية، وبين الرضا نسبة المساواة؛ فكل مراد شرعاً، مرضى عند اللّه تعالى، وبالعكس.

الحاصل: أن المراد كوناً لابد من وقوعه، وأما المراد شرعاً والمضي للّه قد يقع كإسلام أبي بكر رضي الله عنه وقد لا يقع كإسلام أبي جهل وغيره من الكفار.

ومن أوضح الحجج القاطعة الساطعة على الفرق بين الإرادة الكونية وبين الرضى والمحبة قوله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٨-٢٩].

فهذا وأمثاله في الرضا والإرادة الشرعية والأمر.

أقول: والخلاصة هنا أن الحق في هذه المسألة هو التفريق بين المشيئة، وبين المحبة والرضا، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والعقل والفطرة الصحيحة وإجماع المسلمين[(١)].

---

(١) انظر: هذه الأدلة في مدارج السالكين (١/ ٢٧٧).

مفهوم[١] التوحيد عند الأشاعرة:

وهذا من أعظم الأمور وأدق المسائل التي جانب فيها الأشعرية الحق وإذا تأملت كلامهم ومباحثهم وأدلتهم ألفيت أكثرها قد حوت باطلًا والقليل منها اشتمل على حق وهذا الحق هو موجود أصلًا عند السلف.

والتوحيد والواحد والأحد عند الأشاعرة يشمل أموراً ثلاثة:

١- إن اللّه واحد في ذاته لا قسم له.

٢- وأنه واحد في صفاته لا تشبيه له.

٣- وأنه واحد في أفعاله لا شريك له.

والألوهية عندهم:

هي القدرة على الاختراع والخلق فمعنى لا إله إلا اللّه: هو لا خالق إلا اللّه[٢].

ولا شك بأن هذا التعريف تحريف وباطل وفيه قصور واضح لذلك تصدى لهم شيخ الإسلام ورد عليهم.

«قولهم: إن اللّه واحد في ذاته لا قسيم له:

ويفسرونه بأن معناه أنه لا ينقسم، ولا يتجزأ، ولا يتبعض، ولا يتعدد، ولا يتركب، وهذا الكلام مجمل.

فإن قصد به أن اللّه تعالى أحد فرد صمد لم يلد ولم يولد، وأنه يمتنع أن يتفرق أو يتجزأ أو يكون قد ركب من أجزاء فهذا حق، لكن إن قصد به نفي علوه ومباينته لخلقه، وأنه لا يشار إليه ولا ينزل كما يشار فهذا باطل، فأي الأمرين يقصد هؤلاء؟!.

---

(١) ما تحته مأخوذ من كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة بتصرف وزيادة بعض التعليقات.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص١٣٢ .

يقول شيخ الإسلام عنهم[١]:

«ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض، وأنه لا يكون إلهين اثنين، ونحو ذلك مما يقول نحواً منه النصارى والمشركون، فإن هذا مما لا ينازعهم فيه المسلمون، وهو حق لا ريب فيه، وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعيض عن اللّه بهذا المعنى، وإنما مرادهم[٢] بذلك أنه لا يشهد ولا يرى منه شيء دون شيء، ولا يدرك منه شيء دون شيء، بحيث إنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء، أو يرى عباده منها شيئاً دون شيء، بحيث إذا تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء، فإن ذلك غير ممكن عندهم، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيته، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم، ولا يتصور عندهم أن اللّه يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون، ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلًا، ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد أو يصل إليه أو يدنو منه أو يقرب إليه في الحقيقة، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم، ويسمون ذلك نفي التجسيم، إذ كل ما ثبت له ذلك كان جسماً منقسماً مركباً، والبارئ منزه عندهم عن هذه المعاني» اهـ.

وجماع المعاني التي قصدوها بقولهم هذا أنه تعالى عن قولهم ليس قائماً بنفسه، ولا بائناً من خلقه ولا على العرش استوى، وأنه لا يشار إليه في جهة العلو. وهذا ما يعبرون عنه بنفي الجسمية، والتحيز، والجهة، والرازي صرح بأن كل متحيز فهو منقسم، وكل منقسم فهو ليس بأحد، وهكذا صار حقيقة التوحيد والواحد والأحد عند هؤلاء نفي صفات اللّه الخبرية، ونفي علوه على عرشه.

---

(١) التسعينية ص ٢٠٣، ٢٠٤، أو ٣/ ٧٨٠ ط المعارف، وهي ضمن الفتاوى الكبرى (٦/ ٥٥٩).
(٢) يعني الأشعرية.

٢- أما قولهم في تفسير التوحيد بأن معناه - أيضاً - أنه واحد في صفاته لا شبيه له، فيرى شيخ الإسلام أن هذه الكلمة أقرب إلى الإسلام، لكنهم أجملوها، حيث جعلوا نفي الصفات - كما فعلت المعتزلة - أو بعضها - كما فعلت الأشعرية داخلًا في مسمى التشبيه، وهذا من بدع أهل الكلام، إذ لم يرد في كتاب اللَّه ولا سنة رسوله ﷺ ولا أقوال السلف أن يجعل نفي الصفات أو بعضها من التوحيد، مع أن أهل الكلام مضطربون في هذا، لأن كل طائفة تجعل ما تنفيه من الأسماء أو الصفات من التشبيه الذي يجب تنزيه اللَّه عنه، فالأشاعرة أدخلوا في مسمى التوحيد هذا نفي كثير من الصفات - أي ما عدا الصفات السبع التي لم يثبت غيرها متأخروهم - والمعتزلة أدرجوا في ذلك نفي جميع الصفات، والجهمية نفوا الأسماء والصفات جميعاً، وزاد الغلاة من القرامطة والباطنية فقالوا لا يوصف بالنفي والإثبات، لأن القول بأحدهما يقتضي تشبيها، وهكذا.

٣- أما الثالث فقولهم: إن من معاني التوحيد أنه تعالى: واحد في أفعاله لا شريك له، وأن اللَّه رب كل شيء وخالقه، ويقول شيخ الإسلام عن هذا المعنى: «وهذا معنى صحيح، وهو حق، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم، حيث اعترفوا فيها بأن اللَّه خالق كل شيء ومربيه ومدبره»، **والخطأ الذي وقع فيه الأشاعرة هنا هو أنهم فهموا أن هذا هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل**، وأنه المقصود بشهادة أن لا إله إلا اللَّه، ومن المعلوم أن هذا التوحيد قد أقر به المشركون، ولم ينكره أحد من بني آدم «ولكن غاية ما يقال: إن المعتزلة وغيرهم جعلوا بعض الموجودات خلقاً لغير اللَّه، كأفعال العباد، ولكنهم يقرون بأن اللَّه خالق العباد وخالق قدرتهم وإن قالوا: إنهم خالقو أفعالهم».

هذه معاني التوحيد عند الأشاعرة، ومما سبق يتبين ما في ظاهر العبارات من الحق، وما قصدوه من الباطل، مع ما وقعوا فيه من التقصير.

اتباع الأشاعرة لمن سبقهم من الجهمية والمعتزلة في تعريف التوحيد

حيث إن كثيراً من أقوالهم ترجع إلى أصول فلسفية واعتزالية، فمثله الرازي الذي نفى الصفات بناء على أن اللَّه أحد، واحد، أرجع شيخ الإسلام أقواله إلى أقوال المعتزلة فقال: «هذا الاستدلال هو معروف قديماً من استدلال الجهمية النافية، فإنهم يزعمون أن إثبات الصفات ينافي التوحيد ويزعمون أنهم هم الموحدون، فإن من أثبت الصفات فهو مشبه ليس بموحد، وأنه يثبت تعدد القدماء، ولا يجعل القديم واحداً، فالجهمية من المتفلسفة والمعتزلة وغيرهم يبنون على هذا، وقد يسمون أنفسهم الموحدين، ويجعلون نفي الصفات داخلًا في مسمى التوحيد»[١].

وأئمة السلف كالإمام أحمد وغيره ردوا على هؤلاء، وبينوا ما في أقوالهم من التلبيس والباطل، يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقالت الجهمية لنا لما وصفنا هذه الصفات: إن زعمتم أن اللَّه ونوره، واللَّه وقدرته، واللَّه وعظمته، فقد قلتم بقول النصارى حين زعمتم أن اللَّه لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته؟

قلنا: لا نقول: إن اللَّه لم يزل وقدرته، ولا نقول ولم يزل ونوره، **ولكن نقول**: لم يزل بقدرته، ونوره، لا متى قدر، ولا كيف قدر، فقالوا: لا تكونون موحدين أبداً حتى تقولوا: قد كان اللَّه ولا شيء، قلنا نحن نقول: قد كان اللَّه ولا شيء ولكن إذا قلنا: إن اللَّه لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته، وضربنا لهم مثلًا في ذلك قولنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار، واسمها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٣) ط: ابن قاسم.

اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها؟ فكذلك اللّه - وله المثل الأعلى - بجميع صفاته إله واحد، لا نقول: إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق قدرته، والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم، والذي لا يعلم هو جاهل، ولكن نقول: لم يزل اللّه عالماً قادراً مالكاً، لا متى ولا كيف، قال: وسمى اللّه رجلًا كافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وقد كان الذي سماه وحيداً له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة، وقد سماه وحيدا بجميع صفاته وكذلك اللّه - وله المثل الأعلى - بجميع صفاته واحد»[(١)].

فهؤلاء الذين واجههم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ هم شيوخ لمن جاء بعدهم، من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة الذين يزعمون أن الواحد هو الذي لا صفة له ولا قدرة، وابن سينا الفيلسوف يعبر عن ذلك بقوله: «إن واجب الوجود واحد من كل وجه، ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم، أو يقال: ليس فيه كثرة حد ولا كثرة كم، ويقال ليس فيه تركيب المحدود من الجنس والفصل، ولا تركيب الأجسام»، ومقصود هذه العبارات أنه ليس للّه صفة ولا له قدرة، والمعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وجعلوا التوحيد أحد أصولهم الخمسة، ويبنون ذلك على أن القديم ليس معه في القدم غيره، فلو كان له صفات، للزم تعدد القدماء مع اللّه تعالى، فجعلوا حقيقة التوحيد نفي الصفات.

فلما جاءت الأشعرية تلقفوا هذا الأصل عن هؤلاء، وجعلوا من مقتضيات التوحيد نفي ما ينفونه من الصفات كالعلو والاستواء، والوجه واليدين وغيرها.

وكل طائفة تجعل ما تنفيه من الصفات من مقتضيات التوحيد، وهذا اضطراب وتناقض ظاهر.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية.

الرد على الأشاعرة في قولهم في مسمى التوحيد

١- بيان ما في أقوالهم من الحق والباطل - وقد تقدم بيان ذلك قريباً -.

٢- أن هؤلاء الأشاعرة اتبعوا المعتزلة والجهمية في ذلك، مع أن شيخهم ابن كلاب ينكر قول من يقول: إن الواحد لا صفة له، فإنه قال بعد بيانه أن اللَّه بائن من خلقه، ليس داخلًا في خلقه، ولا خلقه داخلون فيه[1]: «فإن قالوا: فيعتقبه الطول والعرض؟ قيل لهم: هذا محال، لأنه واحد لا كالآحاد، عظيم لا تقاس عظمته بالمخلوقات، كما أنه كبير عليم، لا كالعلماء، كذلك هو واحد عظيم لا كآحاد العظماء، فإن قلت: العظيم لا يكون إلا متحيزاً؟ قيل لك: والعليم لا يكون إلا متحيزاً، وكذلك السميع والبصير، لأنك تقيس على المخلوقات».

يقول شيخ الإسلام معقباً: «وكان كثير من متكلمة الصفاتية من أصحاب الأشعري ونحوهم فسروا الواحد، والتوحيد، بنحو تفسير المعتزلة وغيرهم من الجهمية، ولم يفسروه بما ذكره ابن كلاب ولا بغير ذلك» اهـ.

ولاشك أن أئمة الأشاعرة المتقدمين كالأشعري وغيره يثبتون للَّه صفات العلو والاستواء والصفات الخبرية، ولا تقتضي عندهم تشبيهاً، كما أن إثباتها لا يعارض ما يقولون به من التوحيد للَّه تعالى.

٣- قولهم: «إن الواحد هو الذي لا ينقسم ولا يتجزأ وليس بجسم».

ليس معروفاً في لغة العرب، بل المعروف في لغة العرب أنهم يطلقون على كثير من المخلوقات أنه واحد وهو جسم، بل «لا يوجد في لغة العرب، بل

(١) نقل كلامه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» أو «نقض التأسيس» (١/ ٤٦٨) ثم عقب عليه بما يأتي.

ولا غيرهم من الأمم استعمال الواحد، الأحد، الوحيد إلا فيما يسمونه هم جسماً ومنقسماً كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدّثّر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النّساء: ١١]، وقوله: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الكهف: ٣٢] إلى قوله: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]، وقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، والعرب وغيرهم من الأمم يقولون: رجل ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وفرس واحد وجمل واحد، ودرهم واحد، وثوب واحد، فلفظ الواحد وما يتصرف منه في لغة العرب وغيرهم من الأمم لا يطلق إلا على ما يسمونه هم جسماً منقسماً لأن ما لا يسمونه هم جسماً منقسماً ليس هو شيئاً يعقله الناس، ولا يعلمون وجوده حتى يعبروا عنه»[1].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النّساء: ١].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ومعلوم أن النفس الواحدة التي خلق منها زوجها هو آدم، وحواء خلقت من ضلع آدم القصيراء[2]، من جسده خلقت، لم تخلق من روحه، حتى يقول القائل الواحدة هي باعتبار النفس الناطقة التي لا تركيب فيها، وإذا كانت حواء خلقت من جسد آدم، وجسد آدم جسم من الأجسام، وقد سماها اللَّه نفساً واحدة، علم أن

(١) انظر: درء التعارض (٧/ ١١٤ - ١١٦).

(٢) أقول: جاء في الحديث المتفق عليه: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع» قال الحافظ في الفتح (٦/ ٣٦٨): «وفيه إشارة إلى أنها خلقت من ضلعه الأيسر» وجاء عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفاً أنها خلقت من الضلع الأقصر الأيسر. انظر: تاريخ الطبري (١/ ٦٩ - ٧٠) البداية والنهاية (١/ ٧٤).

الجسم قد يوصف الوحدة»، ويقول معلقاً على استدلال الإمام أحمد - وقد سبق نقله قريباً -: «وأبلغ من ذلك ما ذكره الإمام أحمد وغيره من قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، فإن الوحيد مبالغة في الواحد، فإذا وصف البشر الواحد بأنه وحيد في صفة فإنه واحد أولى، ومع هذا فهو جسم من الأجسام»[١]، ثم يذكر بعد ذكر نصوص القرآن نصوصاً عديدة من السنة، منها أحاديث الصلاة في الثوب الواحد، مثل ما ورد في الصحيح أن النبي ﷺ سئل: أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: أو لكلكم ثوبان؟»[٢]، وحديث نهى أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، وحديث أن النبي ﷺ كان يصلي في ثوب واحد، وحديث مرور النبي ﷺ بقبرين فقال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة» وغيرها من الأحاديث كثير، وهي تدل على استخدام لفظ الواحد فيما هو جسم خلافاً لما يزعمه هؤلاء.

وإذا كان الأمر كذلك من أن الغالب في اللغة أن اسم الواحد يتناول ما ليس هو الواحد في اصطلاحهم: «لم يجز أن يحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه واحد، وأنه إله واحد - على أن المراد ما سموه هم في اصطلاحهم واحداً مما ليس معروفاً في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديماً بنفسه، متصفاً بالصفات، مبايناً لغيره، مشاراً إليه، وما لم يكن مشاراً إليه

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٨).

(٢) رواه الدارمي في سننه (١/ ٣١٧) برقم (١٣٧٠)، وابن حبان في صحيحه (٦/ ٧٨) برقم ٢٣٠٣)، (والدارقطني في السنن (١/ ٢٨٢) برقم (١)، وهو حديث صحيح.

أصلًا، ولا مبايناً لغيره، ولا مداخلًا له، فالعرب لا تسميه واحداً ولا أحداً، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم»[١].

* * *

(١) انظر: درء التعارض (٧/ ١١٧).

تأثير المعتزلة والكلابية بالأشعرية

لا شك بأن فرقة الكلابية هم أسلاف الأشعرية لذلك تأثر مذهب الأشعرية بمذهب الكلابية بعدما تغلغل المذهب الكلابي بالمذهب الأشعري واندمج به وكذلك تأثر هذان المذهبان بمذهب المعتزلة ولم يستطع المذهب الأشعري، وهو أكثر انتشاراً وغلبة من الناحية التسمية «بالأشعرية أن يقاوم مذهب المعتزلة وذلك للقصور الواضح في ضعف الحصانة والمناعة الإحاطة المطلوبة بعلم السلف».

لذلك نجد أن الأشعرية اضطرت أمام حجج المعتزلة الكلامية والخطية أن تخضع لأصول المعتزلة الفاسدة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً ومنتقداً للأشعرية تأثرهم بالمعتزلة وموافقتهم لهم في بعض أصول أهل الاعتزال الباطلة:

أنتم شركاؤهم في هذه الأصول كلها ومنهم أخذتموها وأنتم فرُوخهم فيها كما يقال:

الأشعرية مخانيث المعتزلة والمعتزلة مخانيث الفلاسفة، لكن لما شاع بين الأُمة فساد مذهب المعتزلة ونفرت القلوب عنهم، صِرْتم تظهرون الردَّ عليهم في بعض المواضع مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في الحقيقة[1].

قلت:

ومن علماء الفلاسفة الذين بيّنوا موافقة وتأثر الأشعرية بالمعتزلة: الفيلسوف أبو الوليد الحفيد ابن رشد محمد بن أحمد الأندلسي قال عنه شيخ الإسلام:

---

(١) انظر التسعينة لشيخ الإسلام (ص٢٧٢).

وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأمثاله، قال وهو يتكلم عن المعتزلة وطرقهم في إثبات الصانع.

قال ابن رشد[١]:

وأما المعتزلة فإنه لم يصل إلينا في هذه الجزيرة من كتبهم شيء نقف منه على طريقهم التي سلكوها في هذا المعنى، ويشبه أن تكون طرقهم من جنس طرق الأشعرية.

قلت:

وممن تأثر من الأشعرية بالمعتزلة أبو بكر الباقلاني تأثر في ما يسمى «دليل الإعراض وحدوث الأجسام! الذي قال به المعتزلة فهم مصدر دليل الأعراض وحدوث الأجسام والأشاعرة أخذوه منهم وتلقوه عنهم. كما قال شيخ الإسلام[٢].

فقد تلقَّف أبو بكر بن الطيب الباقلاني دليل المعتزلة في الأعراض وحدوث الأجسام وتكلم عنه في كتابه التمهيد[٣] وتكلم عن الجواهر والأعراض.

وتأثر كذلك عبد القاهر البغدادي أبو منصور الأشعري (ت٤٢٩)[٤].

وكذلك تأثر أبو المعالي الجويني وسلك مسلك المعتزلة في دليل الأعراض وبنى أصل دينه عليه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن طريقة أبي المعالي الجويني أنها: «مأخوذة في الأصل عن المعتزلة نفاة الصفات»[٥].

(١) الكشف عن منهاج الأدلة (ص٦٤ - ٦٥).
(٢) نقض أساس التقديس (١/ ٢٥٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٣٧).
(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٣٦)، والإنصاف (ص٢٦).
(٤) انظر الفرق بين الفرق (ص٣٢٩) للبغدادي.
(٥) انظر كتاب الصفدية لشيخ الإسلام (١/ ٢٧٤).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن المعتزلة:

«وجعلوا صحة دين الإسلام موقوفاً عليها وذلك أنه موقوف على الإيمان بالرسول ﷺ والإيمان به موقوفٌ على معرفة المُرسل وزعموا أن المرسل لا يعرف إلا بها»[١].

قلت:

ولله در العلامة الأديب السلفي الأريب القحطاني أبي محمد عبد الله بن محمد القحطاني الأندلسي عندما قال في النونية (ص٥١):

هذا الجويهر والعُرَيض بزعمكم	أهما لمعرفة الهدى أصلان
من عاش في الدنيا ولم يعرفهما	وأقر بالإسلام والفرقان
أفمسلم هو عندكم أو كافر	أم عاقل أم جاهل أو واني
عطلتم السبع السموات العلا	والعرش أخليتم من الرحمن
وزعمتم أن البلاغ لأحمد	في آية من جملة القرآن
هذي الشقاشق والمخارف والهوى	والمذهب المستحدث الشيطاني
سميتم علم الأصول ضلالة	كاسم النبيذ لخمرة الأدنان

* * *

(١) انظر الصفدية (١/ ٢٧٤).

قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها

تبين مما تقدم أن شيخ الإسلام بهذه الأدلة الكثيرة إنما يقرر قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها، وهي أن تفسير النصوص - في الصفات وغيرها - إنما يرجع فيه إلى لغة الذين خوطبوا به أول مرة، وماذا فهموا من النصوص، أما أن تنشأ مصطلحات جديدة وتحمل النصوص عليها فهذا مخالف لما هو متواتر من أن القرآن هدى للناس وفيه البيان التام، وهذه من المسائل الكبرى في الخلاف بين مذهب السلف وغيرهم من أهل البدع، لأنه إذا وقع خلاف حول نص من النصوص، فقال قائل: هذا يدل على إثبات الصفات للّه، وقال الآخر: لا يدل، فمن الذي يفصل في المسألة، ويبين الحق فيها، وكل يدعي أن الحق معه؟

أهل البدع من النفاة يرجعون في ذلك إلى عقولهم، أو إلى أقوال شيوخهم، أو إلى شواذ اللغة، أو إلى مصطلحات أهل الفلسفة التي تلقوها عن غير المسلمين.

أما السلف فيرجعون إلى النصوص الأخرى من الكتاب والسنة التي تبين هذا النص وتوضحه، ويرجعون إلى لغة العرب وفهم الصحابة[١] والسلف من خير القرون، وما قالوه في بيان معنى هذا النص.

ولذلك يقول شيخ الإسلام - في معرض رده على الرازي حول استدلاله بالواحد والأحد على نفي الصفات -: «إن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، وقد نزل بلغة قريش كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾ [الشعراء:

---

(١) انظر رسالتي «الإصابة في الاحتجاج بفهم الصحابة» رضي الله عنهم وهي مطبوعة بحمد الله تعالى وتوفيقه.

١٩٥] فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص - بل ولا يحمله إلا على معاني عنوها بها، إما أخص من المعنى اللغوي أو أعم، أو مغيراً له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه التي بينها اللّه لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفاً للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظ يتخاطبون بها، كما أن من المتكلمين من يقول: الأحد هو الذي لا ينقسم، وكل جسم منقسم، ويقول: الجسم هو مطلق المتحيز القابل للقسمة، حتى يدخل في ذلك الهواء وغيره، لكن ليس له أن يحمل كلام اللّه وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي ﷺ يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً».

ثم يطبق هذا على المثال المطروح قبل قليل في لفظ (الواحد) ويستمر تطبيقه في لفظ (الأحد)، فيقول: «ومن المعلوم المتواتر في اللغة، الشائع بين الخاص والعام أنهم يقولون: درهم واحد، ودينار واحد، ورجل واحد، وامرأة واحدة، وشجرة واحدة، وقرية واحدة، وثوب واحد، وشهرة هذا عند أهل اللغة شهرة سائر ألفاظ العدد، فيقولون: رجل واحد، ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وأربعة رجال، وهذا من أظهر اللغة وأشهرها وأعرفها، فكيف يجوز أن يقال: إن الوحدة لا يوصف بها شيء من الأجسام، وعامة ما يوصف بالوحدة في لغة العرب إنما هو جسم من الأجسام؟»[1].

فهذه الاصطلاحات الحادثة، التي يحدثها الناس أو أرباب العلوم المختلفة في كل عصر، هي اصطلاحات لهم - ولا مشاحة في أن يتفق أهل فن أو علم على اصطلاح معين يتعارفون عليه - **ولكن الخطأ أن يجعل هذا المصطلح الحادث هو**

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢ - ٤٩٣).

المرجع في تفسير النصوص التي نزلت وتلاها الناس وفسروها وفهموها في زمن سابق قبل أن تنشأ تلك المصطلحات الحادثة، فكيف إذا كانت هذه المصطلحات تصادم المعنى الحق الذي دلت عليه النصوص[١].

وقد أورد شيخ الإسلام اعتراضاً حول موضوع الواحد مضمونه: أنه قد يقال: إنه يجوز أن يستعمل لفظ الواحد فيما قصده المتكلمون عن طريق المجاز أو المشترك اللفظي أو غيره وقد أجاب بقوله: «هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم أي العرب الذين نزل بلغتهم القرآن لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى»، ثم يحسم شيخ الإسلام بيان انتفاء دلالة النص على ما ادعاه هؤلاء في مسمى التوحيد من وجوه عشرة مهمة قال في آخرها: «فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم واصطلاحهم غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام اللَّه ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن **دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه،** لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته...»[٢]، وهذا ينطبق على مسألة الواحد والتوحيد وعلى غيرها مما جاء به القرآن الكريم مما يتعلق بأسماء اللَّه وصفاته.

٤- أن لفظ «الأحد» لم يجئ اسما في الإثبات إلا للَّه تعالى، أما في حق غيره فلم يُستعمل إلا مع الإضافة، أو في غير الموجب، كالنفي والشرط والاستفهام، فاستعماله في الإثبات للَّه كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أما

---

(١) يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة» اهـ، مدارج السالكين (٣/ ٣٠٦) ط: الفقي.
(٢) درء التعارض (٧/ ١٢٠ - ١٢٣).

استخدامه في حق غير اللّه مضافاً فكقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يُوسُف: ٣٦]، وفي النفي كقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، والشرط كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة: ٦]، والاستفهام كما تقدم قريباً في حديث: أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟، ويقال: هل عندك أحد؟، ونكتة الرد هنا أن لفظ الأحد لم يستعمل فيما ادعاه هؤلاء لا في النفي ولا في الإثبات.

ثم لو فرض أن معناه - ما ليس بجسم كما يزعم هؤلاء - لوقع تناقض عظيم؛ فإنه يقال: إذا كان في الإثبات معناه إن اللّه أحد أي ليس بجسم، فهل يكون في النفي كذلك؟ هل يقال: إن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، لم يكن ما ليس بجسم كفوا له، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]: لا يشرك في حكمه ما ليس بجسم، ومعنى قوله: ﴿لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجن: ٢٢] أي لن يجيرني من اللّه ما ليس بجسم؟ هل يكون مفهوم هذه النصوص أنه قد يكون ما هو جسماً كفواً له، وقد يشرك في حكمه ما هو جسم وهكذا؟ هل يقول هذا عاقل، وهل يمكن أن تكون النصوص قد جاءت بمثل هذا التناقض والباطل[١].

٥- أن قولهم باطل من جهة العقل أيضاً، يقول شيخ الإسلام: «أما العقل فهذا الواحد الذي وصفوه يقول لهم فيه أكثر العقلاء وأهل الفطر السليمة: إنه أمر لا يعقل، ولا له وجود في الخارج، وإنما هو أمر مقدر في الذهن، ليس في الخارج شيء موجود لا يكون له صفات ولا قدر، ولا يتميز منه شيء عن شيء، بحيث يمكن أن لا يرى ولا يدرك ولا يحاط به وإن سماه المسمي جسماً، وأيضاً فإن التوحيد إثبات لشيء هو واحد، **فلابد أن يكون له في نفسه حقيقة ثبوتية يختص**

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٣٥)، درء التعارض (٧/ ١٢١)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٣ - ٤٩٤).

بها، ويتميز بها عما سواه، حتى يصح أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في تلك الأمور الثبوتية[(١)]**، ومجرد عدم المثل إذا لم يفد ثبوت أمر وجودي كان صفةً للعدم، فنفي المثل والشريك يقتضي ما هو على حقيقة يستحق بها واحداً»**[(٢)]، فهؤلاء ظنوا أن ما يتصورونه في أذهانهم موجود في الخارج، وهذا من الأخطاء الكبرى التي وقع فيها أهل الكلام والتصوف والفلسفة ونبه شيخ الإسلام عليها كثيراً، مثل قول غلاة الصوفية إن الوجود واحد، وإن وجود اللّه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، ومثل قول الفلاسفة بالجواهر والمجردات العقلية، حيث يزعمون أن الحقائق الموجودة في الخارج كالإنسان والفرس مكونة من المادة الكلية والصورة الجوهرية، ويزعمون أنهما جوهران عقليان، وهذا كله في الذهن، لأن الموجود لا يوجد إلا معيناً، فيقال وجود الواجب وهو اللّه ووجود الممكن كفلان وفلان، وكذلك هذه العقليات المجردة إنما تتصور في الأذهان، أما في الحقيقة والواقع فليس إلا الموجودات بأعيانها[(٣)].

٦- كما أن قول هؤلاء معارض للشرع، يقول شيخ الإسلام في بيان بطلان قولهم لغة وعقلًا وشرعاً: «وأما الشرع فنقول: مقصود المسلمين أن الأسماء المذكورة في القرآن والسنة وكلام المؤمنين المتفق عليه بمدح أو ذم تعرف مسميات تلك الأسماء، حتى يعطوها حقها، ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام اللّه لم يقصد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهمية واتباعهم ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين».

ثم نقل شيخ الإسلام نصاً للدارمي في نقضه على المريسي ثم قال: «وهذا

---

(١) أقول: وهذه فائدة طيبة في الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.
(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٣).
(٣) درء التعارض (٧/ ١٢٤ - ١٢٧).

النفي الذي يذكره النفاة ويفسرونه به اسم اللّه «الواحد» وغير ذلك هو عند أهل السنة والجماعة مستلزم العدم، مناف لما وصف به نفسه في كتابه من أنه الأحد، الصمد، وأنه العلي، العظيم، وأنه الكبير المتعال، وأنه استوى على العرش، وأنه يصعد إليه، ويوقف عليه، وأنه يرى في الآخرة كما ترى الشمس والقمر، وأنه يكلم عباده، وأنه السميع البصير»[(١)]، فمصادمة قولهم لهذه النصوص الشرعية الكثيرة - مع أنه أيضاً لا يقوم على دليل صحيح - دليل على فساد قولهم.

قلت:

وهذا تحقيق رائع من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الذي كشف فيه تناقض مذهب الأشعرية وفساد اعتقادهم في تعويلهم واعتمادهم على مقدمات فلسفية وأسس منطقية في تقرير عقيدتهم التي يقولون عنها إنها عقيدة السلفّ ولابد لمعرفة عقيدة السلف النقية إلى الرجوع إلى القرآن العظيم وسنة النبي ﷺ وفهم النصوص على وفق فهم السلف بالتفصيل والتمييز دون الجنوح إلى الغموص والإجمال قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية[(٢)]:

فعليك بالتفصيل والتمييز فالإطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبَّطا الأذهان والآراء كلَّ زمان

* * *

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٤، ٤٨٧).
(٢) ص٨٢ (رقم ٧٧٤) و(٧٧٥) ط دار ابن خزيمة.

تأصيل القول في مسألة الفرق بين التشبيه والتمثيل ومدلولهما عند الإطلاق

يقول شيخ الإسلام: «وقد تنازع الناس هل لفظ «الشبه» و«المثل» بمعنى واحد أو معنيين، على قولين:

أحدهما: أنهما بمعنى واحد، وأن ما دل عليه لفظ المثل مطلقاً ومقيداً يدل عليه لفظ الشبه، وهذا قول طائفة من النظار.

والثاني: أن معناهما مختلف عند الإطلاق لغة وشرعاً وعقلاً، وإن كان مع التقييد والقرينة يراد بأحدهما ما يراد بالآخر وهذا قول أكثر الناس.

وهذا الاختلاف مبني على مسألة عقلية وهي: أنه هل يجوز أن يشبه الشيء الشيء من وجه دون وجه؟ وللناس في ذلك قولان، فمن منع أن يشبه من وجه دون وجه قال: المثل والشبه واحد، ومن قال: إنه قد يشبه الشيء الشيء من وجه دون وجه، فرق بينهما عند الإطلاق»، وقد رجح شيخ الإسلام الثاني بقوله: «وهذا قول جمهور الناس؛ فإن العقل يعلم أن الأعراض مثل الألوان، تشتبه في كونها ألواناً مع أن السواد ليس مثل البياض، وكذلك الأجسام والجواهر عند جمهور العقلاء تشتبه في مسمى الجسم والجوهر، وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب، ولا حقيقة النبات مماثلة لحقيقة الحيوان، ولا حقيقة النار مماثلة لحقيقة الماء، وإن اشتركا في أن كلًا منهما جوهر وجسم وقائم بنفسه.

وأيضاً فمعلوم في **اللغة** أنه يقال: هذا يشبه هذا، وفيه شبه من هذا، إذا أشبهه من بعض الوجوه وإن كان مخالفاً له في الحقيقة[١]. قال اللّه تعالى: ﴿وَأُتُوا بِهِۦ

---

(١) وهذا ما تؤكده المعاجم اللغوية، وقد بَيَّن أهل اللغة ذلك فعدَّ قدامة بن جعفر في «نقد الشعر» التمثيل (ص١٢٤) نوعاً مخالفاً للتشبيه.

مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] ، وقوله: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] ، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] ، فوصف القولين بالتماثل، والقلوب بالتشابه لا بالتماثل؛ فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة، وقال النبي ﷺ: «الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس»[١]، فدل على أنه يعلمها بعض الناس، وهي في نفس الأمر ليست متماثلة، بل بعضها حرام، وبعضها حلال، وهذا الذي رجحه شيخ الإسلام من أن هناك فرقاً بين التشبيه والتمثيل، وأنه يجوز أن يشبه الشيء الشيء من وجه دون وجه كثيراً ما يقرره في كتبه، ويذكر له بعض الأدلة، ويذكر أن لفظ التماثل أخص من لفظ التشابه وذلك في معرض رده على الرازي حول تعريف المتشابه، ويرى أن سبب اضطراب أهل الكلام في مسألة الصفات ما يثبت منها وما يُنفى، مرجعه إلى أنهم جعلوا مسمى التشبيه والتمثيل واحداً.

* أن التشبيه على قول بعض المتكلمين: إن التشبيه هو التمثيل، ثم تعريفهم للمتماثلين بأنهما: «ما سد أحدهما مسد صاحبه، وقام مقامه، وناب منابه»[٢]، وقد يفسرونه بأنه: «يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له»[٣]، التشبيه بهذا المعنى لا يقول به عاقل،

---

(١) صحيح البخاري برقم (٥٢) (١/ ٢٨)، وصحيح مسلم برقم ١٥٩٩ (٢/ ١٢١٩) وغيرهما.
(٢) وعبارة الباقلاني في إنصافه ص١٠٠: «ما سدَّ أحدهما مسدَّ الآخر، وناب منابه، وساوقه - كذا في الأصل ولعله ساواه - من جميع الوجوه) وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٦).
(٣) التدمرية لشيخ الإسلام (١/ ٧٣) القاعدة السادسة فيما يجوز ومالا يجوز على الله من النفي والإثبات.

لأنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولأن «كل موجودين فلابد أن يكون بينهما نوع مشابهة، ولو من بعض الوجوه البعيدة، ورفع ذلك من كل وجه رفع للوجود»[١]، وفي موضع آخر يعلل شيخ الإسلام الفرق بقوله: «التشابه الذي هو التماثل لا يكون بالموافقة في بعض الصفات، بل الموافقة في جميع الصفات الذاتية التي يقوم بها أحدهما مقام الآخر، **وأما التشابه في اللغة فإنه** قد يقال بدون التماثل في شيء من الحقيقة، كما يقال للصورة المرسومة في الحائط: إنها تشبه الحيوان، ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان مختلفتين[٢]، ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققوا أهل الكلام يمنعون من أن يقال: لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه؛ فإن مقتضى هذا كونه معدوماً»[٣].

«وهذا معلوم بالفطرة البديهية التي لا يتنازع فيها العقلاء الذين يفهمونها»[٤].

ومع تقرير شيخ الإسلام لهذه المسألة، إلا أنه يبين أن المتكلمين الذين يصرحون بنفي التشبيه مطلقاً طائفتان:

أ - طائفة: يطلقون القول بنفي التشبيه، ويقصدون أن اللّه لا يشبه الأشياء بوجه

---

(١) المصدر السابق.

(٢) وقد تقدم توثيق ذلك عن أحدهم قبل قليل وهو قدامة بن جعفر.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٧)، وأقول: لقد قرر أحد حذاق المتكلمين وهو أبو معين النسفي من كبار الماتريدية في كتابه تبصرة الأدلة ص ١٥٠ - ١٥١، وكتاب التمهيد في أصول الدين ص١٣، أن الراجح إثبات المشابهة بين الشيئين من بعض الوجوه مع اختلافهما من وجوه، واستدل على ذلك باللغة وبعض الأدلة النقلية، وكلامه في هذه المسألة نفيس، لولا اعتباره التشبيه هو التمثيل، فالخلاف معه في هذه المسألة لفظي ما دام قد نصر الحق الذي عليه أهل السنة في مفهوم التشبيه الذي ضل فيه معظم المتكلمين، لكن بسبب الكلام المذموم لم يطبق ما أقره، بل قد نفى كثيراً من الصفات واعتبر إثباتها تشبيهاً.

وقد نقل شيخ الإسلام في الدرء (٥/ ١٨٨ - ١٨٩) عن الجويني أن القول بنفي التشبيه مطلقاً يؤدي إلى إنكار صفات اللّه تعالى.

(٤) بيان تلبيس الجهمية، وأذكر بأنه هو نفس كتاب نقض التأسيس، مخطوط (٣/ ٢٥٥).

من الوجوه - وهذا الذي صرح به النفاة من الجهمية - فهؤلاء يقتضي قولهم أن يكون معدوماً لأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز

ب - وطائفة أخرى: يطلقون القول بنفي التشبيه، ويقصدون به التمثيل، فهؤلاء متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه، وهو قول صحيح قد دل عليه القرآن، والعقل أيضاً، فالخلاف مع هؤلاء لفظي حيث سموا التمثيل تشبيهاً.

وعلى قول هاتين الطائفتين يكون لفظ «التشبيه» من الألفاظ المجملة، التي قد تحتمل أكثر من معنى، ومن ثم فقبل الإثبات والنفي لابد من الاستفصال عن المعنى الذي يقصده القائل.

ولكن لفظ «الشبه» فيه إجمال وإبهام، فما من شيئين إلا وهما متفقان في أمر من الأمور، ولو في كونهما موجودين، وذلك الذي اتفقا فيه لا يمكن نفيه إلا بنفي كل منهما، فإذا قيل: هذا لا يوافق هذا بوجه من الوجوه، ولا يواطئه بوجه من الوجوه، كان هذا ممتنعاً، وكذلك إذا أريد بقول القائل: «لا يشبهه بوجه من الوجوه» هذا المعنى، بخلاف ما إذا أراد المماثلة والمساواة والمكافأة، أو أراد ذلك بلفظ المشاركة والموافقة والمواطأة، فإنه سبحانه لا يماثله شيء بوجه من الوجوه، ولا شريك له بوجه من الوجوه». ويقول أيضاً: «إن ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، ونفي ذلك القدر المشترك ليس هو نفس التمثيل والتشبيه الذي قام الدليل العقلي والسمعي على نفيه، وإنما التشبيه الذي قام الدليل على نفيه ما يستلزم ثبوت شيء من خصائص المخلوقين للّه سبحانه وتعالى، إذ هو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١] ، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله»[(١)].

---

(١) نقض التأسيس (١/ ٤٧٧).

(٢) درء التعارض (٧/ ١٨٣).

أقول: وهذه من الحقائق البدهية التي لا تقبل الجدل في معنى التشبيه المتقدم، وهي حقائق يعترف بها أئمة الأشعرية مثل الرازي عندما يرد على المعتزلة، فيقول[(١)]:

«إن كنتم بالمشبهة من يقول بكون اللّه مشابهاً لخلقه من بعض الوجوه فهذا لا يقتضي الكفر، لأن المسلمين اتفقوا على أنه تعالى موجود...» ونقله شيخ الإسلام في نقض التأسيس الكلام لكن عندما يكون الكلام مع أهل السنة الذين نبزوهم بالتشبيه لإثباتهم الصفات الخبرية التي عطلوا اللّه عنها، نجدهم يقررون القول بتماثل الأجسام، وأن القول بالتشابه من بعض الوجوه في اللفظ والمعنى العام يقتضي التشبيه، وأن من أثبت ذلك فهو مجسم! كما في أساس التقديس (ص١٩٢ - ١٩٦) **ولا شك أن هذا من التناقض الذي يُضاف إلى تناقضات هذا المذهب، وأنه من آثار الكلام المذموم الذي عارضوا به وحي الرحمن، وعطلوا اللّه به من صفات الكمال التشبيه** (٢/ ٣٦٨).

٩- أن القرآن الكريم ورد بنفي التمثيل وما في معناه كالند والشريك والكفو، أما التشبيه فلم يرد نفيه ولا ذَمُّهُ في الكتاب والسنة، ويرى شيخ الإسلام أن السبب ما في لفظ التشبيه من الاجمال والاشتراك والإبهام بخلاف لفظ التمثيل[(٢)]، ويشرح ذلك بشكل مفصل فيقول: «إن نفي التشبيه من كل وجه هو التعطيل والجحود لرب العالمين كما عليه الناس متفقون، لكن من الناس من لا يفهم هذا ولا يعتقد أن لفظ التشبيه يدل على التمثيل المنفي عن اللّه؛ إذ لفظ التشبيه فيه عموم وخصوص، ومن هنا ضل فيه أكثر الناس؛ إذ ليس له حد محدود. وما هو منتف بالاتفاق بين المسلمين، بل بين أهل الملل كلهم، بل

(١) درء التعارض (٧/ ١٨٣).

(٢) وهذا من أسباب اختيار أهل السنة لفظ التمثيل للتعبير به، وانظر: المناظرة على العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٦) وما بعدها، نقض التأسيس (١/ ١٠٩).

بين جميع العقلاء المقرين باللَّه، معلوم بضرورة العقل، ومنه ما هو ثابت بالاتفاق بين المسلمين، بل بين أهل الملل كلهم، بل بين جميع العقلاء المقرين باللَّه، معلوم بضرورة العقل، ومنه ما هو ثابت بالاتفاق بين المسلمين، بل بين أهل الملل كلهم، بل بين جميع العقلاء المقرين بالصانع، فلما كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقاً، لا في نفي ولا إثبات، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المثل والكفو والند والسمي، اللَّه ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه، فيجب أن ينفي عنه المثل مطلقاً ومقيداً، وكذلك الند والكفو والشريك، ونحو ذلك من الأسماء التي جاء القرآن بنفيها، من أدلة ذلك أن اللَّه تعالى لما نفى المثل عن نفسه بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والسمي بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، والند بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والكفو بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، والشريك والعديل والمساوي بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧- ٩٨]، فلا يخلو إما أن يكون النفي من ذلك مختصاً بالمماثل من كل وجه، وهو المكافئ له من كل وجه فقط والمساوي والمعادل والمكافيء له من كل وجه، أو يكون النفي عاماً في المماثل ولو من بعض الوجوه، والمكافيء ولو من بعض الوجوه، ولا يجوز أن يكون النفي مختصاً بالقسم الأول لأن هذا لم يعتقده أحد من البشر، وهو سبحانه ذم ونهى عما هو موجود في البشر، ولأن النبي ﷺ قال له رجل: ما شاء اللَّه وشئت، فقال: «أجعلتني للَّه ندا، بل ما شاء اللَّه وحده»[1]، فثبت أن هذه الأسماء المنفية تعم المثل والكفو والند

---

(١) رواه أحمد في مسنده (١/ ٢١٤) وهو صحيح، والبخاري في الأدب المفرد (١/ ٢٧٤) برقم (٧٨٣) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٧).

والشريك والعديل، ولو من بعض الوجوه، وهذا هو الحق؛ وذلك لأن المخلوقات وإن كان فيها شبه من بعض الوجوه في مثل معنى الوجود والحي والعليم والقدير، فليس مماثلة بوجه من الوجوه ولا مكافئة، بل هو سبحانه له المثل الأعلى في كل ما يثبت له ولغيره، ولما ينفي عنه وعن غيره، لا يمثاله غيره في إثبات شيء ولا في نفيه، بل المثبت له من الصفات الوجودية المختصة باللَّه، التي تعجز عقول البشر عن معرفتها، وألسنتهم عن صفتها ما لا يعلمه إلا اللَّه مما لا نسبة إلى ما علموه من الأمر المشتبه المشترك، إليه، والمنفي عنه لابد أن يستلزم وصفاً ثبوتياً كما قررنا هذا في غير هذا الموضع[١]، ومنافاته لذلك المنفي وبعده عنه، ومنافاة صفاته الوجودية، له فيه من الاختصاص الذي لا يشركه فيه أحد ما لا يعلمه أيضاً إلا هو، بخلاف لفظ التشبيه، فإنه يقال على ما يشبه غيره ولو من بعض الوجوه البعيدة، ومما يجب القول به شرعاً وعقلًا بالاتفاق، ولهذا لما عرف الأئمة ذلك، وعرفوا حقيقة قول الجهمية، وأن نفيهم لذلك من كل وجه مستلزم لتعطيل الصانع وجحوده، كانوا يبينون ما في كلامهم من النفاق والتعطيل، ويمتنعون عن إطلاق لفظهم العليل لما فهموه من مقصودهم، وإن لم يفهمه أهل الجهل والتضليل»[٢].

ومع أن التشبيه لم يرد نفيه في الكتاب والسنة إلا أن السلف رحمهم اللَّه كانوا ينظرون إلى المعاني لا إلى الألفاظ، ولذلك لما وجدت بعض الفئات التي بالغت في الإثبات فشبهت اللَّه بخلقه، - وسموا مشبهة - بادر السلف إلى ذم المشبهة[٣]

---

(١) كما في القاعدة التدمرية مثلًا، وهي لا يستغنى عنها طالب العلم في بابها.

(٢) نقض التأسيس - مخطوط (٣/٢٥٨ - ٢٦١).

(٣) أقول: والمراد بالتشبيه الذي يُنفى ويذم أصحابه عند أهل السنة هو: وصف اللَّه بشيء من خصائص المخلوقين وذلك بأن يُثبت للَّه تعالى في ذاته أو صفاته أو أفعاله من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من الصفات. انظر: المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي ص٨١، تحريم النظر في كتب أهل الكلام لابن قدامة المقدسي ص٥٩، مجموع الفتاوى ٦/ ٣٥ - ٣٦، درء التعارض ٤/١٤٦، ٧/ ٧٢٣، منهاج السنة ٢/ ٥٩٤ - ٥٩٦ نقض التأسيس ١/ ١٠٠، ٥٨٨، =

وقرنوا الذم لهم بذم المعطلة، ولم يمنع السلف من هذا ما وصفهم به أعداؤهم النفاة من أن إثباتهم للصفات يجعلهم مشبهة، لأن مذهبهم في الصفات وسط بين تعطيل هؤلاء وتشبيه أولئك.

وشيخ الإسلام لما قرر أن لفظ التشبيه لم يرد نفيه في القرآن والسنة إنما قصد بيان أن ما ادعاه هؤلاء - في تعريفهم للتوحيد من أن من معانيه أن اللّه واحد في صفاته لا شبيه له، وأدخلوا في ذلك نفي علوه واستوائه وصفاته الخبرية - غير صحيح، لأن القرآن والسنة وردا بإثبات ذلك، والقول بأن إثبات هذه الصفات يقتضي تشبيهاً ينسحب إلى غيرها من الصفات التي يثبتها هؤلاء، كالعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر، بل ينسحب إلى الأسماء الثابتة للّه سبحانه وتعالى، فالأخذ بظاهر هذه العبارة - أنه واحد في صفاته لا شبيه له - يؤدي إلى نفي جميع الصفات والأسماء عن اللّه تعالى، لأن ما من موجودين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز، وأقرب مثال على ذلك الوجود، فاللّه موجود والمخلوق موجود، والوجود له معنى مشترك يصدق على وجود اللّه ووجود المخلوق، وإن كان وجود المخلوق ليس كوجود اللّه لأن المخلوق ممكن، حادث، قابل للعدم، فهل يمكن القول بأن اللّه موجود بدون فهم معنى الوجود؟ إلا أن يقال بأننا خوطبنا بألغاز لها معاني أخر لا نفهمها، ولم يدل عليها الخطاب، وهو ما آل إليه أمر غلاة الصوفية والباطنية والقرامطة وغيرهم من الملاحدة.

فما يقرره شيخ الإسلام في هذا الباب من أن لفظ الشبه والتشبيه لفظ مجمل،

= كلها لشيخ الإسلام رحمه الله، رسائل في العقيدة للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ص ٥٥ - ٥٦ ومن أقوالهم في ذلك ما رواه الترمذي في سننه في كتاب الزكاة حديث رقم (٦٦٢) عن الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه أنه قال: «إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيديه، أو مثل يدي، أو سمع كسمعي أو مثل سمعي، فهذا تشبيه».

ولذلك لم يرد نفيه في الكتاب والسنة، إنما هو دفاع عن الصفاتية - من هؤلاء الأشاعرة وغيرهم - في مقابل المعتزلة والجهمية والقرامطة وغيرهم.

١٠- ومذهب السلف - رحمهم اللَّه تعالى - مشهور في الرد على نفاة الصفات أو بعضها، يقول شيخ الإسلام عن الأشاعرة بعد كلامه عن المعتزلة الذين جعلوا نفي الصفات كالعلم والقدرة من التوحيد والتنزيه عن التشبيه والتجسيم -: «ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك، لكن وافقوا أولئك على أن ما نفوه من التشبيه وما نفوه من المعنى الذي سموه تجسيماً هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم.

وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست مما بعث اللَّه به رسوله، ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الأمور ولا كان أصحاب رسول اللَّه ﷺ عليها، فكيف يكون هذا التوحيد الذي هو أصل الدين لم يدع إليه رسول اللَّه ﷺ والصحابة والتابعون؟! بل يعلم بالاضطرار أن الذي جاء به الرسول من الكتاب والسنة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيداً، ولهذا ما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون ذلك»[1]، ثم ساق شيخ الإسلام عدداً من الروايات المشهورة عن أئمة السلف في ذمهم لأهل الكلام وأهل البدع الذين يخوضون في أسماء اللَّه وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون.

أما مسألة نفي التشبيه بإطلاق، فإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ بين ذلك في الرد على الزنادقة - كما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عنه معلقاً على بعض أقواله، قال شيخ الإسلام: «ولهذا قال الإمام أحمد: «فقلنا إن الشيء لا كالأشياء قد عرف **أهل العقل**[2] أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا

(١) التسعينية (٣/ ٧٨١ - ٧٨٢) ط: المعارف.

(٢) هنا ذكر الإمام أحمد عن أهل العقول هؤلاء لا يثبتون شيئاً، وأن الناس يعلمون بعقولهم أن =

يثبتون شيئاً»[١]، فبين الإمام أحمد أنه يعلم بالمعقول الصريح الذي يشترك فيه العقلاء أن ما لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه لا شيء، كما نقل الناس أن جهماً[٢] يقوله، ولهذا قال: فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً، أي لجميع العقلاء، فإن هذا لا يختص أهل السمع والكتاب، بل يشترك فيه العقلاء كلهم، فهذا سؤال عن كونه موجوداً، ثم سألهم عن كونه معبوداً فإن هذا يختص به من يوجب عبادة الله، وهم المسلمون قديماً وحديثاً، قال[٣]: «فإذا قيل لهم: فمن تعبدون؟ قالوا: نعبد من يدبر أمر هذا الخلق، فقلنا: هذا الذي يدبر أمر الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة؟ قالوا: نعم، قلنا: قد **عرف المسلمون**[٤] أنكم لا تثبتون شيئاً، إنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما

= هؤلاء لا يثبتون شيئاً، فلما وصفوه سبحانه بالسلب المحض، أخبر رحمه الله أن الموصوف بالسلب المحض هو العدم، فعرف الناس أنهم لا يثبتون شيئاً، وأن ما يقال فيه إنه شيء لا كالأشياء أي لا يشابهها بوجه من الوجوه بل يخالفها من كل وجه فهذا قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، لأن العلم بذلك عام في أهل العقل والشيئين لابد أن يتفقا في مسمى الشيء، فإذا لم يكن هناك قدْرٌ اتفقا فيه أصلًا، لزم أن لا يكونا جميعاً موجودين، وهذا مما يعرف بالعقل، انظر: درء التعارض (٥/ ١٨٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣١٦) وهذا معنى ما سيأتي من كلام شيخ الإسلام بعد قليل.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص٦٨ ضمن عقائد السلف، أو ص٢٠ ط: المطبعة السلفية.

(٢) قول جهم المشهور عنه الذي نقله عنه عامة الناس أنه لا يسمى الله شيئاً؛ لأن ذلك بزعمه يقتضي التشبيه، لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لزم اشتراكهما في مسمى الشيء، وهذا تشبيه بزعمه.
وقوله باطل؛ فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء، فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء، وكل موجودين فهما متفقان في مسمى الوجود، وكل ذاتين متفقتان في مسمى الذات.
فالخلاصة: أن جهماً لا يسمي الله (شيئاً)، أي لا يسميه بهذا اللفظ كما في درء التعارض (٥/ ١٧٨) وهذا الذي نقله علماء المقالات عن جهم كالأشعري في مقالات ص ٢٨٠، ٥١٨ .

(٣) يعني الإمام أحمد رحمه الله، وكلامه مذكور في المصدر السابق.

(٤) تأمل كيف قال الإمام أحمد رحمه الله وقال هناك: قبل قليل «أهل العقول» و«الناس» فذكر في كل مقام ما يناسبه، فبين هنا أن المسلمين أهل الدين يعرفون أن أولئك لا يعبدون شيئاً؛ =

تظهرون»، فهنا جعل الكلام من المسلمين الذين يعبدون اللَّه تعالى، والعبادة متضمنة لقصد المعبود وإرادته، والقصد والإرادة مستلزم لمعرفته والعلم به، فلما قالوا: نعبد من يدبر أمر هذا الخلق ثم قالوا: هو مجهول لا يعرف بصفة، كان قولهم هو مجهول لا يعرف بصفة تبين للمسلمين الذين يعبدون، أنهم لا يثبتون شيئاً يعبدونه، وإنما هم منافقون في ذلك، لأن ما لا يعرف بصفة يمتنع أن يقصد فيعبد، فعرف المسلمون بطلان قولهم: يعبدون اللَّه ويثبتونه، كما عرف أهل العقل بطلان كونهم يقرون بوجوده ويثبتونه، وهم الذين أنكروا أن يعرف بصفة، فأنكروا صفاته مطلقاً وأنكروا أن يشبه بالأشياء بوجه من الوجوه، فأنكروا بذلك وجوده»[1].

وكلام الإمام أحمد يدل على مبلغِ علم ووعي أئمةِ السلفِ رحمهم اللَّه، ومعرفتهم بمداخل أئمة البدع الذين يزخرفون أقوالهم بعبارات التنزيه، وهم يقصدون من وراء ذلك أن يصلوا إلى ما يهدفون إليه من نشر البدع والتعطيل[2].

والإمام أحمد لما قرئ عليه كتاب المحنة - زمن المأمون - وبلغ قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وهو خالق كل شيء، قال الإمام أحمد عند قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فقال إسحاق ابن إبراهيم

= لأن المسلمين يوجبون عبادة اللَّه تعالى والتي أصلها قصد المعبود وإرادته، والقصد والإرادة يستلزمان العلم بالمراد المقصود.

والمجهول الذي لا يعرف بصفة يمتنع أن يكون مقصوداً، فيمتنع أن يكون معبوداً، الدرء (٥/ ١٨١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣١٦) المطبوع، وهذا معنى الكلام الآتي الآن.

(١) نقض التأسيس - مخطوط - (٣/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٢) حيث بين الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الجاهل إذا سمع قولهم: «يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً للَّه، ولا يشعر أنهم إنما يعود قولهم إلى فرية في اللَّه» الرد على الجهمية ص ٢٢ .

وهذا الذي ذكره الإمام أحمد أصل قول هؤلاء النفاه الجهمية وسر مذهبهم، وكلما كان الرجل أعقل وأعرف وأعلم وأفضل، وأخبر بحقيقة الأمر في نفسه وبقول هؤلاء النفاة، ازداد في ذلك بصيرة وإيماناً ويقيناً وعرفاناً، درء التعارض (٥/ ١٨١).

- عامل الخليفة - ما أردت بهذا؟ فقلت: كتاب اللَّه عز وجل ولم أزد في كتابه شيئاً كما قال ووصف تبارك وتعالى. قال أحد مترجمي الإمام أحمد معلقاً: «قلت: انظر كيف فتح اللَّه على الإمام أحمد بإقامة حجته في إثبات الصفات من الآية التي احتجوا عليه بها، فكان الذي استدلوا به دليلًا له لا عليه رضي اللَّه عنه».

فالإمام أحمد كان يحذر من التعطيل ومن التشبيه معاً، وقد نقل شيخ الإسلام عن الطبري أنه ذكر في تاريخه - قال شيخ الإسلام: لكن أرسل ذلك واللَّه أعلم بحقيقته -: «أنه لما قرأ على علماء بغداد من المحنة كتاب المأمون الذي دعا الناس فيه إلى التجهم، فيه: «لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه». أقر بذلك من أقر به، وأما أحمد فقال: لا أقول: لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه، وهذا يبين كمال علمه ومعرفته بالأقوال المنافية لدين الإسلام، واحترازه منها، مع أن كثيراً من الناس يطلق هذه العبارة، ويريد بذلك نفي المماثلة، ومقصوده صحيح، وقد يريد ما يجمع الحق والباطل، أو يريد تنزيهاً مطلقاً لا يحصل معناه».

وقد أعاد شيخ الإسلام في درء التعارض ذكر رواية الطبري حول المحنة - ولم يذكر أنها مرسلة - وقال معلقاً: «والمقصود أنه ذكر في كتابه: «لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه»، فوافقه من لم يعرف حقيقة هذه الكلمة، وذكر عن أحمد أنه قال: لا يشبه الأشياء، وليس كمثله شيء، ونحو ذلك، أو كما قال وأما قوله: «بوجه من الوجوه» فامتنع منها، وذلك لأنه عرف أن مضمون ذلك التعطيل المحض، فإنه يقتضي أنه ليس بموجود ولا شيء ولا حي ولا عليم، ولا قدير، ويقتضي إبطال جميع أسمائه الحسنى، وهذا النفي حقيقة قول القرامطة، واللَّه تعالى ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه، بل هو سبحانه في كل ما هو موصوف به مختص بما لا يمثاله فيه غيره وله المثل الأعلى».

فهذه الملاحظات الدقيقة التي يبديها أئمة السلف معلقين على مثل هذه العبارات لأجل ما فيها من الإيهام - تدل على حرصهم الشديد على تصفية العقيدة من أكدار التعطيل والتشبيه، وهذا يدل على ما في مثل عبارة الأشاعرة - حين يقولون: إن اللّه واحد في صفاته لا شبيه له، وخاصة إذا أبانوا عن مقصودهم بها وأنه إنكار علو اللّه واستوائه وتأويل بقية صفاته عدا الصفات السبع التي أثبتوها - من الإجمال والإيهام والضلال.

* * *

بيان حقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرسل

تقدم فيما سبق بيان أنواع التوحيد الثلاثة عند الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام، مع بيان ما فيها من الحق والباطل، وردود شيخ الإسلام[(١)] على الأشاعرة حين أدخلوا في مسمى التوحيد نفي العلو والصفات، وتقصيرهم حين ركزوا على توحيد الربوبية دون توحيد الألوهية، والآن نبين حقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرسل.

وجميع الرسل إنما دعوا إلى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنهم كلهم دعوا إلى توحيد اللّه وإخلاص عبادته من أولهم إلى آخرهم، فقال نوح لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وكذلك قال هود وصالح وشعيب وإبراهيم.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥][(٢)].

فالتوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى اللّه، والتوحيد مفتاح دعوة الرسل ولهذا قال النبي ﷺ لرسوله معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقد بعث إلى اليمن إنك تأتي قوماً أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة اللّه وحده[(٣)] فإذا شهدوا أن لا إله إلا اللّه وأن محمد رسول اللّه فأخبرهم أن

---

(١) وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باق إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غداً كما كان بالأمس، قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٢) مدارج السالكين (١/ ١٠١) ط. الفقي.

(٣) وفي رواية أخرى عند البخاري تؤكد ما تقدم: «فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا اللّه»، وفي رواية عند الدارقطني في سننه (٢/ ١٣٦) «فليكن أول ما تدعوهم إليه توحيد اللّه».

اللَّه قد فرض عليهم خمس صلوات. . . وذكر الحديث[١].

وقال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما تواردت الملل والشرائع بمعرفة التوحيد لا بمعرفة وجود الصانع».

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه» فالدعوة إنما تواردت بمعرفة توحيده لا بمعرفة وجوده ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزُمَر: ٣٨] ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وإنما وقع الخلاف في نفي الشريك كما مضى في غير موضع من التنزيل ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ﴾ [غافر: ١٢] إلى غير ذلك، **وهذا مما لا خلاف فيه**». اهـ[٢].

ويقول شيخ الإسلام بعد ردود طويلة على المتكلمين: «والمقصود هنا أن «التوحيد» الذي أنزل اللَّه به كتبه وأرسل به رسله، وهو المذكور في الكتاب والسنة، وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون، وإن كان فيها ما هو داخل في التوحيد الذي جاء به الرسول، فهم مع زعمهم أنهم الموحدون، ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر اللَّه ورسوله، بل التوحيد الذي يدعون الاختصاص به باطل في الشرع والعقل واللغة».

ثم يبين حقيقة التوحيد الذي جاءت به رسل اللَّه فيقول: «وذلك أن توحيد الرسل والمؤمنين هو عبادة اللَّه وحده، فمن عبد اللَّه وحده لم يشرك به شيئاً فقد وحده، ومن عبد من دونه شيئاً من الأشياء فهو مشرك به، ليس بموحد مخلص له الدين، وإن كان مع ذلك قائلاً بهذه المقالات التي زعموا أنها

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤٤٣).
(٢) انظر: كتابه «الداعي إلى الإسلام» ص٢٠٠ - ٢٠١.

التوحيد، حتى لو أقر أن اللَّه وحده خالق كل شيء وهو التوحيد في الأفعال».

ومنشأ الغلط عند هؤلاء أنهم فهموا أن معنى الإله في قول المسلمين: لا إله إلا اللَّه، هو القادر على الاختراع، وأن إله بمعنى آله، لا بمعنى مألوه، وهذا فهم خاطئ قال به الأشعري، وجعله أخص وصف الإله، وقد تبعه على ذلك جميع الأشاعرة.

وشيخ الإسلام يقرر أن الإله بمعنى المألوه المعبود لا بمعنى القادر على الخلق يقول: «والإله هو بمعنى المألوه المعبود، الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية - وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه - لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث اللَّه به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن اللَّه وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون: اللَّه، وهم مع هذا يعبدون غيره، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، فليس كل من أقر أن اللَّه رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له خائفاً منه دون ما سواه يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر، وينهى عما نهى عنه. . .».

فتوحيد الربوبية كان المشركون مقرين به، وهو نهاية ما يثبته هؤلاء المتكلمون إذا سلموا من البدع فيه - كما يقول شيخ الإسلام - أما التوحيد الذي جاءت به الرسل فلم يعرفوه ولم يبينوه. يقول شيخ الإسلام: «أما التوحيد الذي ذكره اللَّه في كتابه، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله، واتفق عليه المسلمون من كل ملة فهو كما قال الأئمة: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وهو عبادة اللَّه وحده لا شريك له، كما بين ذلك بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فأخبر أن الإله إله واحد، لا يجوز أن يتخذ إله غيره فلا يعبد إلا إياه، كما قال في السورة الأخرى: ﴿۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، وقال: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢] إلى قوله: ﴿فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وكما قال: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝١ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾، وكما قال: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨] والشرك الذي ذكره اللَّه في كتابه إنما هو عبادة غيره من المخلوقات، كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الأنبياء أو تماثيلهم، أو قبورهم، أو غيرهم من الآدميين ونحو ذلك مما هو كثير في هؤلاء الجهمية ونحوهم ممن يزعم أنه محق في التوحيد وهو من أعظم الناس إشراكاً».

ويقرر شيخ الإسلام أن التوحيد الذي دعت إليه الرسل متضمن لأصلين:

أحدهما: التوحيد القولي، الذي هو الخبر عن اللَّه تعالى، وهو التوحيد في العلم والخبر. وهو الذي دلت عليه آيات كثيرة منها سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

والثاني: التوحيد العملي، الذي هو توحيد العبادة للَّه تعالى، وهو توحيد

القصد والطلب، وقد دلت عليه آيات كثيرة، منها سورة الكافرون.

ويربط بين هذين النوعين من التوحيد بقوله: «الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي ستستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع، والعبادة تتضمن غاية الحب بغاية الذل»، واللّه تعالى كما أنه هو المبدع الخالق وحده فهو المستحق لأن يعبد وحده لا شريك له.

وشيخ الإسلام في تقريره لتوحيد الألوهية، وأنه التوحيد الذي دعت إليه الرسل، وهو مقتضى شهادة أن لا إله إلا اللّه، يركز على ما يضاده، وهو الشرك وأنواعه ووسائله وقد ألف في ذلك كتباً مستقلة منها:

١- الجواب الباهر في زوار المقابر، كتبه بطلب من السلطان الناصر.

٢- الرد على الأخنائي.

٣- وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة.

٤- الرد على البكري، المعروف بالاستغاثة.

وغيرها من الرسائل وأجوبة المسائل التي كان يسأل عنها، وشيخ الإسلام رد في هذه الكتب والرسائل على من ضل في هذه الباب من الأشاعرة وغيرهم، خاصة أهل التصوف حيث يكثر فيهم الغلو ومن ذلك غلوهم في رسول اللّه ﷺ، وفي مشايخهم: سواء كانوا أحياء أو أمواتاً.

وأحب أن أنبه هنا أن الذي يظهر واللّه أعلم أن متقدمي الأشاعرة لم يصنفوا في توحيد الألوهية لأن المظاهر المنافية له لم تكن ظاهرة الظهور الذي عند المتأخرين، بل إن علماء السلف كانوا يذكرون في الرد على المبتدعة بعض الأمور التي يسلمون بها ليفحموهم ولو كان عند المبتدعة شيء مخالف للسنة في هذا الباب لردوا عليهم، فكانوا يذكرون أموراً يُسلِّم بها الخصم ثم

يفحمونهم بها، فمن ذلك:

- أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز يقول ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين اللّه، محال أن يستعيذ مسلم بخلق اللّه من شر خلقه»[١].

واستدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك على أن كلام اللّه غير مخلوق لقوله ﷺ: «أعوذ بكلمات اللّه التامات».

وكذلك نص بعض متقدمي الأشاعرة على توحيد الألوهية حيث قال الباقلاني في مسألة وحدانية اللّه: «ومعنى ذلك أنه ليس معه إله سواه ولا من يستحق العبادة إلا إياه»[٢].

وممن صرح به من المتأخرين الباجوري حيث قال معرفا التوحيد وهو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته[٣] والتصديق بها ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً[٤].

وفي كلام بعض الأشعرية ما يؤكد ذلك كالحليمي في المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٥١٧) ويقول الشهرستاني وهو يبين صورة الشرك الذي كان عليه المشركون: بعد أن بين بأننا نقطع بأنه لا عاقل ينحت شيئاً ثم يعتقد أنه خالقه وخالق الكل، قال: «لكن القوم لما عكفوا على التوجه إليها كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهية لها، وعن هذا كانوا يقولون ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾»[٥].

ومن أسباب عدم الاهتمام منهم بتوحيد العبادة ما تقدم الكلام عنه من إيجابهم

(١) التوحيد (١/ ٤٠٠ - ٤٠٢).
(٢) الإنصاف: ص٣٤، ٤٩ .
(٣) مع التحفظ على هذه اللفظ التي تحتاج إلى استفصال وتقدم كلام حولها.
(٤) تحفة المريد ص١٠ .
(٥) الملل والنحل (٢/ ٢٥٨).

النظر والقصد والشدة على خلاف بينهم كما تقدم، فاشتغلوا بهذه الأمور الأخرى عن توحيد الألوهية.

ومن الأسباب كذلك وهو خاص بالمتأخرين وهو فقدانهم للعلم الصحيح فيه وواقعون فيما ينافيه إذ فاقد الشيء لا يعطيه.

والأشاعرة لما كان جل اهتمامهم العناية بتقرير توحيد الربوبية غفلوا عن تقرير توحيد الألوهية، وبيان ما يضاده من الشرك، وكان من آثار ذلك أن وقع بعضهم في ضلال مبين من جانبين:

أحدهما: وقوع هذا البعض في أنواع من الشرك، ظناً منه أن ذلك لا يناقض التوحيد، يقول شيخ الإسلام - بعد رده على الأشاعرة بسبب إهمالهم لتوحيد الألوهية وعنايتهم بتوحيد الربوبية: «ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو اللّه تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث اللّه به رسله، وهم لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه».

وهذا المنهج الخطير الذي سلطه الأشاعرة أثر في كتاباتهم العقدية، فقلما تجد لعالم من علمائهم كتاباً أو رسالة في بيان توحيد العبادة، وأنواع العبادة التي لا يجوز صرفها إلا للّه، أو في بيان الشرك وأنواعه، أو حكم السفر لزيارة القبور والدعاء والنذر لها، بل على العكس من ذلك تجد الكثير منهم يميل إلى مثل هذه الشركيات أو ما هو من وسائله.

وفي عصرنا الحاضر تأثر بهذا المنهج من تربى على كتب الأشاعرة والماتريدية، وما شابهها من كتب أهل الكلام، فتجد هؤلاء يؤلفون كتباً كثيرة

في العقيدة، ولكن جل اهتمامهم منصب على تقرير توحيد الربوبية، فإذا كتبوا عن الطب وأسرار الإنسان، أو عن الكون وآفاقه، أو عن الجبال أو البحار، أو النبات، أو الحيوانات، أو غيرها، وما في دقة صنعها من دلائل قدرة اللّه تعالى يبرزون هذه الجوانب ليصلوا في النهاية إلى دلالتها على وجود اللّه ووجوب الإيمان به، والرد على الملاحدة الذين ينكرون وجود اللّه أو يقولون بالدهر أو الطبع أو يؤلهون العلم، ولا شك أن هذه جهود طيبة، ومفيدة لفئات كثيرة تأثرت بالحاد الغرب أو الشرق، ولكن الخطأ فيها يكمن في ناحيتين:

١- الغلو في إخضاع نصوص الوحي - من الكتاب والسنة - لتوافق النظريات العلمية الحديثة، وهذا الغلو فضلًا عن أنه ينم - في الغالب - عن روح انهزامية، إلا أنه أيضاً قد يجر إلى تحريف أو تأويل لبعض الآيات أو الأحاديث، وإغفال لما قاله الصحابة وجمهور السلف في تفسير هذه النصوص.

٢- إغفالها للجانب الأهم في التوحيد وهو توحيد الألوهية، لأنها تنتهي عند حد إثبات وجود اللّه وعلمه وقدرته فقط، ولا تشرح بشكل مفصل ومركز أن على العبد إذا أقر بربوبية اللّه ووحدانيته أن يفرده بالعبادة والطاعة، وأن يخلص في توحيده للّه بأن يشهد أن لا إله إلا اللّه وأن محمداً رسول اللّه، وأن لا يصرف أي نوع من أنواع العبادة من الصلاة والدعاء والخوف والخشية، والرغبة والرهبة، والنذر والاستغاثة والاستعانة والرجاء والمحبة إلا للّه تعالى، وأن يحذر من الوقوع في أي نوع من أنواع الشرك الذي يبطل عمل الإنسان وتوحيده ولو كان مقراً بأن اللّه هو الخالق الرازق.

والعجيب أن بعض هؤلاء الذين وقعوا في هذا الخطأ - خطأ التركيز على توحيد الربوبية وإغفال توحيد الألوهية - وصل بهم الأمر إلى اعتبار البحث في موضوع إخلاص العبادات للّه، وشرح ما يضادها من أنواع الشرك من الأمور المستنكرة لأنها تؤدي إلى التفرقة بين المسلمين، وتكفير بعضهم،

والغلو في جزئيات لا ينبغي الوقوف عندها، وهكذا أصبح البحث والدعوة إلى تحقيق التوحيد، وسد طرق الشرك والتحذير من وسائله حماية لجانب التوحيد الذي دعا إليه رسول اللّه ﷺ من الأمور التي لا تعجب كثيراً من هؤلاء إن لم تثر سخطهم. واللّه المستعان.

قلت:

وهذا حق لا شك فيه فتجد كثيراً من أهل البدع والضلال إذا ذكرت التوحيد وبيان خطورة الشرك أصابهم إستياء وغثيان.

قال ابن القيم رحمه الله[1] واصفاً هؤلاء الذين يتضايقون ويتأففون إذا ذكرت التوحيد وذممت الشرك والبدع:

وإذا ذكر الله توحيدا رأيـ ... يت وجوههم مكسوفة الألوان

بل ينظرون إليك شزراً مثل ما ... نظر التيوس إلى عصا الجوبان

وإذا ذكرت بمدحة شركاءهم ... يتباشرون تباشر الفرحان

والله ما شموا روائح دينه ... يا زكمة أعيت طبيب زمان

* * *

(١) النونية (ص٢٢٢).

اعتقاد السلف واعتقاد الأشعرية بالقرآن العظيم

القرآن العظيم كلام اللَّه حقيقة مسموع من اللَّه تعالى وأنه بحرف وصوت وهو غير مخلوق.

يعتقد السلف واعتقادهم أعلم وأحكم وأقوم وأسلم أن كلام اللَّه تعالى مؤلف من الحروف عربية وغير عربية كما في القرآن الكريم فهو ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٩٥] أو التوراة والإنجيل والزبور فهي كلام اللَّه تعالى وهي غير عربية.

ويعتقد السلف أن للَّه صفة الكلام وهي صفة قائمة به غير بائنة عنه لا ابتداء لاتصافه بها ولا انتهاء يتكلم بها بمشيئة واختياره وكلامه أحسن الكلام ولا يُشبه كلام المخلوقين ويُسمعه على الحقيقة من يشاء من عباده كالملائكة والرسل، قال تعالى: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣].

قال الإمام الحافظ أبو نصر السجزي (رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص١٦١):

بعد ذكره لهذه الآية:

وكان يكلمه من وراء حجاب ولا ترجمان بينهما واستماع البشر لا يقع إلا للصوت، ومن زعم أن غير الصوت يجوز في المعقول أن يسمعه من كان على هذه البينة التي نَحْنُ عليها احتاج إلى دليل.

وأورد الحافظ ابن نصر السجزي بعض الآيات مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥ - ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٠].

ثم قال أبو نصر السجزي رحمه الله:

«والنداء عند العرب صوتٌ لا غير ولم يرد عن اللَّه تعالى ولا عن رسوله عليه السلام أنه من اللَّه غير الصوت» اهـ.

قلت:

ومن الأدلة على أن اللَّه عز وجل يتكلم بحرف وصوت حديث عبد اللَّه بن أُنيس رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول:

«يحشر اللَّه العباد - أو الناس - عراةَ غُرْلًا بُهماً.

قلت: ما بُهْماً؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعُدَ كما يسمعه من قَرُب: أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحدٍ من أهل الجنة يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة» قلت: وكيف إنما نأتي عراة بهماً؟ قال: بالحسنات»[١].

قلت:

وهذا الحديث الصحيح من أصح الأحاديث في أن الرب العظيم يتكلم بصوت، والنبي ﷺ سمعه بألفاظه من جبريل وجبريل سمعه من رب العزة.

وما أجمل قول إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد رحمه الله قال ابنه عبد اللَّه رحمه الله[٢]:

سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون: لما كلم اللَّه عز وجل موسى لم يتكلم بصوت.

---

(١) ذكره البخاري معلقاً في صحيحه وأخرجه في الأدب المفرد (١٠٠٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٥١٤) وصححه شيخنا رحمه الله.
(٢) السنة ١/ ٢٨٠.

فقال أبي:

بلى إن ربك عز وجل تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت.

وقال عبد اللّه: يا أبه إن الجهمية يزعمون أن اللّه لا يتكلم بصوت. فقال: كذبوا، إنما يريدون على التعطيل[١].

كذلك قول والد إمام الحرمين العلامة أبو محمد الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ قال:

والتحقيق هو أن اللّه تعالى قد تكلم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادر، والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت كما يليق به يسمع ولا يفتقر ذلك الصوت المقدّس إلى الحلق والحنجرة، كلام اللّه تعالى كما يليق به ولا ننفي الحرف ولا الصوت عن كلامه لافتقارهما منا إلى الجوارح واللهوات فإنهما من جناب الحق تعالى لا يفتقران إلى ذلك، وهذا ينشرح الصدر له ويستريح الإنسان به من التعسف والتكلف بقوله: هذه عبارة عن ذلك.

وقد سئل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٢] عن القرآن: هل هو حرف وصوت؟

فأجاب: بأن إطلاق هذا الجواب - نفياً وإثباتاً - من البدع المولدة، الحادثة بعد المئة الثالثة، ثم قال: «والصواب الذي عليه سلف الأمة، كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد[٣]، وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم - اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة وهو أن القرآن جميعه كلام اللّه، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره. . .

---

(١) انظر: المصدر السابق، تحريم النظر في كتب الكلام ص ٦١، المناظرة في القرآن لابن قدامة ص٤١ .

(٢) الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم (٢٦ - ٣٠).

(٣) قال البخاري بعد أن ذكر حديث «أن اللّه ينادي بصوت. . .»: «وفي هذا دليل على أن صوت اللّه لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت اللّه جل ذكره يُسمع من بُعد كما يُسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته» خلق أفعال العباد ص١٣٧ رقم ٣٦٤ .

وأن اللّه يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح. . .».

وكذلك ثبت حديث صحيح مرفوعاً وموقوفاً في أن الرب العظيم سبحانه وتعالى يتكلم بصوت وهو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إذا تكَّلمَ اللَّهُ بالوحي سمع أهل السموات صوتاً سلسلة، كصوت الحديد إذا وقع على الصفا. كجر السلسلة على الصفوان، فيخرون سجداً، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير».

أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً (١٣/ ٤٦١ الفتح) كتاب التوحيد، وفي خلق أفعال العباد (رقم ٤٦٥ ، ٤٦٦) وغيره.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

كان مما يُشَنَّع به على هؤلاء أنهم احْتَجَّوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام - كلام اللَّه وكلام جميع الخلق بقول شاعر نصْراني يقال له الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسان على الفؤاد دليلًا

وقالت طائفة:

إن هذا ليس من شعره، وعلى تقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلىٰ قولٍ أَلف شاعر فاضل، دع أن يكون شاعراً نصرانياً اسمه: الأخطل، والنصارى قد عُرف أنهم يتكلمون في كلمة اللَّه بما هو باطل، والخطل في اللغة هو الخطأ في الكلام وقد أنشد فيهم المنشد:

قبحاً لمن نبذ القرآن وراءه فإذا استدلَّ يقول: قال الأخطل

وقال شيخ الإسلام:

ولو احتج محتجٌ في مسألة بحديث أخرجاه في الصحيحين عن النبي ﷺ قالوا:

هذا خبر واحد ويكون مما اتفق العلماءُ على تصديقه وتلقيه بالقبول، وهذا البيت لم يثْبت نقله عن قائله بإسناد صحيح لا واحد ولا أكثر من واحد ولا تلقاه أهل العربية بالقَبول، فكيف يُثبت به أدنى شيء من اللغة فضلًا عن مسمى الكلام.

وقال الحافظ ابن رجب: فأما الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشر محض، وقل من دخل في شيء منه إلا وتلطخ ببعض أوضارهم.

أمثلة من اضطراب وحيرة الأشعرية:

قال شيخ الإسلام في الرسالة البعلبكية[1] مناقشاً الأشعرية والكلابية حول صفة الكلام للَّه تعالى قال شيخ الإسلام بعد كلام له رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكذلك معنى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ليس معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المَسَد: ١] ولا معنى آية الكرسي ولا هو معنى آية الدَّيْن.

وقالوا: إذا جوَّزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئاً واحداً فَجَوِّزوا أن يكون العلم القدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة؟ فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلي! اهـ.

ومن الذين اعترفوا بالحيرة والإشكال أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي الحنبلي ثم الشافعي الأصولي المتكلم (ت ٦٣١):

كان أذكى أهل زمانه وأكثرهم معرفة بالعلوم الكمية والمذاهب الشرعية والمبادئ الطبية له:

أبكار الأفكار، في أصول الدين وفي أصول الفقه والأحكام في أصول الأحكام والمنتهى.

---

(١) (ص١٦٥).

قال أبو الحسن الآمدي:

والحق أن ما أورده من الإشكال على القول باتحاد الكلام وعود الاختلاف إلى التعلقات، والمتعلقات مشكل، وعسى أن يكون عند غيري حَلُّهُ، ولعسر جوابه فَرَّ بعض أصحابنا إلى القول بأن كلام اللّه القائم بذاته خمس صفات مختلفة وهي:

الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء[1].

وكذلك أورد هذا الإشكال واعترف بعدم إمكانية، الإجابة عليه عقلًا الشهرستاني:

قال: ثم هل تشترك هذه الحقائق والخصائص في صفة واحدة أم في ذات واحدة؟ فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين حتى فرَّ القاضي أبو بكر الباقلاني رضي الله عنه إلى السمع، وقد استعاذ بمعاذ والتجأ إلى ملاذ واللّه الموفق[2].

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله في الرسالة البعلبكية ص١٦٠:

ثم منهم من قال: الناس في الصفات إمَّا مُثبِتٌ لها وقائل بالتعدد، وإمَّا نافٍ لها، وأمَّا إثباتها واتحادها فخلاف الإجماع.

وهذه طريقة القاضي أبي بكر، وأبي المعالي وغيرهما.

ومنهم من اعترف بأنَّه ليس له عنه جواب كأبي الحسن الآدمي وغيره.

والمقصود هنا: أنَّ هذه الآية تُبيِّن بطلان هذا القول كما بيَّنت بطلان غيره، فإنَّ قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، يقتضي نزول القرآن من ربه، والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ

(١) انظر أبكار الأفكار (١/ ٩٥) (غاية المرام ص ١١٣ - ١٢٠).
(٢) انظر (نهاية الإقدام في علم الكلام ص٢٣٦، ٢٣٧).

ﵟٱلۡقُرۡءَانَﵞ [النحل: ٩٨] ، وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجرَّدة.

وأيضاً فضمير المفعول في قوله ﵟنَزَّلَهُۥﵞ [البَقَرَة: ٩٧] عائد إلى ما في قوله: ﵟوَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُﵞ [النحل: ١٠١] ، فالذي أنزله اللَّه هو الذي نزله روح القدس، فإذا كان روح القدس نزل بالقرآن العربي، لزم أن يكون نزله من اللَّه، فلا يكون شيء منه نزله من عين من الأعيان المخلوقة ولا نزله من نفسه.

وأيضاً فإنَّه قال عقيب هذه الآية: ﵟوَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌﵞ [النحل: ١٠٣] .

وهم كانوا يقولون: إنَّما يُعلِّمه هذا القرآن العربي بشر لم يكونوا يقولون: إنَّما يعلِّمه بشر معانيه فقط. بدليل قوله: ﵟلِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌﵞ [النحل: ١٠٣] ، فإنَّه تعالى أبطل قول الكفَّار بأنَّ لسان الذي ألحدوا إليه بأنَّ أضافوا إليه هذا القرآن فجعلوه هو الذي يعلم محمَّدًا القرآن لسان أعجمي والقرآن لسان عربي مبين، وعبَّر عن هذا المعنى بلفظ ﵟيُلۡحِدُونَﵞ لما تضمن من معنى ميلهم عن الحق، وميلهم إلى هذا الذي أضافوا إليه هذا القرآن.

فإنَّ لفظ الإلحاد يقتضي: ميلًا عن شيء إلى شيء بباطل.

فلو كان الكفار قالوا: علَّمه معانيه فقط لم يكن هذا ردًّا لقولهم فإنَّ الإنسان قد يتعلم من الأعجمي شيئاً بلغة ذلك الأعجمي ويعبِّر عنه هو بعبارته.

وقد اشتهر في التفسير أنَّ بعض الكفَّار كانوا يقولون: هو تَعلَّمَه من شخص كان بمكة أعجمي، قيل: إنَّه كان مولى لابن الحضرمي.

وإذا كان الكفَّار جعلوا الذي يعلِّمه ما نزل به روح القدس بشراً، واللَّه أبطل ذلك بأن لسان ذلك أعجمي، وهذا لسان عربي مبين، عُلِم أنَّ روح القدس نزل باللسان العربي المبين، وأنَّ محمداً لم يؤلِّف نَظْمَ القرآن، بل سمعه من روح القدس، ونزل به منه.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] والكتاب اسم للقرآن العربي بالضرورة والاتفاق.

فإنَّ الكلابية أو بعضهم يفرِّق بين كلام اللَّه وكتاب اللَّه، فيقولون كلامه هو المعنى القائم بالذات، وهو غير مخلوق، وكتابه هو المنظوم المؤلَّف العربي، وهو مخلوق، والقرآن يُراد به هذا تارة وهذا تارة.

واللَّه تعالى قد سمَّى نفس مجموع اللفظ والمعنى قرآناً وكتاباً وكلاماً، فقال تعالى: ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقال: ﴿طسٓ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١]، وقال: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف: ٢٩] و إلى قوله: ﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، فبيَّن أنَّ الذي سمعوه هو القرآن، وهو الكتاب، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾، وقال ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾، وقال: ، وقال: ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] لكنَّ لفظ الكتاب قد يُراد به المكتوب، فيكون هو الكلام، وقد يُراد به ما يُكْتَب فيه، كما قال تعالى: ، وقال: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

والمقصود هنا أن قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ﴾ [الأنعام: ١١٤]، يتناول نزل القرآن العربي على كل قول. وقد أخبر أنَّ الذين آتاهم الكتاب يعلمون أنَّه منزَّلٌ من ربِّك بالحق، إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم، وقال: إنهم يعلمون ذلك، ولم يقل إنَّهم يظنونه، أو يقولونه. والعلم لا يكون إلَّا حقًّا مطابقاً للمعلوم، بخلاف القول والظنِّ الذي ينقسم إلى حقٍّ وباطل.

فعُلِم أنَّ القرآن العربي منزَّلٌ من اللَّه، لا من الهواء، ولا من اللوح المحفوظ، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد، ولا غيرهما.

وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقرَّ بذلك من هذه الأمَّة كان أهل الكتاب المقرُّون بذلك خيراً منه، من هذا الوجه.

وهذا لا ينافي ما جاء عن ابن عباس وغيره من السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، أنَّه أنزله إلى بيت العزَّة في السماء الدنيا، ثم أنزله بعد ذلك منجَّماً مفرَّقاً بحسب الحوادث.

ولا ينافي أنَّه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، فإنَّ كونه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وفي صحف مطهرةٍ، بأيدي الملائكة، لا ينافي أن يكون جبريل نزل به من اللَّه، سواء كتبه اللَّه قبل أنْ يُرْسِل به جبريل، أو بعد ذلك.

وإذا كان قد أنزله مكتوباً إلى بيت العزَّة جملةً واحدةً، ليلة القدر، فقد كتبه كلَّه قبل أن ينزله.

واللَّه تعالى يعلم ما كان وما يكون ومالا يكون لو كان كيف كان يكون، وهو سبحانه قد قدر مقادير الخلائق، وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسنَّة، وآثار السلف.

ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعدما يعلموها فيقابِل بين الكتابة المتقدمة على الوجود، والكتابة المتأخرة عنها، فلا يكون بينهما تفاوت، هكذا قال ابن عباس وغيره من السلف، وهو حق.

فإذا كان ما يخلقه بائناً عنه قد كتبه قبل أن يخلقه، فكيف يُسْتبْعَد أن يكتب كلامه الذي يرسل به ملائكته، قبل أنْ يرسلهم به.

ومن قال إنَّ جبريل أخذ القرآن عن الكتاب لم يسمعه من اللَّه كان باطلًا من وجوه:

منها: أنْ يُقال: فاللَّه قد كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلام من الكتاب الذي كتبه هو سبحانه فيه، فإنْ كان محمدٌ ﷺ أخذه عن جبريل، وجبريل عن الكتاب، كان بنو إسرائيل أعلى من محمد بدرجة.

وهكذا من قال إنه أُلْقِي إلى جبريل معاني وإنَّ جبريل عبَّر عنها بالكلام العربي فقوله يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهاماً، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة: ١١١]، وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقد أوحى إلى سائر النبيين، في كون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أَخْذِ محمد ﷺ القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علّمه لمحمدٍ ﷺ هو بمنزلة الواحد من هؤلاء.

ولهذا زعم ابن عربي أنَّ خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء. قال: لأنَّه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يُوحَى به إلى الرسول فجعل أخذه وأخذ الملك الذي جاء إلى الرسول من معدن واحد، وادَّعى أنَّ أخذه عن اللَّه تعالى، أعلى من أخذ الرسول للقرآن.

ومعلوم أنَّ هذا من أعظم الكفر، وأنَّ هذا القول من جنسه.

وأيضاً: فاللَّه تعالى يقول: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النّساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٤]، ففضَّل موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليهم.

فصل

قلت:

وبعد أن بيَّنا بحمد اللَّه تعالى من كلام سلف الأمة أن اللَّه عز وجل يتكلم كما يشاء وكما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ:

إن اللَّه لم يزل متكلماً إذا شاء[1].

وأنه سبحانه تكلم بحرف وصوت.

جاء الأشاعرة وخالفوا السلف وتنطعوا وابتدعوا إن اللَّه عز وجل لا يتكلم بحرف ولا بصوت، والقرآن معنى واحد قائم بذات الرب وهو صفة قديمة أزلية لا ينقسم ولا أبعاض له ولا أجزاء ولا يتفاضل ولا يتعدد ولا يدخله النسخ ولا يتعلق بمشيئة اللَّه واختياره وهو الأمر والنهي والخبر يُفهمه اللَّه من شاء من عباده بعبارات مخلوقة تدل عليه فعبارة القرآن بالعربية والتوراة بالعبرية والإنجيل بالسريانية وهي عبارات عن الكلام النفسي.

١- قال أبو الطيب الباقلاني: من أكابر محققيهم:

ويجب أن يعلم أن اللَّه تعالى لا يتصف كلامه القديم بالحروف والأصوات ولا شيء من صفات الخلق[2].

وقال أبو نصر السجزي الحافظ السلفي عن الأشاعرة:

وأما الصوت فقد زعموا أنه لا يخرج إلا من هواء بين جرمين ولذلك لا يجوز وجوده من ذات اللَّه.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ١٣٣ .
(٢) (انظر الإنصاف له ص٩٩).

٢- قال أبو منصور الماتريدي: إن اللّه أسمع موسى كلامه بحروف خلقها وصوت أنشأه[١].

٣- وقال أبو الليث السمرقندي:

إن اللّه ألقى في مسامعه صوتاً مخلوقاً على ما يشاء[٢].

قلت: قال محمد أبو زهرة: «وهو في ذلك يلتقي مع المعتزلة» يعني الماتريدي، وصدق أبو زهرة، قال الحافظ: «وقالت المعتزلة إن اللّه كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة»[٣] اهـ.

ولذلك يلزمهم من الشناعة ما لزم المعتزلة، حيث ألزمهم السلف والأئمة أن يكون ذلك المخلوق هو القائل لموسى ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤].

٤- انظر إلى الكلام الغريب للبياضي:

إن التكلم لا يتوقف على السماع من اللّه بالذات وليس في النظم الجليل - يعني قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] أن اللّه تعالى أسمع موسى عليه السلام كلامه بحروف وأصوات خلقها من الشجرة!![٤].

٥- ويقولون في معنى كون موسى كلم اللّه إنه يسمع صوتاً دالّاً على اللّه بدون واسطة الكتاب والملك.

قلت:

تأمل عبارة: سمع صوتاً»!!

---

(١) كتاب التوحيد له ص٥٩ .
(٢) شرح تأميلات أهل السنة ونقله البياضي في إشارات المرام ١٨٢ .
(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨٣، فتح الباري (١٣/ ٤٥٤ - ٤٥٥).
(٤) إشارات المرام ١٨٢ .

يقصد بذلك أنه لم يسمع كلام اللّه على الحقيقة!

والعجب أن الماتريدية والأشعرية وفيهم حنفية كثيرون قد خالفوا إمامهم - بالطبع إمامهم في الفقه فقط - أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ :

«وسمع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ كلام اللّه تعالى كما قال اللّه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] »[١].

قلت: وصفة النداء تبطل ما قاله هؤلاء قال تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم: ٥٢] وكذلك تُبطل هذه الآية هذا الكلام النفسي إذ لا يتصور أن اللّه نادى موسى وغيره من الأنبياء عليهم السلام في نفسه سبحانه

٦- وقال أبو بكر بن فورك من كبار الأشعرية:

«وكلام البارى ليس بحروف وإنما هو معنى[٢] موجود قائم بذاته يُسمع وتُفهم معانيه به والحروف تكون أدلة عليه كما تكون الكتابة أمارات الكلام ودلالات عليه وكما نعْقل متكلِّما لا مخارج له ولا أدوات كذلك نعقل له كلاماً ليس بحروف ولا أصوات»[٣] اهـ.

٧- وقال أبو حامد الغزالي:

وإنه متكلم أمرٌ ناهٍ واعدٌ متوعد بكلام أزلي[٤] قديم قائم بذاته لا يُشبه كلام

(١) انظر الفقه الأكبر شرح على القاري ص٤٦ .

(٢) يمكن أن يقال: إذا كان كذلك فالحروف المقطعة مثل ﴿الم﴾ ﴿حم عسق﴾ ﴿كهيعص﴾ ﴿طسم﴾ من الذي حدد هذا وتكلم بها؟!

(٣) انظر شعب الإيمان (١/ ١٩٠).

(٤) قول الأشاعرة إما الأمر والنهي كان أزلياً، يلزم منه أن يكون المعدوم من الخلق الذين لم يخلقوا بعد أنهم مكلفون، وهذا محال، فكيف يكلف المعدوم؟ يقول الرازي في المحصول (ص٢٦٦) «فالمعدوم - هو الذي نفيٌ محض - كيف يعقل أن يكون مأموراً» فقولهم: إنه متكلم بالأمر والنهي أزلًا وهو واحد يلزم منه ذلك، وهو عبث سبحانه وتعالى عن ذلك.

الخلق، فليس بصوت يحدث من إنسلال هواء واصطكاك أجرام، ولا بحروف ينقطع بإطباق شفة أو تحريك لسان[١].

٨- وقال أبو الطيب الباقلاني من أكابر محققيهم - كما تقدم - مُبيناً أن القرآن إنما هو من قول جبريل عليه السلام ليس من قول اللّه جل وعلا قال:

والنازل على الحقيقة المنتقل من قطر إلى قطر قول جبريل عليه السلام يدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٤٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١].

وهذا إخبار من اللّه تعالى بأن النظم العربي الذي هو قراءة كلام اللّه تعالى **قول جبريل** لا قول شاعر ولا قول كاهن»[٢] اهـ.

قلت:

ويلزم من هذا كلام الباقلاني هذا أن القرآن مخلوق؛ لأنه ليس من كلام اللّه تعالى بل من قول جبريل!

فهكذا يلعب علم الكلام في أتباعه ويرديهم إلى الحضيض الداني، قاتل اللّه علم الكلام.

وانظر إلى كلام أحد الأشاعرة وهو أبو المعين النسفي:

---

(١) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٠٢، ونقله ابن عساكر عن كتاب قواعد العقائد الذي صنفه الغزالي.
(٢) الإنصاف للباقلاني.

إن اللّه أسمع القرآن جبريل بالصوت والحرف المخلوقين فحفظه جبريل ونقله إلى النبي ﷺ[١].

وجاء في كتاب كفاية العوام (ص١٠٢):

الكلام: وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء بخلاف كلام الحوادث.

وقال إبراهيم الباجوري شارح جوهرة التوحيد (ص١٦٣) رقم البيت ٢٩:

حياتُه كذا الكلامُ السمعُ ثم البصرُ بذي أتانا السمعُ

قال الباجوري: قال أهل السنة (يعني الأشاعرة):

وهو صفة أزلية قائمة بذاته ليست بحرف ولا صوت.

وقال الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي الأشعري مدرس في كلية الشريعة بجامعة دمشق:

بين أن كلام اللّه جل وعلا اللفظي مخلوق وأنه أصوات وحروف ولكن يخلقها اللّه في غيره!

قال البوطي:

المعتزلة فسروا هذا الذي أجمع المسلمون على إثباته للّه تعالى: بأنه أصوات وحروف يخلقهما اللّه في غيره كاللوح المحفوظ - وجبريل ومن المعلوم أنه حادث وليس بقديم، ثم إنهم لم يُثبتوا للّه تعالى شيئاً آخر من وراء هذه الأصوات والحروف تحت اسم الكلام أما جماهير المسلمين، أهل السنة والجماعة فقالوا: إننا لا نُنكر هذا الذي تقوله المعتزلة، بل نقول به ونسميه

(١) انظر بحر الكلام ص٢٩ .

كلاماً لفظياً، ونحن جميعاً متفقون على حدوثه وأنه غير قائم بذاته تعالى، من أجل أنه حادث ولكننا نُثبت أمراً وراء ذلك وهو الصفة القائمة بالنفس والتي يُعبر عنها بالألفاظ.

ثم قال:

وهنا افترق المعتزلة عن الجمهور إذ أنهم - المعتزلة - لم ينسبوا إلى اللّه تعالى صفة قديمة بهذا المعنى اسمها الكلام أو الكلام النفسي[1]. اهـ.

قلت:

فالبوطي يرى أن القرآن حادث على مذهب الأشعرية وهو كلام نفسي وهو مخلوق الألفاظ، بل البوطي يرى أن الخلاف بين من يعتقد أنهم أهل السنة وبين المعتزلة خلاف لفظي فيقول في ص١٢٩ بالإضافة إلى ما تقدم إن: «خلافهم محصور فقط في تسمية المعنى القديم، هل يسمى صفة الكلام أم صفة العلم والإرادة؟!» وكان قد قال في ص ١٢٦: «وأما الكلام الذي هو اللفظ فاتفقوا على أنه مخلوق وعلى أنه غير قائم بذاته سبحانه، باستثناء أحمد ابن حنبل وبعض أتباعه فقد ذهبوا إلى أن هذه الحروف والأصوات أيضاً قديمة بذاتها وأنها المعنى بصفة الكلام» اهـ.

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأشاعرة الماتريدية في النونية الذهبية:

زَعَمُوا القرآن عِبَارَةً وحِكَايَةً ... قُلْنَا كَمَا زَعَمُوهُ قُرآنَانِ

هَذَا الَّذِي نَتْلوهُ مخْلُوقٌ كَمَا ... قَالَ الوَلِيدُ وَبعْدَهُ الفِئَتَانِ

والآخَرُ المعْنَى القَدِيمُ فقَائِمٌ ... بالنَّفْسِ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الدَّيَّانِ

والأَمْرُ عَيْنُ النَّهْي واسْتِفْهَامُهُ ... هُوَ عَيْنُ إخْبَارٍ وَذُو وِحْدَانِ

---

(١) كبرى اليقينات الكونية للبوطي ص ١٢٥ - ١٢٦ .

وَهُوَ الزَّبُورُ وَعَيْنُ تَوْرَاةٍ وإنْـ جِـيـلٍ وعَـيْـنِ الـذِّكْـرِ
والفُرْقَانِ الكُلُّ شَيءٌ وَاحِدٌ فِي نَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ التَّبْعِيضَ فِي الأذْهَانِ
مَا إنْ لَهُ كلٌّ وَلَا بَعْضٌ وَلَا حَـرْفٌ وَلَا عَـرَبـي وَلَا عِـبْـرَانِـي
وَدَلِيلُهُمْ فِي ذَاكَ بَيْتٌ قَالَهُ فِيمَا يُقَالُ الأَخْطَلُ النَّصْرَانِي
يَا قَوْمُ قَدْ غَلَطَ النَّصَارَى قَبْلُ فِي مَعْنَى الكَلَامِ وَمَا اهْتَدَوْا لِبَيَانِ
ولأجْلِ ذَا جَعَلُوا المسِيحَ إلَهَهُمْ إذ قِـيـلَ كِـلْمَـةُ خَـالِقٍ رَحْـمـنِ
ولأجْلِ ذَا جَعَلُوهُ نَاسُوتاً وَلَا هُـوتـاً قَـدِيـمٌ غَـيْـرُ ذِي حِـدْثَـانِ
والشَّطرُ مَخْلُوقٌ وتِلْكَ حُرُوفُهُ نَـاسُـوتُـهُ لَكِـنْ هُـمَـا غَـيْـرَانِ
فـانـظُـرْ إلـى ذَا الاتِّـفَـاقِ فـإنَّـهُ عَـجَـبٌ وطَـالِعْ سُـنَّـةَ الـرَّحـمـن

قلت:

يحق لنا هنا أن نتساءل، هل حقاً خالف إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل أهل السنة، أم أن أمراً غير هذا هو الحق وهو أن الأستاذ البوطي والأشعرية هم المخالفون للإمام أحمد، ولأهل السنة والجماعة؟ فإن من غير المقبول أن تُنسب عقيدة المعتزلة إلى أهل السنة، ثم يُجعل إمام من أئمة السنة مخالفاً لأهل السنة ويُنسب إليه الشذوذ عن أهل السنة.

١١- صرح بذلك الباجوري فقال:

ومذهب أهل السنة - الأشعرية - أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق[١].

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم الباجوري ص ٩٤ .

١٢- وقال الإيجي معترفاً بخلق القرآن:

فاعلم أن ما يقوله المعتزلة، وهو خلق الأصوات والحروف فنحن نقول به ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك، وما نقوله من كلام النفس فهم ينكرون ثبوته[(١)].

١٣- وصرح حامل لواء التجهم في عصره محمد زاهد الكوثري بأن حروف القرآن مخلوقة بخلاف القائم باللّه تعالى فهو قديم[(٢)].

قلت:

فالاتفاق واقع بين المعتزلة والأشعرية في أن كلام اللّه تعالى الذي هو حرف وصوت فهو مخلوق.

أما الكلام النفسي فهو الذي لم يتفقوا حوله قال الباجوري الأشعري:

«يُمتنع أنْ يقال القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه، إلا في مقام التعليم»![(٣)]

قلت:

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأشاعرة وافقوا الجهمية في القول بخلق القرآن وإنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته.

---

(١) انظر المواقف في علم الكلام للأيجي ص٢٩٤ .

(٢) انظر تعليقه على متن العقيدة النظامية للجويني ص٣١ .

(٣) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للباجوري ص٩٤ .

أقول هنا للفائدة: عند مناقشة الأشاعرة في هذه المسألة فإنهم يتبرأون من مذهب المعتزلة، ويحذرون من القول بخلق القرآن إظهاراً لمخالفة المعتزلة، كذلك يُوجَّه لهم سؤال وهو عن أي قرآن تتكلمون، وعن أي قرآن كان يتكلم المعتزلة حين قالوا تلك العبارة؟

فالمعتزلة لم يثبتوا الكلام النفسي أصلًا حتى يقولوا مخلوق أو غير مخلوق، وإنما أطلقوا عبارتهم بغير تقييد فقالوا: «القرآن مخلوق» فكانوا يتحدثون عن القرآن الذي اعتبره الأشاعرة مخلوقاً بحجة أنه حرف وصوت وألفاظ، وهم ينزهون اللّه عن ذلك.

قال فُوران:

سألني الأثرم وأبو عبد اللَّه المطيعي أن أطلب من أبي عبد اللَّه خلوةً، فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يُفرِّقون بين اللفظ والمحكي فسألته؟

فقال: «القرآن كيف تصرَّف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة».

قلت:

فاللفظية: تعدهم يا أبا عبد اللَّه في جملة الجهمية؟ فقال: لا، الجهمية الذين قالوا القرآن مخلوق.

إسناده صحيح: أخرجه الحاكم[١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]:

وهؤلاء - يعني الأشعرية - وافقوا الجهمية والمعتزلة في أصل قولهم: إنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته، وإنه لا تقوم به الأمور الاختيارية وإنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض ولا يأتي يوم القيامة ولم يناد موسى حين ناداه ولا تُغضبه المعاصي ولا تُرْضيه الطاعات، ولا تفرحه توبةُ التائبين»!! اهـ

اتعلم أخي القارئ الكريم لِمَ يعتقد الأشعرية ذلك؟

اعتقد الأشعرية هذا الاعتقاد الباطل؛ وذلك أن اللَّه سبحانه عند الأشاعرة لا يوصف بالاستواء على العرش كما يليق به جل وعلا ولا يوصف بأنه متكلم

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (١١/ ٢٩١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٩٤).

ولا بالرضا والفرح والغضب ولا بالمجيء والنزول والإتيان.

قلت:

وهذا يعتبر سلباً لصفات اللّه تعالى التي يمدح بها نفسه المقدسة جل وعلا وما فهم الأشاعرة صفات الرب العظيمة ولو فهموها حقاً لما جنحوا إلى حمأة التأويل.

وإليك نص رائع وقول ماتع من الإمام أبي محمد عبد اللّه بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ) والد إمام الحرمين عند رجوعه إلى عقيدة السلف بين فيه رَحِمَهُ اللَّهُ أن اللّه عز وجل شرح صدره في إثبات الصفات للّه تعالى دون تأويل وعرفه بالأوصاف فامتلأ قلبه بالحب والإيمان.

ولله در الإمام الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ حيْنَ يصور لك تصويراً دقيقاً بديعاً في تطاير القلوب إلى اللّه بالأشواق لأنها أثبتت الصفات ولم تتنطع:

قار رَحِمَهُ اللَّهُ النونية (ص٢٥٧):

ساروا بإثبات الصفات إليه ... لا التعطيل والتحريف والنكران

عرفوه بالأوصاف فامتلأت ... قلوبهم له بالحب والإيمان

فتطايرت تلك القلوبُ إليه ... بالأشواق إذْ مُلئت من العرفان

وأشدهم حُبًّا له أدراهم ... بصفاته وحقائق القرآن

قال أبو محمد عبد اللّه ين يوسف الجويني (٤٣٨هـ):

«والذي شرح اللّه صدري في حال هؤلاء والشيوخ الذين أَوَّلُوا الاستواء بالاستيلاء والنزول بنزول الأمر واليدين بالنعمتين، والقدرتين - هو علمي بأنهم ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن اللّه استواءً يليق به ولا نزولًا يليق به ولا يدين تليق بعظمته بلا

تكييف ولا تشبيه، فلذلك حرَّفوا الكلم عن مواضعه وعطَّلوا ما وصف اللَّه تعالى نفسه به» اهـ.

قلت:

هذا هو الذي أوقعهم في ردغة خبال التأويل هو أنهم ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين كفتنة الكلام الذي نحن بصددها أن الأشعرية إذا تصوروا صفة الكلام تبادر إلى أذهانهم «الأدلة الجارحة» أي اللسان والفم والشفتان والأسنان والحلق كما قالوا:

لم يتكلم ولا يتكلم لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة والجوارح منفية[(١)].

وقالوا: إن اللَّه لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كَوَّن شيئاً فعبر عن اللَّه[(٢)] وخلق صوتاً فأسمع، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين[(٣)].

وهذا نص كلام ابن سينا أبو علي الفيلسوف الباطني القرمطي الحنفي الذي قال عنه ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان شيطاناً من شياطين الإنس»[(٤)].

وقد كفره الغزالي وقد لعب بالإسلام ما لعب بولس بالنصرانية، ونماذج تلاعبه موجودة أمامنا في كتبه وهو من كبار دعاة القرامطة الباطنية ومع ذلك ترى الحنفية الماتريدية يعظمونه ويتهافتون على كتبه، بل يعدونه ولياً من أولياء اللَّه صاحب كرامات، ونجد الكوثري يسعى ويتهالك في الدفاع عنه ويتهافت إلى كتبه

---

(١) انظر الرد على الجهمية ص ١٠٦، وذرات البلاتين ص ١٦ .

(٢) قلت: تأمل قول أولئك إنه عُبِّر عن كلام اللَّه، ثم وهم قد قالوا إن الكلام النفسي غير معلوم التصور، فنسأل فكيف إذن يُعبَّرُ عنه؟! يقول الرازي في المحصول ص ٢٦٦: «فأما الكلام الذي يغاير هذه الحروف والأصوات، ويغاير ماهية الأمر والنهي والخبر، فغير معلوم التصور».
فإذا كان الكلام النفسي غير معلوم التصور، فكيف يُعبر عنه؟! فهذا تناقض يضاف إلى تناقضاتهم.

(٣) انظر الرد على الجهمية ص ١٣٠، وشذرات البلاتين ص٣٠ .

(٤) فتاوى ابن الصلاح (١/٢٠٨) ط: د. موفق.

وكذلك تهافت الحنفية الماتريدية والأشاعرة على كتبه[١].

وتبعوه على زعمه الكفري: أن نصوص الصفات في الكتب السماوية والأحاديث النبوية لم يقصد بها الاعتقاد بها، وأن الرسل لم يخبروا عن اللّه بما يطابق الواقع بل هذه النصوص إنما جاءت لإقناع الجمهور العوام لاستدراجهم لمصلحة دعوتهم إلى الحق - وهو التنزيه - استدراجاً ورويداً ولو جاءت النصوص صريحة دفعة واحدة في بيان حقيقة التوحيد والتنزيه - من أن اللّه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت - لبادروا إلى العناد وسارعوا إلى الإنكار.

وهذه واللّه زندقة أيما زندقة، وإلحاد غاية الإلحاد، وتحريف باطني قرمطي، وتكذيب صريح للرسل عليهم السلام، وتقول عليهم، وأنهم أخبروا عن اللّه كذباً، وجاءوا بتوحيد مشوه إرضاءً للعوام!! نعوذ باللّه من هذه الكفريات.

وقال[٢]: «أما أمر الشرع فينبغي أن يُعْلَمَ فيه قانون واحد، وهو: أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق:

١- الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد.

٢- من الإقرار بالصانع مُوَحَّداً مُقَدَّساً عن «الكم»، و«الكيف»، و«الأين» و«المتى»، و«الوضع»، و«التغيير».

٣- حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في «النوع».

---

(١) (انظر در التعارض ٦/ ١٩، وإغاثة اللهفان ٢/ ٣٨١، والصواعق المرسلة ٣/ ١٠٧٧، والتنكيل ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

(٢) في الرسالة الأضحوية ص٤٤ ونقل كلامه شيخ الإسلام في درء التعارض ٥/ ١٠ وما بعدها مع بيان بطلانه.

٤- أو يكون لها جزء وجودي، كمي، أو معنوي.

٥- ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم، أو داخلة فيه.

٦- ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنه هناك.

٧- ممتنع إلقاؤه إلى الجمهور.

٨- ولو ألقى هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة، أو العبرانيين، والأجلاف - لتسارعوا إلى العناد.

٩- واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدوم لا وجود له أصلًا.

١٠- ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر المهم بشيء.

١١- ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه بيان مفصل.

١٢- بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر.

١٣- وبعضه جاء تنزيهاً مطلقاً عاماً جداً لا تخصيص فيه، ولا تفسير له.

١٤- وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى.

١٥- ولكن أبي القوم إلا أن يقبلوها.

١٦- وإذا كان الأمر في التوحيد هكذا فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقادية؟».

ثم قال ابن سينا بعد كلام كفري إلحادي طويل نتيجة لكلامه السابق:

١٧- «فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون، مقرّباً مالا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل...

١٨- فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب...

١٩- إن ظاهر الشرائع غير محتج به في هذه الأبواب».

قلت: تدبر أيها المسلم في كلام هذا الملحد الزنديق القرمطي الباطني: «ابن سينا» الحنفي الذي جعله الماتريدية ولياً للّه.

ثم قارن بين كلامه وبين كلام التفتازاني وهو من الماتريدية الذي يقول فيه:

فإن قيل: إذا كان الدين الحق، يعني طريقته وأصحابه المعطلة، نفي الخبر والجهة - يعني نفي علو اللّه سبحانه وفوقيته على عباده - فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك من غير أن يقع في موضع واحد تصريح ينفي ذلك، وأكدت غاية التأكيد والتحقيق لما تقرر في فطر العقلاء مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو، ومد الأيدي إلى السماء؟

أُجِيبَ: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة، حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة؛ كان الأنسب في خطاباتهم، والأقرب إلى صلاحهم، وأليق بدعوتهم إلى الحق - يعني التعطيل - ما يكون ظاهراً في التشبيه، وكون الصانع في أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمة الحدوث(١).

قلت:

قارن بين الكلامين لتطلع على حقيقة التابع والمتبوع كيف تشابهت قلوبهما.

وأنهم جميعاً واقعون في تحريف شنيع قرمطي فظيع.

غير أن الماتريدية والأشعرية اكتفوا بتحريف نصوص الصفات وإقرار نصوص المعاد والأحكام مع أن بعض المتعصبة حرفوا نصوص بعضها.

أما الباطنية والقرامطة فحرفوها جميعاً.

---

(١) شرح المقاصد (٢/ ٥٠).

وألزموا الماتريدية والأشعرية تحريف نصوص المعاد والأحكام أيضاً وهذا الإلزام لازم لهم لا محيد لهم عنه؛ لأنهم أعملوه في الصفات.

فباللَّه عليكم أيها المتكلون.

أيُّ مجازٍ يجوّز هذا التحريف القرمطي؟

وأيةُ لغةٍ تحتمل هذا التأويل الباطني؟

وهذا دليل قاطع على أن ما اشترطوا في التأويل من موافقة اللغة - قول بلسانهم فقط، لا حقيقة له في ميدان العمل والتطبيق، وأنهم متناقضون في القول والعمل، وأن تأويلاتهم لا تساعدها اللغة بل هي تحريفات قرمطية باطنية.

قلت:

والسلف لم يعرفوا هذه المقالة الخبيثة حتى ظهر الجهم بن صفوان فقال بها.

ذكر عند الحافظ الإمام أبي نعيم الفضل بن دُكين من يقول: القرآن مخلوق فقال:

واللَّه ما سمعتُ شيئاً من هذا حتى خرج ذاك الخبيث جهم.

إسناده صحيح:

أخرجه عبد اللَّه بن الإمام أحمد في «السنة» (رقم ٢٠٧).

وقال الإمام الحافظ المجاهد عبد اللَّه بن المبارك رحمه اللَّه تعالى:

إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية[١].

---

(١) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود ص ٢٩٦، كما في مسائله.
وعبد اللَّه بن الإمام أحمد كما في كتابه «السنة رقم ٢٧)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم ٢٤ و٣٩٤) والرد على بشر المريسي ص ٤ .

ويؤكد الباجوري أن القرآن مخلوق بقوله:

* مَنْ أُضيف له كلام لفظي دلَّ عرفاً أن له كلاماً نفسياً، وقد أُضيف له تعالى كلامٌ لفظيٌ كالقرآن فإنه كلام اللّه قطعاً، بمعنى أنه خلقه في اللوح المحفوظ!!، فدل التزاماً على أنَّ له كلاماً نفسياً، وهذا هو المراد بقولهم:

القرآن حادث، ومدلوله قديم، فأرادوا بمدلوله الكلام النفسي[١].

وقال الباجوري أيضاً حول الكلام على القرآن المنزل على النبي ﷺ أهو اللفظ والمعنى أم المعنى فقط وعبّر عنه هذا المعنى جبريل عليه السلام أو رسول اللّه ﷺ.

* ثم قال مرجِّحاً:

الراجح المنَّزل اللفظ والمعنى وقيل: المنزل المعنى وعبَّر عنه جبريل بألفاظ من عنده!! وقيل المنزل المعنى وعبَّر عنه النبي ﷺ بألفاظ من عنده!!

لكن التحقيق الأول! لأن اللّه خلقه أولًا في اللوح المحفوظ![٢]

وجاء في كفاية العوام:

* ويُسمى كل من الصفة القديمة والألفاظ الشريفة قرآناً وكلام اللّه إلا أن الألفاظ الشريفة مخلوقة مكتوبة في اللوح المحفوظ، نزل بها جبريل عليه السلام على النبي ﷺ بعد أن نزلت في ليلة القدر في بيت العزة: محل في سماء الدنيا[٣].

---

(١) (انظر تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص٧٣)، (كافية العوام ص ١٠٤ - ١٠٥)، و(حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة لموفق الدين بن قدامة المقدسي ص ١٨)، (رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة لمحمد الحوت ص٧٠).

(٢) انظر تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم الباجوري الأشعري ص ٩٥ .

(٣) انظر كفاية العوام ص١٠٤ - ١٠٥ .

❊ قول البيهقي الأشعري:

إن كان المتكلم ذا مخارج سُمع كلامه ذي مخارج سمع كلامه غير ذي حروف وأصوات، والباري جل ثناؤه ليس بذي مخارج، وكلامه ليس بحرف ولا صوت فإذا فهمناه ثم تلوناه، تلوناه بحروف وأصوات[1].

قلت:

بعد هذه النقول والأقوال عن أئمة الأشعرية يتضح لك جلياً الأمر الذي لا شك فيه ولا مرية فيه أنَّ الأشاعرة وافقوا المعتزلة واعتقدوا اعتقادهم بأن القرآن العربي مخلوق وهذا أيضاً قول الجهمية.

كما أن مما يُفسد معتقد الأشاعرة في الكلام النفسي، ونفي الحرف والصوت ما ثبت في الصحيح[2] عن النبي ﷺ أنه لما خرج إلى الصفا قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] وقال: «نبدأ بما بدأ اللّه به»، فأخبر أن اللّه سبحانه بدأ بذكر الصفا قبل المروة.

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٧١ - ٢٧٣.

(٢) صحيح مسلم (٢١٣٧).

من البدع المتعلقة بصفة الكلام للّه سبحانه قولهم إن اللّه عز وجل لا يتكلم بمشيئة

يعتقد الأشعرية أن كلام اللّه تعالى قديم وأنه سبحانه لا يتكلم بمشيئةٍ.

وهذا مبني على عقيدة أشعرية فاسدة وهي أن الرب جل وعلا لا تقوم به الصفات الاختيارية فهو لا يتكلم ولا يرضى ولا يغضب ولا ينزل.

يقول الإمام أبو نصر السجزي في مقدمة كتابه الردّ على من أنكر الحرف والصوت[1]: «اعلموا - أرشدنا اللّه وإياكم - أنّه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالردّ على المعتزلة وهم معهم - بل أخسّ حالًا منهم في الباطن - في أنّ الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات، وقال العرب: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً. فلما نبغ ابن كلاب واضرابه وحاولوا الردّ على المعتزلة من طريق مجرّد العقل، وهم لا يخبرون أصول السنة ولا ما كان السلف عليه ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك زعماً منهم أنّها أخبار آحاد».

ثم بيّن أنّ المعتزلة ألزموهم بعدة لوازم محاولة منهم أن يضطروهم إلى القول بخلق القرآن، «فضاق بابن كلاب وأضرابه النفس عند هذا الإلزام لقلة معرفتهم بالسنن، وتركهم قبولها، وتسليمهم العنان إلى مجرّد العقل، فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان، وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة، المسلم

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٨١، ٨٢ .

والكافر، وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنّما يسمى ذلك كلاماً على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه، وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلم».

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا القول: «لا خلاف بين الناس أنّ أول من أحدث هذا القول في الإسلام أبو محمد عبد اللّه بن سعيد بن كلّاب البصري[١]، واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري ومن نصر طريقتهما، وكانا يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السنة في جمل أصول السنة، ولكن لتقصيرهما في علم السنة وتسليمهما للمعتزلة أصولًا فاسدة، صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السنة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقا»[٢]. وبيّن في موضع آخر[٣] أنّ ابن كلّاب سلّم لهم الأصل الذي ابتدعوه - وهو قولهم بدليل الأعراض وحدوث الأجسام - فاحتاج لذلك أن يقول إنّ الربّ لا تقوم به الأمور الاختيارية، ولا يتكلّم بمشيئته.

وقدرته، ولا نادى موسى حقيقة حين جاء الطور، بل ولا يقوم به نداء حقيقي، وقال: إنّ كلام اللّه تعالى قديم، وإنّه لازم لذات اللّه تعالى، ليس بحرف ولا صوت.

قلت:

ومن الأدلة على أن اللّه عز وجل يتكلم بمشيئته قوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾، وقد استشهد البخاري في صحيحه بهذه الآية، وقال الحافظ[٤]: «غرض البخاري في هذا الباب إثبات ما ذهب إليه أن اللّه يتكلم متى

(١) يقول الحافظ الذهبي في السير (١١/ ١٧٥) عن ابن كلاب: «وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سُبق إليه أبداً» اهـ.
(٢) الاستقامة (١/ ٢١٢).
(٣) انظر: منهاج السنة (١/ ٣١٢)، مجموع الفتاوى (١١/ ٥٣).
(٤) في الفتح (١٣/ ٤٩٦).

شاء» اهـ.

فالأشعري أخذ بقول ابن كلّاب في هذه المسألة، فقال في (اللمع) إنّ اللّه تعالى: «لم يزل متكلماً وأنّ كلام اللّه تعالى غير مخلوق»[١].

وهذه العبارة تجعل الكلام صفة ذاتية محضة لا علاقة لها بالإرادة، ثم يؤكّد ذلك ما قاله بعده بقليل من أن اللّه تعالى لم يزل متكلماً لأنّه لو لم يكن كذلك، لكان موصوفاً بضدّ الكلام، ولكَان ضدّ الكلام قديماً، ولو كان ذلك قديماً لاستحال أن يتكلّم البارئ.

ثمّ أثبت بوجهٍ آخر أنّ اللّه جل وعلا لم يزل متكلماً، فقال: «ودليل آخر على أنّ اللّه تعالى لم يزل متكلماً أنّ الكلام لا يخلو أن يكون قديماً أو حديثاً، فإن كان محدثاً لم يخل أن يحدثه في نفسه أو قائماً بنفسه، أو في غيره، فيستحيل أن يحدثه في نفسه لأنه ليس بمحل للحوادث، ويستحيل أن يحدثه قائماً بنفسه لأنّه صفة، والصفة لا تقوم بنفسها، ويستحيل أن يحدثه في غيره» وذلك لأنّه يلزم منه أنّ يكون ذلك الجسم متكلماً بكلام اللّه، فلما استحال هذه الأوجه كلّها، «صح أنّه قديم وأنّ اللّه تعالى لم يزل به متكلماً».

وقال في رسالته إلى أهل الثغر[٢] إنّ أهل السنة «أجمعوا على إثبات حياة للّه تعالى لم يزل بها حياً، وعلم لم يزل به عالماً، وقدرة لم يزل بها قادراً، وكلام لم يزل به متكلماً»، فجعل الكلام من الصفات الذاتية المحضة والتي لا تتعلّق بالمشيئة.

وهذا كلّه يؤكّد تأثر الأشعري بابن كلاب، إلا أنّ العلماء والمحقّقين اختلفوا: هل تراجع الأشعري عن أقوال ابن كلّاب أم بقي عليها إلى موته؟

---

(١) اللمع ص٣٣، ٣٦ - ٣٧.
(٢) ص ٧٤.

وأمّا في كتاب الإبانة - وهذا آخر تأليفه وأقرب كتبه إلى عقيدة السلف - فسرد الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف على أنّ القرآن غير مخلوق وردّ على الجهمية والواقفة، ولكنه لم يتعرّض لبيان إثبات (الصوت)، ولا لتعلّق الكلام بالمشية. بل وُجد عكس ذلك، فقد ربط بين العلم والكلام في أكثر من موضع، فجعل الكلام أزلياً كما أنّ علم اللّه أزلي ونفى عن اللّه تعالى السكوت فجعله يتكلّم بكلام دائم. وقال في موضع آخر: «كما لا يجوز أن تكون إرادة اللّه تعالى محدثة مخلوقة، كذلك لا يجوز أن يكون كلامه محدثاً مخلوقاً».

ثمّ جاء عبد القاهر البغدادي ونقل إجماع الأشاعرة على أنّ الكلام صفة ذاتية أزلية لا يتعلّق بالمشيئة فقال: «أجمع أهل الحق على أنّ كلام اللّه تعالى صفة له أزلية قائمة، وهي أمره ونهيه وخبره ووعده ووعيده وأنّ كلام اللّه سبحانه وتعالى أزلي غير حادث»، ثم بيّن أنّ قراءة كلامه بالعربية قرآن، وقراءته بالعبرانية توراة أو زبور، وقراءته بالسريانية إنجيل، والقراءة غير المقروء، لأنّ المقروء كلام اللّه وليست القراءة كلامه[1]. فالكلام عنده بمعنى واحدٍ، إذا عبّر عنه بالعربية كان قرآناً، وإذا عبّر عنه بالعبرية كان توراة، وألفاظ هذا التعبير ليست من اللّه، إذ لو كان منه للزم من ذلك حلول الحوادث به، بل كلام اللّه تعالى كلام نفسي.

وقد بيّن الجويني[2] مفهوم صفة الكلام عند الأشاعرة فذكر أنّ القرآن إنّما هو (أمارات) على كلام اللّه تعالى: «وهو الذي تدلّ عليه العبارات المتواضع عليها، وقد تدلّ عليه الخطوط والرموز والإشارات. وكلّ ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس[3]، ولذلك قال الأخطل:

(١) أصول الدين ص ١٠٦، ١٠٨ .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٠٤ .

(٣) فائدة: من الطرائف ما جاء في طبقات السبكي (٨/ ١٨٤) أن عبد الرحمن بن عساكر كان يمر بابن قدامة المقدسي (الموفق)، فيسلم عليه، ولا يرد الموفق عليه السلام فسئل عن سبب امتناعه فقال: إنه يقول بالكلام النفسي وأنا أرد عليه في نفسي.

إن الكلام لفي الفؤاد وإنّما جُعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقال أيضاً[١]: «إنّ جبريل أدرك كلام اللّه تعالى وهو في مقامه فوق سبع سماوات، ثم نزل إلى الأرض فأفهم الرسول ﷺ ما فهمه عند سدرة المنتهى من غير نقل لذات الكلام»!!.

كما جزم بأنّ كلام اللّه تعالى ليس بحروف منتظمة، ولا أصوات منقطعة، بل الكلام هو صفة قائمة باللّه تعالى، وهذا الكلام لا يفارق الذات ولا يزايلها، لذلك قال إن المقروء بالقراءة هو المفهوم منها المعلوم، «وهو الكلام القديم الذي تدلّ عليه العبارات وليست منها»، بمعنى أنّ ألفاظ القرآن ليست من الكلام القديم. ولازم ذلك لا محالة أنّ هذه العبارات ليست قديمة، بل هي مخلوقة.

* * *

---

(١) الإرشاد ص١٣٥ .

الرد على الأشعرية في قولهم: إن كلام الله معنىً واحد

لا شك بأن هذا القول بدعة لم يعرفه السلف ولا خاضوا فيه.

وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام رداً علمياً رصيناً فقال عند قول الأشعرية: هو الأمر بكل مأمور والخبر عن كل مخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، وقولهم إن الأمر والنهي صفات للكلام، لا أنواع له، ولذلك فلا فرق بين القرآن والتوراة، ولا بين آية وآية أخرى دلت على معنى مختلف.

وهذا من أعجب ما في مذهب الأشاعرة وأشده غرابة، حيث إنه مخالف لبداءة العقول، ولواقع الأمر أيضاً، ولاشك أن أعلام الأشاعرة - وفيهم الأئمة والقضاة والفقهاء - لم يكونوا ليقبلوا الإقرار بمثل هذا لولا أن هناك أصولًا عقلية سلموها تسلطت على رؤوسهم ورقابهم لم يستطيعوا منها فكاكاً ولا لها دفعاً. فأصبحوا يسلمون بمثل هذه الأقوال المخالفة للعقل والنقل والفطر، ويبحثون لها عن تعليلات وتبريرات وتخريجات لا تغني شيئاً.

ولذلك اعترف بعض أعلامهم بما في المذهب الأشعري من إشكالات، حتى قال العز بن عبد السلام لما سئل في مسألة القرآن: «كيف يعقل شيء واحد هو أمر ونهي وخبر واستخبار؟ فقال أبو محمد: ما هذا بأول إشكال ورد على مذهب الأشعري»[١]. وسترد أمثلة أخرى إن شاء اللّٰه تعالى.

ومناقشة قول الأشاعرة - في زعمهم أن كلام اللّٰه معنى واحد - واضحة جداً،

(١) انظر: التسعينة ص٩٥٢ ط: المعارف.

ويمكن إجمال ردود شيخ الإسلام عليهم في ذلك بما يلي:

١- أن هذا القول انفردوا به عن سائر الفرق، كما ذكره الرازي، سواء قالوا - كما هو قول جمهورهم - إنه معنى واحد، أو قالوا: إنه خمسة معان، كما هو قول بعضهم[(١)].

يقول شيخ الإسلام[(٢)] معلقاً على هذا: «ومن المعلوم أن مجرد تصور هذا القول يوجب العلم الضروري بفساده، كما اتفق على ذلك سائر العقلاء، فإن أظهر المعارف أن الأمر ليس هو الخبر، وأن الأمر بالسبت ليس هو الأمر بالحج، وأن الخبر عن اللَّه ليس هو الخبر عن الشيطان الرجيم».

ولا شك أيضاً أن معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين، كما أن معاني ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ليست هي معاني ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

وكذلك أيضًا فإن: «المعاني التي أخبر اللَّه بها في القرآن في قصة بدر وأحد والخندق، ونحو ذلك لم ينزلها اللَّه على لسان موسى بن عمران، كما لم ينزل على محمد تحريم السبت، ولا الأمر بقتال عباد العجل فكيف يكون كلام اللَّه معنى واحدا»[(٣)]. ومن المعلوم أن التوراة إذا عربت لم تكن هي القرآن، كما أن آية الكرسي ليست معنى آية الدين. وهذا واضح جداً.

---

(١) فالذين قالوا هو معنى واحد قالوا: ذلك المعنى هو معنى كل أمرٍ أمر اللَّه به، سواء كان أمر تكوين، أو أمر تشريع، وسواء أمراً ورد في القرآن أو ورد في التوراة، وكذلك هو معنى كل نهي نهى اللَّه عنه، وهو معنى كل خبر أخبر اللَّه به.
والذين قالوا إنه خمسة معان يقولون الأمر الواحد هو الأمر بالصلاة والزكاة، والحج، والسبت - الذي لليهود - وهو الأمر بالناسخ والمنسوخ، وبالأقوال وبالأفعال، وبالعربي والعبراني، كل ذلك أمر واحد، ومثله النهي ومثله الخبر، حيث يقولون: إن ما أخبر اللَّه به في آية الكرسي وسورة الإخلاص، وقصص الأنبياء والكفار، وصفة الجنة والنار، كل ذلك خبر واحد.

(٢) التسعينية ص ٧٠٤ ط: المعارف.

(٣) منهاج السنة (٥/ ٤١٨).

ويلاحظ أن الأشاعرة يلتزمون هذه اللوازم الفاسدة فيقولون: إن كلام اللَّه معنى واحد، فلا يفرقون بين آية الدين وآية الكرسي، ولا بين القرآن والتوراة، بل كل ذلك معنى واحد لا يتبعض ولا يتجزأ، ولا يتكلم اللَّه بشيء منه دون شيء إلا على معنى خلق إدراك للخلق فقط - كما سبق -.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بدائع الفوائد[1]: «وهذا قول يقوم على بطلانه تسعون برهاناً ذكرها شيخ الإسلام في الأجوبة المصرية، وكيف تكون معاني التوراة والإنجيل من نفس معاني القرآن، وأنت تجدها إذا عُرِّبت لا تدانيه ولا تقاربه فضلًا عن أن تكون هي إياه؟!

وكيف يقال إن اللَّه تعالى أنزل هذا القرآن على داود وسليمان وعيسى بعينه بغير هذه العبارات؟! أم كيف يقال إن معاني كتب اللَّه كلها معنى واحد يختلف التعبير عنها دون المعبر عنه؟!

وهل هذا إلا دعوى يشهد الحس ببطلانها؟!

أم كيف يقال إن التوراة إذا عبر عنها بالعربية صارت قرآناً مع تميز القرآن عن سائر الكلام بمعانيه وألفاظه تميزاً ظاهراً لا يرتاب فيه أحد» اهـ.

بل إن شيخ الإسلام يرى أنه يلزم على قولهم أن تكون الحقائق الموجودة كالملائكة والجن، والجنة والنار - شيئاً واحداً، لأن معاني الكلام تتبع الحقائق الخارجة، وهذا لازم لا محيد لهم عنه.

٢- يقال للأشاعرة: موسى لما كلمه اللَّه، أفهم كلامه كله أو بعضه؟ إن قلتم: كله، فقد صار موسى يعلم علم اللَّه، وهذا من أعظم الباطل، وإن قلتم بعضه: فقد تبعض كلام اللَّه وأنتم تقولون: إنه لا يتبعض. وفي هذا إبطال لقولكم.

لذلك قال الحافظ السِّجزي لمخاطبه من الأشعرية: «إن قلت إنه عليه السلام

(١) (٢/٣٤٥).

فهم كلام اللَّه مطلقاً اقتضى أن لا يكون للَّه كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه موسى وإذا لم يجز إطلاقه وأُلجئت إلى أن تقول أفهمه اللَّه ما شاء من كلامه، دخلت في التبعيض الذي هربت منه» اهـ.

وأيضاً: فإن اللَّه فضل موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليهم، كما فرق تعالى بين التكليم والوحي، وهذا يدل على أن الكلام ليس معنى واحداً، لأنه - حينئذ - لا يكون هناك فرق بين التكليم الذي خص به موسى، والوحي العام الذي يكون لغيره، وهذا بين.

وكذلك قولهم إن القرآن عبارة عن كلام اللَّه، فإن كان عبارة عن كلام اللَّه كله فهو باطل، وإن كان عبارة عن بعضه فهو مبطل لقولكم.

٣- إلزامهم أن يقولوا في الصفات ما قالوه في الكلام، وبالعكس، وذلك أنه إذا جاز أن يجعلوا الحقائق المتنوعة - كآية الدين، وآية الكرسي، وقصة موسى، وقصة نوح، والأمر بالصلاة، والأمر بالسبت، والنهي عن الزنا وعن الربا، والقرآن، والتوراة، والإنجيل - شيئاً واحداً، فيلزمهم أن يجوزا أن يكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والحياة والإرادة، صفة واحدة.

أو أن يقولوا في الكلام ما يقولونه في الصفات من أن العلم غير القدرة والإرادة غير الحياة، وإن كانت صفات قائمة باللَّه تعالى.

ويوضح هذا الإلزام أننا نقول إن صفات اللَّه عز وجل التي وردت في القرآن ليست شيئاً واحداً وليست متحدة المعنى، فإذا قال الأشاعرة وغيرهم إن القرآن شيءٌ واحد متحد المعنى صارت هذه الصفات شيئاً واحداً، وهذا باطل.

وقد أسهب شيخ الإسلام في شرح هذا الإلزام وبين أنه لا محيد للأشاعرة عنه، وأن أئمتهم اعترفوا به[١].

---

(١) انظر مثلاً: مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٣، ١٢/ ١٢٢ - ١٢٣)، التسعينة: (٣٣، ٣٨٠، ٤٣، ٥٢) وغير ذلك.

وممن اعترف بذلك الآمدي، حيث قال بعد أن ذكر هذا الاعتراض - وهو الإلزام بالصفات - وذكر جواب أصحابه الأشاعرة عنه - قال معلقاً على جواب شيوخه: «وفيه نظر»، ثم قال: «والحق أن ما أوردوه من الإشكال على القول باتحاد الكلام وعود الاختلاف إلى التعلقات والمتعلقات مشكل، وعسى أن يكون عند غيري حله، ولعسر جوابه فر بعض أصحابنا إلى القول بأن كلام اللّه القائم بذاته خمس صفات مختلفة، وهي الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء[١].

وقد علق شيخ الإسلام على كلام الآمدي بأن القول بأن الكلام خمس صفات أو سبع أو تسع أو غير ذلك من العدد لا يزيل ما تقدم من الأمور الموجبة لتعدد الكلام.

ولشيخ الإسلام مناقشات متنوعة لهذا الإلزام وبيان تناقضهم من وجوه عديدة، وقياسهم لوحدة الكلام بوحدة المتكلم مردود أيضاً من وجود عديدة.

٤- وهناك إلزام آخر لهم، وهو أنه يقال لهم ما يقولون هم لمن قال إن القرآن حروف وأصوات قديمة أزلية، وإن الباء ليست قبل السين، وهكذا[٢]، وقد نقل شيخ الإسلام نصاً مهماً للباقلاني من كتابه - النقض - رد فيه على هؤلاء، ثم قال: «هذا بعينه وارد عليك فيما أثبته من المعاني، وهو المعنى القائم بالذات، فإن الذي نعلمه بالضرورة في الحروف نعلم نظيره بالضرورة في المعاني، فالمتكلم منا إذا تكلم ببسم اللّه الرحمن الرحيم، فهو بالضرورة ينطق بالاسم الأول لفظاً ومعنى، قبل الثاني، فيقال في هذه المعاني نظير ما

(١) أبكار الأفكار للآمدي.

(٢) وتقدم من قبل الاستدلال بحديث (نبدأ بما بدأ اللّه به) يعني في آية الصفا والمروة وأن اللّه سبحانه بدأ بذكر الصفا ثم المروة.

قاله في الحروف»[١].

٥- أن النصوص قد وردت بما يدل على تعدد الكلام وبطلان قول من زعم أنه معنى واحد، ومنها:

أ- الآيات الواردة بأن للّه كلمات، ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله: ﴿يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنفال: ٧] وغيرها كثير جداً.

ب- كما وردت أحاديث كثيرة، فيها الاستعاذة بكلمات اللّه التامات.

جـ- ومنها ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: إن اللّه جزأ القرآن ثلاثة أجزاء، فجعل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ جزءاً من أجزاء القرآن»[٢].

فكيف يقال - مع هذه النصوص - إن كلام اللّه لا يكون إلا معنى واحداً؟

٦- أن الأدلة دلت على أن القرآن بعضه أفضل من بعض وهذا أصح القولين لأهل السنة فآية الكرسى أعظم آية في كتاب اللّه، وقل هو اللّه أحد تعدل ثلث القرآن، وهذا يدل على أن كلام اللّه ليس معنى واحدا. ولشيخ الإسلام مناقشات مطولة في هذا الموضوع[٣].

٧- ما في كلام هؤلاء من شبه بأقوال النصارى. وهذا يدل على بطلانه.

٨- أن أئمة الأشاعرة اعترفوا بفساد قول ابن كلاب والأشعري في كلام اللّه، ومن هؤلاء: أبو حامد الإسفراييني، وأبو محمد الجويني، وأبو الحسن الكرجي، والعز بن عبد السلام وغيرهم، والإسفراييني كانت له مواقف مشهورة في الإنكار

---

(١) التسعينة ص٧٣٥ ط: المعارف، ولشيخ الإسلام في درء التعارض ٤/ ١١١ - ١١٥ مناقشة أخرى مماثلة، فإن من قال باجتماع المعاني يلزمه ما يلزم من قال باجتماع الحروف وعدم تعاقبها.
(٢) صحيح مسلم (١٣٤٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٦ - ١٨، ٤٦ - ٧٠) وغيرها.

على البلاقاني وأقواله في كلام اللّه.

وقد حاول الرازي أن يستدل لمذهب الأشاعرة في كلام اللّه وأنه بمعنى واحد بصفة العلم وأن علم اللّه لا نهاية له وهو واحد، ولكن شيخ الإسلام رد عليه من كلامه، وبين بطلان كلامه وتناقضه.

وبما سبق من أوجه الرد والمناقشة والإلزام يتبين فساد مذهب الأشاعرة فيما ادعوه من أن كلام اللّه معنى واحد.

قلت:

وهذا يدل على أن مذهب الأشاعرة ملئ بالتناقضات في العقيدة وفي منهج الاستدلال في تقرير صفات الله تعالى وأن هذا المذهب الردئ الذي قام على الاضطراب والإشكالات والتعسفات قد فرَّ من وجود هذه الترهات كبار علماء الأشعرية وأساطين هذا المذهب. وهل هناك دليل أبين وأقوى على بطلان هذا المذهب فبالله كم يجر ويؤدي التعصب أو الجهل حتى يدعي ويفشر بعض الناس بأن مذهب الأشاعرة هو الحق وأنه امتداد لمذهب السلف قاتل الله تعالى التعصب المقيت والجهل القاتل:

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في النونية السلفية[1]:

والجهلُ داء قاتل وشفاؤه ... أمران في التركيب متفقان

نص من القرآن أو من سُنة ... وطبيبُ ذاك العالم الرباني

قلت:

وبعد أن بينا بحمد اللّه وتوفيقه اعتقاد الأشاعرة في كتاب اللّه عز وجل وأنهم يقولون أنه مخلوق.

---

(١) (ص٢٦٥).

لابد من ذكر آثار السلف في التحذير من هذا القول الباطل في الاعتقاد الفاسد.

والقرآن العظيم كلام اللّه حقيقة وهو صفة له سبحانه.

ولا يجوز أن نصرف هذه الآيات والأحاديث التي تبين صفات الباري جل وعلا عن ظاهرها ومن أبطل الباطل أن نردها إلى العقول والأفهام وما أجمل كلام شيخ الإسلام عندما قال رحمه اللّه تعالى:

يا سبحان اللّه! كيف لم يقل الرسول ﷺ يوماً من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، واعتقدوا كذا وكذا. فإنه الحق وما خالفه ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه وما لا يوافق فتوقفوا فيه أو انفوه.

ثم رسول اللّه ﷺ قد أخبر بأن أمته سوف تفترق على ثلاث وسبعين فرقة[١]. فقد علم ما سيكون ثم قال: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب اللّه»[٢].

وروى عنه ﷺ أنه قال في صفة الفرقة الناجية: «هم من كانوا على مثل ما أنا[٣] عليه اليوم وأصحابي».

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفرى ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك فهو لقصور فهمه ونقص علمه وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس[٤]:

---

(١) تقدم تخريجه ص ٧٢ .

(٢) الترمذي (٥/ ٦٦٣) برقم ٣٧٨٨ وقال: حديث حسن غريب، والطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٨٨) برقم (٢٧٤٩)، والمعجم الصغير (١/ ٢٣٢) برقم (٣٧٦) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٣) وهو صحيح.

(٣) تقدم تخريجه ٧٢ .

(٤) شرح الطحاوية ص٢١٠ ص. المكتب الإسلامي.

وكم من عائبٍ قولًا صحيحاً ... وآفتُهُ من الفهمِ السقيمِ[١]

وقيل[٢]:

عليّ نحتُ القوافي من مقاطعها ... وما عليّ إذا لم تفهمِ البقر)

فكيف يقال في قول اللّه هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] إن حقيقة قولهم أن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال وأنه ليس فيه ما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه.

هذا حقيقة قول المتأولين، والحق: أن ما دل عليه القرآن فهو حق وما كان باطلًا لم يدل عليه والمنازعون يدعون دلالته على الباطل الذي يتعين صرفه، فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه - وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفية - فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، ولا تقدرون على سده».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية عن أهل البدع عندما تركو السنة وهدى السلف فتحوا أبواباً من البدع قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]:

وفتحتم بابين من يفتحهما ... تفتح عليه مواهب الشيطان

باب الكلام وقد نُهيتم عنه والـ ... ـباب الحريق فمنطق اليونان

فدخلتم دارين دار الجهل في الد ... نيا ودار الخزي في النيران

وطعمتم لونين لون الشك والتـ ... ـشكيك بعد فبئست اللونان

(١) هو قول لأبي الطيب المتنبي كما في ديوانه (٤/ ٢٤٦).
(٢) بيت للشاعر البحتري كما في ديوانه (٢/ ٩٥٤، ٩٥٥).
(٣) النونية (٢٣٦).

وركبتم أمرين كم قد أهلكا — من أمة في سالف الأزمان
تقديم آراء الرجال على الذي — قال الرسول ومحكم القرآن
والثاني نسبتهم إلى الألغاز والتـ — ـلبيس والتدليس والكتمان
ومكرتم مكرين لو تَمَّا لكم — لتفصمت فينا عرى الإيمان
أطفأتم نور الكتاب وسنة الـ — ـهادي بذا التحريف والهذيان

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ نتائج وخيمة:

منها: أن ذلك يستلزم أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة.

ومنها: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء مما أخبر به الرسول ﷺ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ اللّه به العباد، والقرآن هو النبأ العظيم، وهذا فتح باب الزندقة نسأل اللّه تعالى العافية.

وتحقيقاً لما بيَّنت وتمثيلًا لما قدمت أقدم نصاً للإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ليكون قولًا فاصلًا قاطعاً قاضياً على الماتريدية:

«وله يد ووجه ونفس كما ذكره اللّه تعالى في القرآن، فما ذكره اللّه تعالى في القرآن من ذكر الوجه، واليد، والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته، أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، هو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفة بلا كيف، وغضبه، ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف».

وقال: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في اللّه تعالى بشيء في ذاته، ولكن يصفه بما وصف سبحانه به نفسه».

وقال: «لا يوصف اللّه بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفات من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال: غضبه

عقوبته، ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه».

ذكر آثار السلف[١]:

١- سفيان بن سعيد الثوري (أمير المؤمنين في الحديث).

قال: «من قال: إن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ مخلوق، فهو كافر[٢].

٢- عبد اللّه بن المبارك (الإمام العلم) كان يقول: «الجهمية كفار»[٣].

٣- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب أبي حنيفة (الثقة الصدوق الفقيه).

٤- قال[٤]: «جيئوني بشاهدين يشهدان على المريسي، واللّه لأملأنَّ ظهره وبطنه بالسياط، يقول في القرآن» يعني: مخلوق.

معتمر بن سليمان، حماد بن زيد، يزيد بن زريع (محدّثون ثقات أصحاب سنة).

قال فطر بن حماد (شيخ صدوق):

٥- سألت معتمر بن سليمان، فقلت: يا أبا محمد، إمامٌ لقومٍ يقول: القرآن مخلوق، أصلّي خلفَه؟

فقال: «ينبغي أن تُضرب عنقه».

٦- قال فطر: وسألت حماد بن زيد فقلت: يا أبا إسماعيل، لنا إمام يقول:

---

(١) انظر: السنة لعبد اللّه بن أحمد (١/١٠٨ - ١٠١، ١٤، ١٨، ٢٣).

(٢) السنة لعبد اللّه بن أحمد بن حنبل (رقم ١٣) وسنده صحيح.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة رقم (١٥).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله في السنة (رقم ٥٣).

القرآن مخلوق، أصلّي خلفه؟

قال: «صل خلف مسلم أحب إليَّ».

٧- وسألتُ يزيد بن زريع فقلت: يا أبا معاوية، إمام لقوم يقول: القرآن مخلوق، أصلّي خلفه؟

قال: «لا، ولا كرامة»[١].

عبد اللَّه بن إدريس الأودي (مِن أئمة المسلمين، ثقة عابد).

قال يحيى بن يوسف الزمي (وكان ثقة عدلًا):

كنا عند عبد اللَّه بن إدريس، فجاءه رجلٌ فقال: يا أبا محمد، ما تقول في قوم يقولون: القرآن مخلوق؟ فقال: «أَمِنَ اليهود؟» قال لا، قال: «فمن النصارىِ؟» قال: لا، قال: «فمن المجوس؟» قال: لا، قال: «فمِمَّن؟» قال: من أهل التوحيد، قال[٢]:

«ليس هؤلاء مِن أهل التوحيد، هؤلاء الزنادقة، مَن زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد زعَمَ أنَّ اللَّه مخلوق، يقول اللَّه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فاللَّه لا يكون مخلوقاً، والرحمن لا يكون مخلوقاً، وهذا أصل الزنادقة، من قال هذا فعليه لعنة اللَّه، لا تجالسوهم، ولا تناكحوهم».

أبو بكر بن عياش (ثقة).

قال حمزة بن سعيد المروزي (ثقة مأمون)[٣]:

سألتُ أبا بكر بن عيّاش قلت: يا أبا بكر، قدْ بَلَغَك ما كانَ مِن أمرِ ابن علية في

---

(١) انظر كتاب السنة (٤٢) وإسناده صحيح.

(٢) إسناده صحيح أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد».

(٣) الشريعة للآجري (ص٨٤) وإسناده صحيح..

القرآن، فما تقول؟ فقال: «اسمع إليَّ ويلك: من زعمَ لك أنَّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديقٌ عدو اللَّه، لا تجالسه، ولا تكلمه».

وكيع بن الجراح (حافظ حجة):

قال: «أما الجهمي فإني استتيبه، فإن تاب وإلا قتلته»[(١)].

سفيان بن عيينة الهلالي (حجة فقيه).

قال: «القرآن كلامُ اللَّه عز وجل، من قال: مخلوق، فهو كافر، ومن شكَّ في كفره فهو كافر»[(٢)].

١٣- عبد الرحمن بن مهدي (شيخ الإمام البخاري).

قال: «من زعم أن اللَّه تعالى لم يكلم موسى صلوات اللَّه عليه يستتاب، فإن تاب وإلّا ضربت عنقه»[(٣)].

وقال: «لو كان لي من الأمر شيء لقمت على الجسر، فلا يمر بي أحدٌ إلا سألته عن القرآن، فإن قال: إنه مخلوق: ضربت رأسه ورميت به في الماء»[(٤)].

وقيل له: إنَّ الجهميّةَ يقولون: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، فقال: «إنَّ الجهميّة لم يريدوا ذا، وإنمّا أرادوا أن ينفوا أن يكون الرحمن على العرش استوى، وأرادوا أن ينفوا أن يكون اللَّه تعالى كلم موسى، وقال اللَّه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وأرادوا أن ينفوا أن يكون القرآن كلام اللَّه تعالى، أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم».

(١) إسناده صحيح: انظر السنة لعبد الله رقم (٣١).

(٢) إسناده صحيح: انظر السنة لعبد الله رقم (٢٥).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٢).

(٤) إسناده صحيح: رواه الآجري في الشريعة (ص٨٠).

١٤- يزيد بن هارون (حجة حافظ).

قال: «من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر»[١].

١٥- أبو عبيد القاسم بن سلام (ثقة فقيه).

قال: «من قال: القرآن مخلوق، فقد افترى على اللّه عزَّ وجلَّ، وقالَ عليه ما لم تقله اليهود والنصارى»[٢].

وقال: «لو أن خمسين يؤمون الناس يوم الجمعة، لا يقولون: القرآن مخلوق، يأمر بعضهم بعضاً بالإمامة، إلا أنَّ الرأس الذي يأمرهم يقول هذا، رأيتُ الإعادة، لأنَّ الجمعة إنما تثبت بالرأس»[٣].

١٦- أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (حافظ حجة)[٤].

قال: «من لم يعقد قلبه على أنَّ القرآنَ ليسَ بمخلوق، فهو خارجٌ من الإسلام»[٥].

١٧- أحمد بن عبد اللّه بن يونس (ثقة ثبت، صاحب سنة).

قال: «لا يصلي خلف من قال: القرآن مخلوق، هؤلاء كفار»[٦].

١٨- هارون بن معروف المروزي (محدّث، ثقة، خير).

قال: «من قال: القرآن مخلوق، فهو يعبد صنماً».

وقال: «من زعم أنَّ اللّه عزَّ وجلَّ لا يتكلّم، فهو يعبد الأصنام»[٧].

---

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله في السنة (٥٢).
(٢) إسناده صحيح: أخرجه الآجري في الشريعة (ص٨٢) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٢٥٣).
(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله في السنة (رقم ٧٥).
(٤) إسناده صحيح: رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص٢٦٦).
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي (٢/ ٥٢٩).
(٦) رواه أبو داود في المسائل (ص٢٦٨).
(٧) رواه عبد الله وسنده صحيح (رقم ٦٧).

يوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطي صاحب الشافعي (ثقة فقيه صاحب سنة).

قال: «من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر، قال اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] فأخبرَ اللّه عزَّ وجلَّ أنّه يخلقُ الخلقَ بـ«كُن» فمَن زعَمَ أنَّ (كن) مخلوق، فقد زعَمَ أنَّ اللّه تعالى يخلقُ الخَلقَ بخلق»[1].

١٩- يحيى بن معين (إمام الجرح والتعديل).

قال: «من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر»[2].

٢٠- إمام أهل السنة أحمد بن حنبل.

قال أبو داود: قلت لأحمد: من قال: القرآن مخلوق، أهو كافر؟ قال: «أقول: هو كافر»[3].

وقال حنبل: سمعت أبا عبد اللّه أحمد بن حنبل - وسأله يعقوب الدورقي عمَّن قال: القرآن مخلوق؟ فقال: «مَنْ زعمَ أنَّ عِلمَ اللّه تعالى وأسماءَه مخلوقة، فقد كفر يقول اللّه عز وجل: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] أفليسَ هو القرآن؟ ومن زعم أنَّ علم اللّه تعالى وأسماءه وصفاته مخلوقة، فهو كافر، لا شكَّ في ذلك، إذا اعتقد ذلك، وكان رأيه ومذهبه ديناً يتدين به، كان عندنا كافرا»[4].

وقال عبد اللّه ابنه: سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «من قال ذلك القول لا يصلي خلفه الجمعة ولا غيرها، إلّا أنّا لا ندعُ إتيانها، فإنْ صلّى رجلٌ أعادَ الصلاة»

---

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات وإسناده صحيح.
(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص٣٥٣ ط: ابن تيمية.
(٣) رواه أبو داود في المسائل (ص٢٦٢) وإسناده صحيح .
(٤) الشريعة للآجري ص ٨٤ .

يعني: خلفَ من قال: القرآن مخلوق.

وقال عبد اللَّه: سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «إذا كان القاضي جهمياً فلا تشهد عنده»[١].

وقال محمد بن يوسف بن الطباع: سمعتُ رجلًا سأل أحمد بن حنبل، فقال: يا أبا عبد اللَّه، أصلّي خلفَ من يشرب المسكر؟

فقال: لا.

قال: فأصلّي خلفَ من يقول: القرآن مخلوق؟

فقال: سبحان اللَّه، أنهاك عن مسلم، وتسألني عن كافر؟»[٢].

وقال صالح ابنه عنه: «من زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد كفر، ومن زعم أن أسماء اللَّه مخلوقة كفر، لا يصلي خلف من قال: القرآن مخلوق، فإن صلّى رجلٌ أعاد»[٣].

٢١- هارون بن موسى الفروي.

قال: «لم أسمع أحداً من أهل العلم بالمدينة وأهل السنن إلّا وهم ينكرون على من قال: القرآن مخلوق، ويكفرونه».

قال هارون: «وأنا أقولُ بهذه السنة»[٤].

٢٢- أبو حاتم محمد بن إدريس، وأبو زرعة عبيد اللَّه بن عبد الكريم الرازيان.

قالا: «ومن زعم أن القرآن مخلوق، فهو كافر باللَّه العظيم كفراً ينقل عن

(١) أخرجه عبد الله ابنه في السنة (٦).
(٢) الشريعة للآجري ص ٨١ وإسناده صحيح.
(٣) رواه صالح بن الإمام أحمد في المحنة (ص٦٦ - ٦٧).
(٤) أخرجه الآجري في الشريعة بإسناد صحيح (ص٨٧).

الملة، ومن شكَّ في كفره ممَّن يفهم فهو كافر»[١].

٢٣- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (إمام الأئمة).

قال: «القرآن كلامُ اللَّه غير مخلوق: فمن قال: إنَّ القرآن مخلوق فهو كافر باللَّه العظيم، لا تقبل شهادته، ولا يعاد إن مرض، ولا يصلّى عليه إنْ مات، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويستتاب، فإن تاب، وإلّا ضربت عنقه»[٢].

٢٤- محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (الفقيه الحجّة المفسر).

قال القاضي أحمد بن كامل: سمعت أبا جعفر محمد بن جرير الطبري - مالا أحصي - يقول: «من قال: القرآن مخلوق، معتقداً له، فهو كافر حلالُ الدم والمال، لا يرثه ورثته من المسلمين، يستتاب، فإن تاب وإلّا ضربت عنقه».

فقلت له: عمَّن لا يرثه ورثته من المسلمين؟

قال: «عن يحيى القطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي».

قيل للقاضي ابن كامل: فلمن يكون ماله؟ قال: فيئاً للمسلمين[٣].

٢٥- الإمام البخاري أبو عبد الله: (جبل الحفظ إمام الدنيا في فقه الحديث).

قال: نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أضلَّ في كفرهم - يعني الجهمية - وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

ما أبالي صليتُ خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى ولا يُسلَّم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا تؤكل ذبائحهم[٤].

---

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٧٨) وإسناده صحيح.
(٢) أخرجه أبو عثمان الصابوني وإسناده صحيح.
(٣) إسناده صحيح أخرجه ابن الطبري في السنة (٥١٤).
(٤) انظر خلق أفعال العباد (رقم ٣٥ ورقم ٥٣).

قلت:

وما أجمل قول العلامة القحطاني وهو أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي السلفي حيث يقول في النونية السلفية وعمن قال إن القرآن مخلوق أو عبارة أو حكاية (ص١٤):

مَنْ قال إن الله خالق قوله   فقد استحلَّ عبادة الأوثان

مَنْ قال فيه عبارةٌ وحكايةٌ   فغدا يُجرَّع من حميم آنِ

مَن قال أن حروفه مخلوقة: فالعنة ثم اهجره كل أوان

لا تلق مبتدعاً ولا متزندقاً   إلا بعبسة مالك الغضبان

قلت:

وما أعظم وصايا السلف في الرجوع والتمسك بالكتاب والسنة أو كما سماهُ الصحابي الجليل أُبي بن كعب السبيل والسنة قال ﷺ: «عليكم بالسبيل والسنة فإنه ما على الأرض من عبد على السبيل والسنة ذكر اللّه، ففاضت عيناه من خشية ربه، فيعذبه الله أبداً.

وما على الأرض من عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعرَّ جلده من خشية الله إلا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك إذا أصابتها ريحٌ شديدة، فتحاتّ عنها ورقها، إلا حطَّ اللّه عنه خطاياه، كما تحاتّ عن تلك الشجرة ورقها.

وإن اقتصاداً في سبيلٍ وسُنَّةٍ خيرٌ من اجتهادٍ في خلافِ سبيلٍ وسنة، فانظروا أن يكون عملكم - إن كان اجتهاداً أو اقتصاداً - أن يكونَ على منهاجَ الأنبياء وسنَّتهم»[١].

(١) إسناده جيد: أخرجه ابن المبارك في الزهد (٨٧) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٢ - ٢٥٣) واللكائي في «شرح أصول الاعتقاد (١/ ٥٩ - ٦٠) رقم ١٠ .

قلت:

وفي هذا الأثر الثابت يتبين مدى تمسك الصحابة بهدي النبي ﷺ.

* * *

عبد الله بن كُلاب لم يكن على طريق السلف

قد أبعد المؤلفان النجعة في قولهم: «أن ابن كلاب لم يكن مخالفاً للسلف»

قال المؤلفان: ونحن قد أثبتنا في الحديث حول القضية الثانية أن ابن كلاب لم يكن مخالفاً للسلف بل هو منهم وعلى طريقهم وسالكٌ لمسلك التفويض كما مر من قول الحافظ ابن حجر في الرد على ابن النديم حين وصف ابن كلاب بأنه من الحشوية، قال: (يريد من يكون على طريق السلف في ترك التأويل ويقال لهم المفوضة) اهـ (لسان الميزان ٣/ ٢٩١)، وهذا كافٍ في الردِّ لمن تأمل وأنصف» اهـ.

ونحن قد أثبنا في الحديث حول القضية الثانية أن ابن كلاب لم يكن مخالفاً للسلف!! بل هو منهم» اهـ.

قلت:

هذا قول ساقط وكلام بعيد عن التحقيق العلمي بل هو مخالف للسلف، وإن قيل: هاتوا حققِّوا لم يحققوا.

فإن ابن كلاب هو أول من قال ببدعة الكلام النفسي، هذه البدعة التي لم تعرف عبر القرون والأعصار ولا في الأمصار.

وقد أنكر عليه أهل السنة والجماعة جميعاً ثم دبَّت هذه البدعة إلى الماتريدية وزملائهم الأشعرية (انظر كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ٤١٤، ومجموع الفتاوى ٧/ ٤٢٣).

أقوال عبد اللَّه بن كلاب:

قوله في أسماء وصفات الباري:

يثبت ابن كلاب الأسماء والصفات.

قال أبو الحسن الأشعري:

قال عبد اللَّه بن كلاب:

لم يزل اللَّه تعالى عالماً قادراً حياً.

المؤاخذات على عقيدة ابن كلاب:

١- ابن كلاب ينفي من صفات اللَّه عز وجل ما يتعلق بمشيئة سبحانه وتعالى وإرادته بناء على نفي حلول الحوادث بذات اللَّه جل وعلا وهو بهذا الانحراف والمخالفة لمذهب السلف قد وافق المعتزلة على هذا الأصل المقرر عندهم المبني على دليل حدوث الأجسام وهو أن من قامت به الحوادث لا يخلو منها، فَنَفوا جميع الصفات عن اللَّه تعالى بناء على ذلك. أما ابن كلاب فقد خالفهم فأثبت للَّه الصفات الذاتية والمعنوية وجعلها أزلية، ونفى الصفات الاختيارية لموافقته لهم على هذا الأصل.

٢- قال بأزلية الصفات كلها دون أن يفرق بين صفات الذات وصفات الفعل، فيجعل صفات الرضا والسخط والمحبة والكرم والجود أزلية كالسمع والبصر والحياة حتى لا يفهم منها ما يدل على الصفات الاختيارية له تعالى.

قلت:

والدليل بل الأدلة على مخالفة ابن كلاب للسلف:

أنه كان في زمن الإمام العلم السلفي أبو بكر بن خزيمة علمان من أعلام الكلابية.

١- أبو علي الثقفي محمد بن عبد الوهاب النيسابوري شيخ خراسان الشافعي الواعظ وكان من أخص تلامذة ابن خزيمة.

قال عنه الحافظ الذهبي (السير ١٥/ ٢٨٢):

ومع علمه وكماله خالف الإمام ابن خزيمة في مسائل التوفيق والخذلان ومسألة الإيمان ومسألة اللفظ فألزم البيت ولم يخرج منه إلى أنْ مات وأصابه في ذلك محن.

٢- الثاني:

الإمام الحافظ أبو بكر الصبغي أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي كان يخلف الإمام ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة.

وكان الصبغي كذلك من أخص تلامذة أبي بكر ابن خزيمة.

لكنهما مع إثباتهما للصفات كما يُثبتها إلا أنهما يقولوان بقول ابن كلاب: إن اللّه لا يتكلم إذا شاء متى شاء وإنما كلامه أزلي، فلما علم بذلك ابن خزيمة ثارت ثائرته وغضب عليهم وعلى مَنْ معهم ممن يقول بقولهم، حدثت بينه وبينهم وقائع اسْتُتيبوا فيها من قولهم، وهي قصة طويلة ذكرها الحاكم في تاريخ نيسابور ونقل بعض أحداثها شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي. (انظر درء التعارض ٨/ ٧٧، والسير ١٤/ ٣٧٧).

قال: **بالموافاة** وهو أن اللّه سبحانه لم يَزَلْ راضياً عمن يموت مؤمناً وإنْ كان أكثر عمره كافراً، ساخطاً على مَنْ يعلم أنه يموت كافراً وإن كان أكثر عمره مؤمناً، ومعنى ذلك أن اللّه لا يرضى عن المؤمن - الذي كان كافراً - بعد سخطه عليه لئلا يقال: «إن اللّه حدث له أمر لم يكن موجوداً قبل».

٤- قول ابن كلاب في القرآن العظيم:

قال ابن كلاب بأزلية الكلام وأنه قائم باللّه كالعلم والقدرة وأنه ليس بحروف.

ذكر ذلك الاعتقاد أبو الحسن الأشعري عنه.

قال الأشعري: قال عبد اللّه بن كلاب:

إن اللّه سبحانه لم يزل متكلماً وأن كلام اللّه سبحانه صفة له قائمة به، وأنه قديم بكلامه وأن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به والقدرة قائمة به وهو قديم بعلمه وقدرته، وأن الكلام ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير وأنه معنى واحد باللّه عز وجل.

قلت: هذا معتقد ابن كلاب في كتاب اللّه عز وجل وقد تبين أن ابن كلاب خالف السلف وانحرف عنهم في أعظم مسألة وهي كلام اللّه جل وعلا وصرح ابن كلاب بأن القرآن العظيم حكاية عن كلام اللّه تعالى أما أبو الحسن الأشعري منع «حكاية عن كلام اللّه وقال: القرآن عبارة عن كلام اللّه. (انظر التسعينية ص٨٧، ومجموع الفتاوى ١٢/ ٢٧٢، ومختصر الصواعق ٢/ ٢٩٠، والمجرد لابن فورك الأشعري ص٦٠).

وابن كلاب ينكر أن يتكلم اللّه بصوت ويقول:

«إن ما نسمع التالين يتلونه هو عبارة عن كلام اللّه عز وجل وأن موسى عليه السلام سمع اللّه متكلماً بكلامه وأن معنى قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

معناه حتى يفهم كلام اللّه ويحتمل على مذهبه أن يكون معناه حتى يسمع التالين يتلونه!! (انظر المقالات ص ٥٨٥).

قلت:

هذا القول والرأي من ابن كلاب مبتدع خالف مذهب السلف وهو:

١- إنكاره أن كلام اللّه يكون بصوت.

٢- وقال بأن كلام اللّه معنى واحد.

٣- وأن القرآن العظيم عبارة عن كلام اللّه تعالى.

٤- قال السبكي في ترجمته لابن كلاب:

ثم زاد وأبو العباس القلانسي على سائر أهل السنة

لا يتصف بالأمر والنهي والخبر في الأزل لحدوث هذه الأمور وقدم الكلام النفسي وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال فألزمهما أئمتنا أن يكون القدْر المشترك موجوداً بغير واحد من خصوصياته. اهـ

قلت:

فابن كلاب كان من أقواله إن هذا القرآن الذي يتلوه التالون هو حكاية عن كلام اللّه وليس هو القرآن الذي تكلم اللّه به.

قال ابن عبد البر: «وأنكر ذلك أصحاب الشافعي وقالوا: هذا قول فاسد»[(١)].

ولقد بيَّن الإمام الحافظ أبو نصر السجزي انحراف ابن كلاب عن عقيدة السلف في مقدمته كتابه الماتع (الرد على من أنكر الحرف والصوت ص٨١ - ٨٢):

قال: اعلموا - أرشدنا اللّه وإياكم - أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالردِّ على المعتزلة وهو معهم - بل أخس حالًا منهم في الباطن.

وقال أبو نصر رَحِمَهُ اللَّهُ:

فلما نَبَغَ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يُخبرون أصول السنة ولا ما كان السلف عليه ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك زعماً منهم أنها أخبار آحاد وهي لا تُوجب علماً وألزمتهم المعتزلة أن

(١) الانتقاء ص ١٦٥ .

الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصَوْت ويدخله التعاقب والتأليف وذلك لا يوجد في الشاهد إلا لحركة وسكون ولابد له من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات اللّه ذات اللّه، لأن ذات اللّه سبحانه لا توصف بالاجتماع والافتراق والسكون، وحكم الصفة الذاتية حكم الذات.

قالوا:

فعلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف إلى اللّه سبحانه خلق له أحدثه وأضافه إلى نفسه، كما تقول: عبد اللّه وخلق اللّه وفعل اللّه.

فضاق بابن كُلَّاب وأضرابه النَّفَسُ عند هذا الإلزام لقلة معرفتهم بالسنن وتركهم قبولها وتسليهم العنان إلى مجرد العقل فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر، وقالوا للمعتزلة:

الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يُسَمَّى ذلك كلاماً على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه، وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلم» اهـ.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

لا خلاف بين الناس أن أول من أحدث هذا القول في الإسلام أبو محمد عبد اللّه بن سعيد بن كُلَّاب البصري:

واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري ومن نصر طريقتهما وكانا يخالفان المعتزلة، ويوافقان أهل السنة في جُمل أصول السنة ولكن لتقصيرهما في علم السنة وتسليمهما للمعتزلة أصولًا فاسدة، صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السنة وإن كان لم يوافقا المعتزلة مطلقاً.

قلت:

كل من أعرَض عن هدى السلف واعتقد خلاف ذلك لابد وأن يقع في البدعة.

ولقد بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة[١]:

أن عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاب سلم للمعتزلة هذا الأصل الذي ابتدعوه - وهو قولهم بدليل الأعراض وحدوث الأجسام - فاحتاج لذلك أن يقول إن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا نادى موسى حقيقة حين جاء الطور، بل ولا يقوم به نداء حقيقي».

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]:

أبو محمد عبد اللَّه بن سعيد بن كُلَّاب البصري: الذي صنف مصنفات ردَّ فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهو من متكلمة الصفاتية، **وطريقته يميل فيها إلى مذهب أهل الحديث والسنة، لكن فيها نوع من البدعة**، لكونه أثبت قيام الصفات بذات اللَّه، ولم يثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته، ولكن له في الرد على الجهمية - نفاة الصفات والعلو من الدلائل والحجج وبسط القول ما بيَّن به فضله في هذا الباب، وإفساده لمذاهب نفاة الصفات بأنواع من الأدلة والخطاب.

وصارَ ما ذكره معونةً ونصيراً وتخْليصاً من شبههم لكثير من أولي الألباب، حتى صار قدوةً وإماماً لمن جاء بعده من هذا الصنف الذين أثبتوا الصفات وناقضوا نفاتَها وإنْ كانوا قد أشركوهم في بعض أصولهم الفاسدة التي أوجبت فسادَ بعض ما قالوه من جهة المعقول ومخالفته لسنة الرسول ﷺ.

وقال شيخ الإسلام مبيناً أن ابن كُلَّاب ناظر المعتزلة بطرق قياسية ووافقهم في بعض أصولهم.

---

(١) (٣١٢/١ - ٣١٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٦٦/١٢، ٣٦٧).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]:

لكن لما حدَّث أبو محمد بن كُلَّاب وناظر المعتزلة بطريق قياسية سلَّم لهم فيها أُصولًا هم واضعوها من امتناع تكلُّمِهِ تعالى بالحروف وامتناع قيام الصفات الاختيارية بذاته مما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال والكلام وغير ذلك لأن ذلك يستلزم أنه لم يخل من الحوادث وما لم يخل الحوادث فهو حادثٌ - اضطره ذلك إلى أن يقول:

ليس كلام اللَّه إلا مجرد المعنى وأن الحروف ليست من كلام اللَّه وتابعه على ذلك أبو الحسن الأشعري.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وصار هؤلاء مخالفين لأئمة السنة والحديث في شيئين:

أحدهما أن نصف القرآن من كلام اللَّه!!

والنصف الآخر ليس من كلام الله!! بل خلقه الله في الهواء أو في اللوح المحفوظ أو أحدثه جبريل أو محمد ﷺ!

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كان الناس قبل أبي محمد بن كُلَّاب صنفين:

فأهل السنة والجماعة يُثبتون ما يقوم باللَّه تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها.

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا.

فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٦).

وقدرته من الأفعال وغيرها ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري.

انظر موافقه صريح المعقول لصحيح المعقول لشيخ الإسلام (٢/ ٤ - ٥) على هامش كتاب منهاج السنة النبوية.

قلت:

بعد إيراد هذه النقول من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن كلاب والأشاعرة في مخالفتهم لمذهب السلف لا يسع طالب العلم وباغي الحق إلا أن يستسلم ويخضع وينصاع لكلام لعلماء السلف ولا يركب شططاً ويتبع هواه فإن الرجوع إلى الحق والتَّحلي بالإنصاف خلق المسلم.[١].

* * *

(١) راجع رسالتي «الإنصاف سبيل الرشد والإئتلاف».

جهل علماء الأشاعرة بحديث النبي وبمذهب السلف وآثاره

إن المتتبع والراصد لأحكام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأئمة أهل الكلام من الأشاعرة والماتريدية يجد أن حكمه عليهم هو قلة معرفتهم بسنة النبي ﷺ وأحاديثه الصحيحة وبمذهب السلف.

ولم تكن أحكام شيخ الإسلام تنطلق من جهل مذهب الأشاعرة وعدم قراءة كتب القوم.

بل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اطلاع واسع ومعرفة تامة وخبرة ودراية بدقائق مذهب الأشعرية واستيعاب رائع عجيب لأقوالهم ومقالاتهم.

وجاء نقد شيخ الإسلام لمذهب الأشاعرة مبنياً على قراءة وتفحص وتتبع وتوثق من كتب الأشاعرة أنفسهم أي من أئمة الأشاعرة الكبار.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يُبين جهل الأشاعرة بسنة النبي ﷺ وأحاديثه قال: «فإن فرض أن أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب، وأمثالهم، ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلًا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب»(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأما المتأخرون الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم، ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، بل هم في كثير مما يتكلمون به في العلم ويعملون به لا يعرفون طريق الصحابة والتابعين في ذلك - من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف - فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنونه من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرها، فتارة يحكون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين، طائفة، أو طائفتين، أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف، والأول كثير في مسائل أصول الدين وفروعه، كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحكون إجماعاً ونزاعاً ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البتة، بل قد يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم، كما تجد ذلك في مسائل أقوال اللَّه وأفعاله وصفاته، مثل مسألة القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك»[(١)].

وقال أيضاً في معرض نقده لكتب الأشعري والشهرستاني والنوبختي وأبي عيسى الوراق مثل كتاب التمهيد والشامل والإرشاد ونهاية إقدام العقول والمواقف: «والقول الذي جاء به الرسول، وكان عليه الصحابة والتابعون أئمة المسلمين لا يعرفونه ولا يذكرونه، بل وكذلك في كتب الأدلة والحجج التي يحتج بها المصنف للقول الذي يقول: إنه الحق، تجدهم يذكرون في الأصل العظيم قولين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، وينصرون أحدها، ويكون كل ما ذكروه أقوالًا فاسدة، مخالفاً للشرع والعقل، والقول الذي جاء به الرسول - وهو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول - لا يعرفونه، ولا يذكرونه، فيبقى الناظر في كتبهم حائراً ليس فيما ذكروه ما يهديه ويشفيه،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥).

ولكن قد يستفيد من رد بعضهم على بعض علمه ببطلان تلك المقالات كلها، وهذا موجود في عامة كتب أهل الكلام والفلسفة، متقدميهم ومتأخريهم إلى كتب الرازي والآمدي ونحوهما»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد تدبرت كتب الاختلاف التي يذكر فيها مقالات الناس، إما نقلًا مجرداً، مثل كتاب المقالات لأبي الحسن الأشعري وكتاب الملل والنحل للشهرستاني، ولأبي عيسى الوراق، أو مع انتصار لبعض الأقوال - كسائر ما صنفه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم - فرأيت عامة الاختلاف الذي فيها من الاختلاف المذموم، وأما الحق الذي بعث اللّه به رسوله وأنزل به كتابه، وكان عليه سلف الأمة، فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف، بل يذكر أحدهم في المسألة عدة أقوال، والقول الذي جاء به الكتاب والسنة لا يذكرونه، وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكرونه، بل لا يعرفونه، ولهذا كان السلف والأئمة يذمون هذا الكلام، ولهذا يوجد الحاذق المنصف الذي غرضه الحق في آخر عمره يصرح بالحيرة والشك، إذ لم يجد في الاختلافات التي نظر فيها وناظر ما هو حق محض، وكثير منهم يترك الجميع ويرجع إلى دين العامة الذي عليه العجائز والأعراب، كما قال أبو المعالي وقت السياق: لقد خضت البحر الخضم وكذلك أبو حامد والشهرستاني»[٢].

ويبين شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن كثيراً من الأشاعرة لا يعرف حقيقة الإسلام ولا مذهب السلف فيقع في تناقض واضطراب فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكثير من أهل الكلام في كثير مما ينصره لا يكون عارفاً بحقيقة دين الإسلام

---

(١) درء التعارض (٩/ ٦٧ - ٦٨).

(٢) منهاج السنة (٥/ ٢٦٨).

في ذلك، ولا ما جاءت به السنة، ولا ما كان عليه السلف، فينصر ما ظهر من قولهم بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة، بل بمآخذ أخر قد تلقوها عن غيرهم من أهل البدع، فيقع في كلام هؤلاء من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله»[١].

ويضرب شيخ الإسلام أمثلة لجهل وقصور أئمة الأشاعرة بمذهب السلف ولاسيما صفة الكلام لرب الأنام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها، والمتكلم المعروف من قام به الكلام، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته، ولهذا يوجد كثير من المتأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الإسلام الأقوال التي يعرفونها، وأما القول المأثور عن السلف والأئمة الذي يجمع الصحيح من كل فلا يعرفونه، ولا يعرفون قائله، فالشهرستاني صنف الملل والنحل وذكر فيها من مقالات الأمم ما شاء اللّه، والقول المعروف عن السلف والأئمة لم يعرفه ولم يذكره، والقاضي أبو بكر، وأبو المعالي، والقاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني، وأبو الحسين البصري، ومحمد بن الهيصم، **ونحو هؤلاء من أعيان الفضلاء المصنفين**، تجد الواحد منهم يذكر في مسألة القرآن أو نحوها عدة أقوال للأئمة، ويختار واحداً منها، والقول الثابت عن السلف والأئمة كالإمام أحمد ونحوه من الأئمة لا يذكره الواحد منهم»[٢].

وانتقد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبا الحسن الأشعري:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٥).
(٢) در التعارض (٢/ ٣٠٧).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لا ريب أن الأشعرية إنما تعلموا الكتاب والسنة من أتباع الإمام أحمد ونحوه بالبصرة وبغداد، فإن الأشعري أخذ السنة بالبصرة عن زكريا بن يحيى الساجي، وهو من علماء أهل الحديث المتبعين لأحمد ونحوه، ثم لما قدم بغداد أخذ عمن كان بها، ولهذا يوجد أكثر ألفاظه التي يذكرها عن أهل السنة والحديث إما ألفاظ زكريا بن يحيى الساجي التي وصف بها مذهب أهل السنة، وإما ألفاظ أصحاب الإمام أحمد وما ينقل عن أحمد ورسائله الجامعة في السنة، **وإلا فالأشعري لم يكن له خبرة بمذهب أهل السنة وأصحاب الحديث، وإنما يعرف أقوالهم من حيث الجملة، لا يعرف تفاصيل أقوالهم وأقوال أئمتهم، وقد تصرف فيما نقله عنهم باجتهاده في مواضع يعرفها البصير، وأما خبرته بمقالات أهل الكلام فكانت خبرة تامة على سبيل التفصيل**، ولهذا لما صنف كتابه في مقالات الإسلاميين ذكر مقالات أهل الكلام واختلافهم على التفصيل، وأما أهل السنة والحديث فلم يذكر عنهم إلا جملة مقالات مع أن لهم في تفاصيل تلك من الأقوال أكثر مما لأهل الكلام. وذكر الخلاف بين أهل الكلام في الدقيق فلم يذكر النزاع بين أهل الحديث في الدقيق»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتاب الأشعري المقالات:

«ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات المختلفين في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وتفصيلها ما لم يذكره غيره، وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم، وليس في جنسه أقرب إليهم منه، ومع هذا نفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة وقال به الصحابة والتابعون لهم بإحسان في القرآن والرؤية والصفات والقدر وغير ذلك

---

(١) التسعينية ص١٠٣١ .

من مسائل أصول الدين ليس في كتابه وقد استقصى ما عرفه من كلام المتكلمين، وأما معرفة ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة وآثار الصحابة فعلم آخر لا يعرفه أحد من هؤلاء المتكلمين المختلفين في أصول الدين، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها متفقين على ذم أهل الكلام»[١].

قلت: وانتقد شيخ الإسلام ابن فورك، والقاضي أبا يعلى والقشيري لجهلهم بالأحاديث الصحيحة قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأويل الجميع، كما فعل بشر المريسي، ومحمد بن شجاع الثلجي وأبو بكر ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث»، حتى أنهم يتأولون حديث عرق الخيل، وأمثاله من الموضوعات»[٢]!!

ويقول عن القاضي أبي يعلى الحنبلي: «وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في أبطال التأويلات رداً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة»، ويقول عن القشيري: «إن ما يوجد في «الرسالة» وأمثالها من كتب الفقهاء والصوفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبي ﷺ وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع وغالب أبواب الرسالة فيها الأقسام الثلاثة»[٣].

وانتقد شيخ الإسلام الجويني وكتابه «نهاية المطلب في دراية المذهب».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغنى عنها في

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٧٥).
(٢) در التعارض (٥/ ٢٣٦).
(٣) الاستقامة (٢/ ٦٩).

ذلك، فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلًا عظيماً بأصول الإسلام، واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبة عمره: «نهاية المطلب في دراية المذهب» ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلى حديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره»[١].

وقال عنه الذهبي: كان مع فَرْط كافة وإمامته والفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به، لا متناً ولا إسناداً[٢].

وانتقد الغزالي الذي صرح قائلًا عن نفسه بضاعتي في علم الحديث مزجاه، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأبو حامد ليس له من الخبرة بالآثار النبوية والسلفية ما لأهل المعرفة بذلك، الذين يميزون بين صحيحه وسقيمه، ولهذا يذكر في كتبه من الأحاديث والآثار الموضوعة والمكذوبة ما لو علم أنها موضوعة لم يذكرها»، ويقول عنه أيضاً: بعد ذكره لطريقة الصحابة والتابعين والتابعين لهم بإحسان من أهل الحديث والسنة كانوا معظمين لهم: «فهؤلاء الذين هم أفضل الخلق من الأولين والآخرين لم يذكرهم أبو حامد، وذلك لأن هؤلاء لا يعرف طريقهم إلا من كان خبيراً بمعاني القرآن خبيراً بسنة رسول اللّه ﷺ، خبيراً بآثار الصحابة، فقيهاً في ذلك عاملًا بذلك، وهؤلاء هم أفضل الخلق من المنتسبين إلى العلم والعبادة، وأبو حامد لم ينشأ بين من كان يعرف طريقة هؤلاء، ولا تلقى عن هذه الطبقة، ولا كان خبيراً بطريقة الصحابة والتابعين، بل كان يقول عن نفسه: أنا مزجى البضاعة في الحديث، ولهذا يوجد في كتبه من الأحاديث الموضوعة والحكايات الموضوعة ما لا يعتمد عليه من له علم بالآثار»[٣]،

---

(١) التسعينية ص ٩٢٣ .
(٢) السير (١٨/ ٤٧١).
(٣) العقيدة الأصفهانية ص ١٦٥ ط الرشد.

ولجهل الغزالي والرازي بمذهب السلف اعتمد عليه الأخير في نقل مذهب السلف في الصفات وأنه إما التأويل وإما التفويض.

وانتقد شيخ الإسلام الشهرستاني، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والشهرستاني لا خبرة له بالحديث وآثار الصحابة والتابعين، ولهذا نقل في كتابه هذا ما ينقل من اختلاف غير المسلمين واختلاف المسلمين، ولم ينقل مع هذا مذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في الأصول الكبار، لأنه لم يكن يعرف هذا وهو وأمثاله من أهل الكلام»[١].

وانتقد الفخر الرازي قال عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ليس في كتبه - وكتب أمثاله - في مسائل أصول الدين الكبار القول الصحيح الذي يوافق المنقول والمعقول، الذي بعث اللَّه به الرسول، وكان عليه سلف الأمة وأئمتها، بل يذكر بحوث المتفلسفة الملاحدة»[٢]، ويقول عنه أيضاً: «والرازي لم يكن له خبرة بأقوال طوائف المسلمين»[٣]، بل إنه يذكر في تفسيره أحياناً أقوالًا كلها باطلة ولا يذكر القول الحق.

قلت:

بعد هذا التحقيق الرائع الماتع والقول الفصل في بيان جهل أئمة الأشعرية بمذهب السلف وأنهم لا يُميزون اعتقاد السلف من غيره من الاعتقادات الكاسدة، والعجب أن أئمة الأشعرية المحققين يذكرون في كتبهم.

اعتقاد سائر الطوائف والفرق كالمعتزلة وغيرهم أما اعتقاد السلف وأصول الطريقة السلفية وإذا ذكروه فهو على سبيل أنهم كانوا من أهل التفويض لا

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٣١٩).
(٢) النبوات ص ٥٥ ط. السلفية.
(٣) منهاج السنة (٢/ ٣٩١).

يدركون معاني الصفات.

وهذا جهل واضح بمذهب السلف وهو جهل على السلف فلا ريب بأن السلف كانوا أعظم الناس تدبراً ومعرفة وفهماً واستنباطاً لآيات القرآن العظيم وأحاديث النبي ﷺ في ذكر صفات الرب العظيم الشأن.

وما أروع كلام شيخ الإسلام رحمه الله واصفاً طريقة السلف رحمهم اللّه في ذكر صفات الباري[١]:

«ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظراً وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول وقال عن الفرق الضالة فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب مخالفين للكتاب وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

* * *

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠١).

قول الأشاعرة في التحسين والتقبيح العقليين[١]

يعتقد الأشاعرة أن العقل لا يدل على حُسن ولا قبح ولا شر قبل ورود الشرع ومجيئ الرسول ﷺ ويُعرف الحسن والقبح والشر من الشرع فالأشعرية نفت إدراك الحسن والقبح بالعقل فعندهم الحسن ما أمر به الشرع.

قال أبو الحسن الأشعري:

«وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه كلها ما نهاهم عنه وزجرهم عن فعله، وأن الحسن ما أمرهم به وندبهم إلى فعله أو أباحه لهم».

وكان يقول:

«إن الواجبات كلها سمعية، والعقل لا يوجب شيئاً ولا يقتضي تحْسيناً وتقبيحاً فمعرفة اللّه تعالى بالعقل تحصل وبالسمع تجب»[٢].

---

(١) يطلق الحسن والقبح بثلاثة اعتبارات:
الاعتبار الأول: بمعنى ملائمة الطبع ومنافرته، فما لاءم الطبع فهو حَسَن كإنقاذ الغريق، وما نافر الطبع فهو قبيح كاتهام البريء.
الاعتبار الثاني: بمعنى الكمال والنقص، فالحسن ما أشعر بالكمال كصفة العلم، والقبيح ما أشعر بالنقص كصفة الجهل.
والحسن والقبح بهذين الاعتبارين: لا خلاف أنهما عقليان، بمعنى أن العقل يستقل بإدراكهما من غير توقف على الشرع.
والاعتبار الثالث: بمعنى المدح والثواب والذم والعقاب.
والحسن والقبح بهذا الاعتبار محل نزاع بين الطوائف كما سيأتي.

(٢) انظر رسالة إلى أهل الثغر ص ٨٤ للأشعري.

قلت:

وهذا القول زاده إيضاحاً وتفصيلًا المؤسس الثاني للمذهب الأشعري أبو بكر ابن الطيب الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال إن الحسن والقبح صفتان زائدتان عن الوجود فالموجود من حيث هو موجود ليس تحسن ولا قبيح، وصرَّح بأن اللَّه جل وعلا لو أمرنا بالمعاصي والسيئات لصارت تلك الأعمال طاعات مستحسنات بدلًا من كونها معاصي[١].

وكذلك بيَّن البغدادي:

أن الفعل لا يسمى طاعة أو معصية إلا بعد ورود الشرع وأنه يجوز أنْ يَرِدَ الشرع بإباحة المحرمات أو بتحريم المباحات[٢].

وقال الغزالي مؤيداً[٣]:

وصرح كذلك الجويني بأن العقل لا يؤخذ منه ولا يدل على حسن وقبح.

قال الجويني:

العقل لا يدل على حُسْن شيء ولا قبحه في حكم التكليف وإنما يتلقىٰ التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع[٤].

وكذلك صرح الشهرستاني الأشعري:

بأن مذهب الأشاعرة هو أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من اللَّه شرعاً بمعنى أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حسناً أو

---

(١) انظر التمهيد لأبي بكر الباقلاني ص ٣٨٦ .
(٢) أصول الدين ١٤٩، وانظر: ص٢٤ - ٢٨ .
(٣) انظر اللمع لأبي الحسن الأشعري ص ١١٧، والمواقف للأيجي ص ٣٢٧ .
(٤) انظر الإرشاد للجويني ص ٢٢٨ .

قبحاً، فالحسن ما ورد الشرع بتحسينه والقبح على عكس ذلك.

وبيَّن الإيجي أن العقل لا يحكم له في الحسن والقبح.

القبيح ما نهى عنه شرعاً والحسن بخلافه ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك عائداً إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع بل الشرع هو المثبت له والمبين ولو عكس القضية فحسَّن ما قبَّحه وقبَّح ما حسنه لم يكن ممتنعاً[١].

ثم أورد الإيجي قول المعتزلة ورد عليه ردوداً أولها:

«إن العبد مجبور في أفعاله وإذا كان كذلك لم يحكم للعقل فيها بحسن ولا قبح اتفاقاً.

بيانه: إن العبد إن لم يتمكن من الترك، فذلك هو الجبر وإن تمكن، ولم يتوقف على مرجح بل صدر عنه تارة ولم يصدر عنه أخرى، من غير سبب كان ذلك اتفاقياً، وإن توقف على مرجح لم يكن ذلك من العبد، وإلا تسلسل ووجب الفعل عنده، وإلا جاز معه الفعل والترك، فاحتاج إلى مرجح آخر تسلسل، فيكون اضطرارياً وعلى التقادير فلا اختيار للعبد فيكون مجبوراً».

والجواب من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إن هذا التقسيم باطل مخالف للشرع والعقل والحس لأنه يلزم منه التسوية بين الفعل الاضطراري والفعل الاختياري وهذا خلاف ما تقضي به الضرورة، بل (هو باطل بالضرورة والحس والشرع)[٢].

الوجه الثاني: إن الإيجي سلَّم بأن الفعلين الاتفاقي والاضطراري لا يكونان

---

(١) انظر المواقف للإيجي ص ٣٢٣ .

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/ ٢٥).

حسنين ولا قبيحين عقلًا، فيقال له: يلزم من هذا التقسيم إبطال الحسن والقبح الشرعيين كذلك لأن فعل العبد لا يخلو من أن يكون ضرورياً أو اتفاقياً[١].

الوجه الثالث: إن هذا التقسيم يعلم الأشاعرة بطلانه، فهم يقولون عن الفعل الواقع بلا مرجح: إنه اختياري.

وعن الفعل المكلف الواجب وإن لم يقع بقدرة مؤثرة منه فيه: إنه لا يخرج عن كونه اختيارياً! فكان الواجب إذاً عدم إيراد هذه الحجة، فإن قالوا: هي إلزامية، فجوابهم أننا لا نلتزم بشيء مما ذكروه.

٢- الحجة الثانية: «قالوا: إن الكذب لو كان قبيحاً لذاته، لوجب أن يكون كذلك في كل صوره، كالكذب لإنجاء نبي، ومعلوم أن الكذب هنا واجب، فلزم أن يكون حسناً، ومثل ما قيل في قول الكذب كذلك يقال في الفعل كالقتل، فإنه قد يكون حسناً كالقصاص، وقد يكون قبيحاً إذا كان ظلماً، فلزم من هذا أنه لا حسن ولا قبح ذاتيين يدركهما العقل».

فهذا تقرير هذا المسلك، وهو من أفسد المسالك لوجوه:

منها: أن المراد من كون الفعل حسناً أو قبيحاً لذاته أو لصفته، هو كونه منشأ للمصلحة والمفسدة، وترتيب المصلحة والمفسدة على الفعل كترتيب المسببات على أسبابها المقتضية لها[٢].

وقد علم أنه لابد من وجود شروط وانتفاء موانع اقتضاء الأسباب لمسبباتها فإذا تخلف شرط أو وجد مانع ما نتج شيء فكذلك يقال هنا إن الكذب قبيح ولكن وجد مانع هنا من الحكم بقبحه في حالة معينة وهو المصلحة الراجحة وهكذا يقال

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ولم نَعْنِ به أن ذلك الحسن أو القبح يقوم بحقيقة لا ينفك عنها بحال، ومن ههنا غلط علينا المنازعون وألزمونا ما لا يلزم. انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٨).

في الفعل وهو القتل هنا[١].

الحجة الثالثة: «قالوا: لو كان حسن الفعل وقبحه لذاته أو لصفاته، للزم أن يكون الباري غير مختار في الحكم.

وبيانه: أن الفعل لابد له من حكم شرعي، وهذا الحكم الشرعي إما أن يكون موفقاً للحسن لذاته المعلوم بالعقل، أو مخالفاً له، والثاني باطل بصريح العقل بكونه لا يليق باللّه تعالى، والأول يلزم منه أنه يتعين على الباري الحكم عليه، بحسب المعقول، ولا يصح تركه وهذا ينافي الاختيار».

والجواب من وجهين:

الوجه الأول: ما ادعوه من أن حكم اللّه إذا تعلق بالشيء لكونه حسناً لذاته ينافي الاختيار تلبيس، فإنه لم يتعلق بخلافه وهو القبيح لصارف الحكمة مع أنه قادر عليه، والامتناع لصارف الحكمة لا ينافي الاختيار كيف والواقع أن إرادته واختياره اقتضت استلزام الحكم للحسن لذاته.

الوجه الثاني: إن الأشاعرة يقولون: إن خطاب اللّه وهو حكمه قديم لأنه كلام نفسي أزلي، فكيف على أصلهم يكون الاختيار وهكذا يقال في أفعاله التي تعلقت بها القدرة والإرادة تعلقاً صلوحياً أزلياً فهل يقال على أصلهم هذا: يلزم ألا يكون فعله اختياراياً.

فما كان جواباً لهم على هذا، كان جواباً لنا على شبهتهم[٢].

والصواب: أن جميع ذلك تعلق به اختياره وإرادته فلا يكون اضطرارياً.

ومع كل ما تقدم نقول إن اللّه سبحانه وتعالى لا يوجب عليه أحد شيئاً وإنما اللّه تعالى هو الذي يوجب على نفسه بوعده الصادق وبماله من الأسماء الحسنى

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٧).

(٢) المصدر السابق.

والمحامد العظيمة ولا يجوز إيجاب شيء أو تحريمه على الخالق بالقياس على خلقه[١].

الأقوال في المسألة وقول أهل السنة:

القول الأول: إثبات الحسن والقبح العقليين، بمعنى أن العقل يدرك الحُسْن والقبح، فهو يُحسِّن ويُقبِّح، وهذا مذهب المعتزلة.

القول الثاني: نفي الحسن والقبح العقليين، بمعنى أن العقل لا يدرك الحُسن والقبح، فالعقل لا يحسن ولا يقبِّح، وهذا مذهب الأشاعرة، وقد تقدمت الإشارة إليه.

القول الثالث: مذهب أهل السنة، وهم وسطٌ بين الطرفين، وقبل تفصيل مذهبهم في هذه المسألة لابد من ذِكْر أصولٍ لهم يُحتاج إلى بيانها في هذا المقام:

أصول مهمة عند أهل السنة:

الأصل الأول: أنهم يثبتون الحكمة والتعليل في أفعال اللّه سبحانه وتعالى وأحكامه، فجميع الأوامر والنواهي مشتملة على مصالح العباد.

قال ابن القيم: «كيف والقرآن وسنة رسول اللّه ﷺ مملوآن من تعليل الأحكام بالحِكَم والمصالح وتعليل الخَلْق بهما والتنبيه على وجود الحِكَم التي لأجلها شَرَع تلك الأحكام ولأجلها خَلَقَ تلك الأعيان، ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضعٍ أو مائتين لسُقْناها ولكنه يزيد على ألف موضعٍ بطرق متنوعة:

فتارة يذكر لام التعليل الصريحة، وتارة يذكر المفعول لأجله، الذي هو المقصود بالفعل، وتارة يذكر «من أجل» الصريحة في التعليل، وتارة يذكر أداة «كي» وتارة يذكر »الفاء» و«إن» وتارة يذكر أداة «لعل» المتضمنة للتعليل المجردة عن معنى الرجاء المضاف إلى المخلوق، وتارة يُنَبِّه على السبب

---

(١) الفروق في العقيدة ص ٢٤٥ - ٢٤٨ .

بذكره صريحاً، وتارة يخبر بكمال حِكْمته وعِلْمه المقتضِي أنه لا يُفرِّق بين متماثلين ولا يُسَوِّي بين مختلفين وأنه يُنَزِّل الأشياء منازلها ويرتبها مراتبها.

الأصل الثاني: أن أفعال اللّه سبحانه كلَّها حسنةٌ جميلة، لا يَقْبُح منها شيء، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧].

وقال ﷺ[1]: «إن اللّه جميل يحب الجمال» فأفعال اللّه إذن مباينة لأفعال المخلوقين تماماً.

الأصل الثالث: أنهم يصفون اللّه سبحانه بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، فلا يجوز نفي ما أثبته اللّه لنفسه من الصفات ولا أن تمثل صفاته بصفات المخلوقين، ولا أفعاله سبحانه بأفعال المخلوقين.

الأصل الرابع: أنهم لا يوجبون على اللّه شيئاً إلا ما أوجبه سبحانه على نفسه تفضلًا منه وتكرماً كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً».

الأصل الخامس: أن اللّه سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً إلا بعد إقامة الحجة عليه برسله وكتبه قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) رواه مسلم (رقم ٣٦٠٠).

وقال ﷺ: «ولا أحد أحب إليه العذر من اللَّه، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين»[١].

الأصل السادس: أن الشرع جاء بتقرير ما هو مستقر في الفِطَر والعقول ومن ذلك تحسين الحسن والأمر به، وتقبيح القبيح والنهي عنه - فلا تعارض بين الشرع والعقل ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأنه - أي الشرع - لم يجيء بما يخالف العقل والفطرة، وإن جاء بما يعجز العقول عن أحواله والاستقلال به، فالشرائع جاءت بمُحَارات العقول لا مُحالاتها وفرقٌ بين ما لا تُدرِك العقولُ حسنَه وبين ما تَشهد بقبحه، فالأول مما يأتي به الرسل دون الثاني»[٢].

الأصل السابع: أن العقل لا مدخل له في إثبات الأحكام الشرعية، ولا في تعلق المدح والذم بالأفعال عاجلًا أو تعلق الثواب والعقاب بها آجلًا، وإنما طريق ذلك السمع المجرد.

تفصيل مذهب أهل السنة والحديث:

يمكن إيضاح مذهب أهل السنة في هذه المسألة وأدلتهم عليه في ثلاث نقاط:

١ - أن الحسن والقبح صفات ثابتة للأفعال، وهذا الثبوت قد يكون بطريق العقل، وقد يكون بطريق الفطرة، وقد يكون بطريق الشرع، فالعقل والفطرة يحسِّنان ويقبِّحان، ولا يمكن أن يأتي الشرع على خلاف ذلك، والشرع أيضاً يحسِّن ويقبِّح فكل ما أمر به الشرع فهو حَسَن، وكل ما نهى عنه فهو قبيح فَثَبَتَ إذن أن الحُسن والقُبح قد يُعرفان بالعقل وقد يُعْرفان بالفطرة وقد يعرفان بالشرع.

---

(١) صحيح البخاري (٦/٢٦٩٨) برقم (٦٩٨٠)، ومسلم (٢/١١٣٦) برقم (١٤٩٩) وأحمد في مسنده (٤/ ٢٤٨) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٨٦) والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٩٨)وعبد بن حميد في مسنده (١/ ١٥١) برقم (٣٩٢).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ٥٩).

٢- أن ما أدركَ العقلُ أو الفطرةُ حُسْنَه أو قُبْحَه فحكمته معلومة لدينا ولا شك أما ما عُرِفَ حسنُه وقبحُه بطريق الشرع فقد تغيب حكمته وعلته عن عقولنا القاصرة، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن جميع ما حَسَّنه الشرع أو قَبَّحَه له علة وحكمة يعلمها اللَّه - والواجب التسليم لشرع اللَّه - فإن من صفاته العلم والحكمة، وهذا يقتضي أيضاً أنه لا يجوز عليه سبحانه أن يأمر بالظلم وينهى عن العدل، لكمال حكمته سبحانه.

٣- أن ما عُرف حسنُه وقبحُه بطريق العقل والفطرة لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب ما لم تأت به الرسل، لأن الدليل الشرعي إنما أثبت المدح والذم والثواب والعقاب على من قامت عليهم الحجة بالرسل والكتب، فالمدح والذم والثواب والعقاب إنما يترتب على ما عُرف حسنه وقبحه بطريق الشرع فقط.

وبهذا التفصيل يتبين لنا أن مذهب أهل السنة وسط بين الطرفين، وبيان ذلك كالآتي:

مذهب أهل السنة وسط بين الطرفين:

ذلك أن المعتزلة الذين أثبتوا التحسين والتقبيح العقليين ارتكبوا عدة محاذير عندما قالوا إن العقل يحسن ويقبح:

المحذور الأول: أنهم مَجَّدوا العقل وجعلوا ما أدركته عقولهم أصلًا قاطعاً، فالحَسَنُ ما حسَّنته عقولهم والقبيح ما قبحته عقولهم، والشرع عندهم إنما هو كاشف عن حكم العقل.

والمحذور الثاني: أنهم رتبوا على تحسين العقل وتقبيحه أن أوجبوا على اللَّه فعل الأصلح وهو الأمر بما حسنته عقولهم والنهي عما قبحته.

والمحذور الثالث: أنهم رتبوا على تحسين العقل المدح والثواب وعلى تقبيحه الذم والعقاب ومعلوم أن المدح والذم والثواب والعقاب مما لا يدرك إلا بالسمع المجرد.

والمحذور الرابع: أنهم شبَّهوا اللّه سبحانه وتعالى بخلقه، وذلك أنهم قالوا: ما حَسُنَ من المخلوق حَسُنَ من الخالق، وما قَبُحَ من المخلوق قَبُحَ من الخالق، ومن المعلوم أنه سبحانه لكمال حكمته لا يقبح منه شيء أبداً، ولا يجوز أيضاً تشبيه اللّه بخلقه لا في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله.

ومن جهة أخرى نجد أن الأشاعرة الذين نفوا التحسين والتقبيح العقليين ارتكبوا عدة محاذير عندما صاروا إلى ذلك:

المحذور الأول: أنهم خالفوا بداهة العقل والفطرة السليمة، ذلك أنهم قالوا باستواء الأفعال حَسَنِها وقبيحها، فلا فرق عندهم بين الظلم والفواحش وبين العدل والإحسان، بل قالوا إنه يجوز أن يأمر اللّه بالشرك وينهى عن التوحيد، ومعلوم أن الشرع موافق للفطرة والعقل، ولا يمكن أن يستقر في العقول والفطر ما يناقض الشرع، فالعقل يدرك حسن عبادة اللّه وحده وقبح عبادة ما سواه.

والمحذور الثاني: أنهم نفوا عن اللّه الحكمة والتعليل في أفعاله، إذ قالوا إن اللّه يأمر وينهى لا لحكمة، ولا يخلق اللّه شيئاً لحكمة لكن نفس المشيئة أوجبت وقوع ما وقع، فهم لا يثبتون إلا محض الإرادة، وهذا مما علم بطلانه بأدلة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ومخالف أيضاً للمعقول الصريح، فإن اللّه وصف نفسه بالحكمة في غير موضع، ونزه نفسه عن الفحشاء، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] ونزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر، فقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

والمحذور الثالث: أنهم جعلوا انتفاء العذاب قبل بعثة الرسل دليلًا على انتفاء التحسين والتقبيح العقليين واستواء الأفعال في أنفسها، ومعلوم أنه لا يلزم من إثبات التحسين والتقبيح العقليين إثبات الثواب والعقاب لأن الثواب والعقاب من الأمور التي لا تثبت إلا بالسمع المجرد.

أما أهل السنة والحديث فقد توسطوا بين الطرفين ولم يرتكبوا شيئاً من المحاذير التي وقع فيها الفريقان، فإنهم: أثبتوا ما أثبته اللّه لنفسه من الحكمة والتعليل ونزهوا اللّه سبحانه وتعالى عن أن يأمر بالقبائح والنقائص لكمال حكمته وعلمه وعدله، ولذلك لا يمكن أن يجيء الشرع عندهم بما يخالف العقل والفطرة، وإن جاء بما يَعْجَزُ العقلُ عن فهمه وإدراكه، ولذلك أيضاً أَثْبَتَ أهلُ السنة تحسينَ العقل وتقبيحه، لكن لا يترتب عندهم على ذلك مدح ولا ذم، ولا ثواب ولا عقاب، لأن ترتيب ذلك مما لا يثبت بالعقل، وإنما يستقل السمع المجرد في إثباته.

تنبيهات:

١- كَثُرَ الخلطُ بين مذهب أهل السنة ومذهب الأشاعرة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وكذلك في مسألة شكر المنعم، بل جعل بعضهم المذهبين مذهباً واحداً، فقال: إن أهل السنة والأشاعرة متفقون على أن العقل لا يحسّن ولا يقبّح. وهذا خلط عظيم سببه: اتفاق الفريقين في بعض الجوانب؛ إذ الكل متفق على إثبات أن الشرع يحسن ويقبح، ويوجب ويحرم، وأن الثواب والعقاب والمدح والذم لا يعرف بالعقل، وإنما يعرف ذلك بالشرع وحده، وفي حقيقة الأمر نجد أن هناك جوانب أخرى في المسألة اختلفوا فيها، فأهل السنة يثبتون للعقل دوراً في التحسين والتقبيح بينما ينكر الأشاعرة دور العقل تماماً، وأهل السنة أيضاً يثبتون للّه الحكمة والتعليل في أفعاله، بينما ينفي الأشاعرة ذلك، إلى غير ذلك من الأمور التي سبق بيانها في النقاط السابقة.

وبذلك يتبين تباعد الفريقين وافتراق المذهبين.

٢- يمكن إرجاع الخلاف في هذه المسألة إلى اللفظ إذا فُسّر الحسن بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له، والقبح بكون الفعل ضارًّا للفاعل منافراً له، أو فسر الحسن بمعنى الكمال، والقبح بمعنى النقص، وذلك بأن يُعطى هذا المعنى حقَّه وتُلتزمَ لوازمُه.

إذ الجميع متفق على أن الحُسْن والقُبْح بهذين المعنيين عقليان، بمعنى أن العقل يمكنه معرفة ما يلائم الطبع وما ينافره، وما هو صفة كمال أو نقص، إذ يلزم من الملائمة والمنافرة الكمال والنقص، ولا شك أن المدح والذم مرتب على الحب والبغض المستلزم للكمال والنقص.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال هؤلاء: فيطلق الحسن والقبح بمعنى الملاءمة والمنافرة، وهو عقلي، وبمعنى الكمال والنقصان، وهو عقلي، وبمعنى استلزامه للثواب والعقاب وهو محل النزاع، وهذا التفصيل لو أُعطي حقَّه والتزمت لوازمُه رَفَعَ النزاع وأعاد المسألة اتفاقية، وأن كون الفعل صفة كمال أو نقصان يستلزم إثبات تعلق الملائمة والمنافرة، لأن الكمال محبوب للعالم والنقص مبغوض له، ولا معنى الملائمة والمنافرة إلا الحب والبغض واللَّه سبحانه يُحب كل ما أَمَرَ به، ويبغض كل ما نَهَى عنه، فأما المدح والذم فترتُّبُه على النقصان والكمال المتصف به وذمهم لمؤثر النقص والمتصف به أمر عقلي فطري وإنكاره يزاحم المكابرة».

٤- إثبات تحسين العقل وتقبيحه وأنّ العقل يُحسِّن ويُقبِّح أو نفي ذلك يحتاج إلى تفصيل؛ إذ أن ذلك من الألفاظ المجملة التي لا يجوز إطلاقها دون تقييد أو بيان، والتفصيل في ذلك أن يقال:

إن أُريد بإثبات تحسين العقل وتقبيحه ترتيبُ الثواب والعقاب عليه فالصوابُ نفيه، وإن أُريد بإثباته أنّ العقل يدرك حُسن الحَسَن وقُبْح القبيح من غير ترتيب ثوابٍ ولا عقابٍ على ذلك فالصواب إثباته.

ولعل هذا التفصيل هو مراد بعض من نَفَى أو أثبتَ التحسين والتقبيح العقليين مطلقاً دون تفصيل أو تقييد.

من الأدلة على بدعية المذهب الأشعري

لا شك بأن انتشار وذيوع المذهب الأشعري بعد انقراض عصر الصحابة والتابعين وأتباع التابعين يدل على ذلك يقيناً بأن هذا المذهب لم يكن معروفاً ومألوفاً ومقبولاً عند القرون الثلاثة الممدوحة بل هو دخيل ومذهب مبتدع لأنه ابتدع من بعد القرون الثلاثة.

«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1] بل هذه القرون الثلاثة كانوا على عقيدة نقية سلفية مصدرها كتاب اللّه وسنة وحديث النبي ﷺ هذا لا يجادل فيها اثنان ولا يخاصم ويكابر فيه إلا صاحب هوى.

والحق أن أيَّ مذهب أو ملة أو نحلة، نَجَمت أثناء أو بعد عصر الصحابة رضي اللّه عنهم ووضع له أسس وقواعد لفهم الإسلام فلا يشك مسلم منصف ببطلان هذا المذهب وانحراف هذا الفهم الذي هو قطعاً يخالف فهم السلف الصالح بل هو مشاقة لسبيل المؤمنين كما قال عز وجل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ومن الأدلة البيِّنات على بدعية ما أحدثه الناس من مذاهب وسبل لفهم الإسلام: قول النبي ﷺ:

«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[2].

---

(١) رواه البخاري رقم (٢٤٥).

(٢) رواه البخاري (رقم ٢٦٩٧) كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ومسلم (رقم ١٧١٨) (٣/ ٣٤٣) في كتاب الأقضية.

قلت: ولا يشك مسلم منصف متبع للحق متجرد عن الهوى بأن مذهب الأشاعرة اشتمل على بدع وأصول فلسفية وعقائد تخالف اعتقاد السلف الصالح باعتراف أساطين وعلماء الأشاعرة.

ومن أفرى الفرى وأعظم المين أن ينسب بعض الناس أن الصحابة رضي اللّه عنهم كانت عقيدتهم أشعرية!!

فأبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ التي تنسب إليه طائفة الأشعرية كان تابعاً لابن كُلَّاب.

لم يدرك أحداً من الصحابة فكيف يجسر ويسفه من ينسب الصحابة رضي اللّه عنهم للأشعرية.

بل لم أجد فيما أعلم عالماً حنبلياً عرف بأنه أشعري وصح بأنه من الأشاعرة مع بيان الإنصاف في تورط ووقوع بعض الحنابلة في التفويض والتأويل كأبي الفرج بن الجوزي في تأويله لصفات الباري جل وعلا، كما قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو الذي من أجله نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من ميله إلى التأويل في بعض كلامه واشتد نكرهم عليه في ذلك **ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف**».

قال إسحاق العلثي في رسالة طويلة إلى الشيخ أبي الفرج بن الجوزي بالإنكار عليه فيما يقع في كلامه من الميل إلى أهل التأويل مما جاء فيها: «من عبيد اللّه إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي، إلى عبد الرحمن بن الجوزي حمانا اللّه وإياه من الاستكبار عن قبول النصائح، ووفقنا وإياه لاتباع السلف الصالح، وبصرنا بالسنة السنية، ولا حرمنا الاهتداء باللفظات النبوية، وأعاذنا من الابتداع في الشريعة المحمدية

ولابد من الجريان في ميدان النصح، إما لتنتفع إن هداك اللّه، وإما لتركيب حجة اللّه عليك، ويحذر الناس قولك الفاسد.

والعجب ممن ينتحل مذهب السلف ولا يرى الخوض في الكلام، ثم يقدم على تفسير ما لم يره أولًا، ويقول: إذا قلنا كذا أدى إلى كذا، ويقيس ما ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده، فهذا الذي نهيت عنه، وكيف تنقض عهدك وقولك بقول فلان وفلان من المتأخرين؟ فلا تشمت بنا المبتدعة

وتدعي أن الأصحاب خلطوا في الصفات، فقد قبحت أكثر منهم، وما وسعتك السنة، فاتق اللَّه - سبحانه - ولا تتكلم فيه برأيك، فهذا خبر غيب، لا يسمع إلا من الرسول المعصوم

وأنا وافدة الناس والعلماء والحفاظ إليك، فإما أن تنتهي عن هذه المقالات، وتتوب التوبة النصوح، كما تاب غيرك، وإلا كشفوا للناس أمرك، وسيروا ذلك في البلاد وبينوا وجه الأقوال الغثة، وهذا أمر تشور فيه، وقضي بليل، والأرض لا تخلو من قائم للَّه بحجة، والجرح لا شك مقدم على التعديل، واللَّه على ما نقول وكيل، وقد أعذر من أنذر.

وإذا تأولت الصفات على اللغة، وسوغته لنفسك، وأبيت النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل قدس اللَّه روحه، فلا يمكنك الانتساب إليه بهذا، فاختر لنفسك مذهباً، إن مكنت من ذلك، وما زال أصحابنا يجهرون بصريح الحق في كل وقت ولو ضربوا بالسيوف، لا يخافون في اللَّه لومة لائم، ولا يبالون بشناعة مشنع، ولا كذب كاذب، ولهم من الاسم العذب الهني، وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالًا بالآخرة ما هو معلوم معروف.

ولقد سودت وجوهنا بمقالتك الفاسدة، وانفرادك بنفسك، كأنك جبارٌ من الجبابرة، ولا كرامة لك ولا نعمى، **ولا نمكنك من الجهر بمخالفة السنة**، ولو استقبل من الرأي ما استدبر لم يحك عنك كلام في السهل، ولا في الجبل، ولكن قدر اللَّه وما شاء فعل، بيننا وبينك كتاب اللَّه وسنة رسوله، قال اللَّه تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] ولم يقل: إلى ابن الجوزي.

وترى كل من أنكر عليك نسبته إلى الجهل، ففضل اللَّه أوتيته وحدك؟! وإذا جهلت الناس فمن يشهد لك أنك عالم؟ ومن أجهل منك، حيث لا تصغي إلى نصيحة ناصح؟ وتقول: من كان فلان، ومن كان فلان؟ من الأئمة الذين وصل العلم إليك عنهم، من أنت إذا؟ فلقد استراح من خاف مقام ربه، وأحجم عن الخوض فيما لا يعلم لئلا يندم.

فانتبه يا مسكين قبل الممات، وحسن القول والعمل، فقد قرب الأجل، للَّه الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم). اهـ

قلت:

وبالرغم من الكلام المتقدم في ابن الجوزي لكنه مع ذلك عدو لدود للأشعري ولمذهب الأشعرية كما في المنتظم (٩/ ٥٣٨) و(١٠/ ٣٤٤):

وكذلك المالكية:

لم يُعرف أحدٌ منهم أشعرياً قبل فتنة ابن تومرت العمودي البربري الجهمي وهو أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن تومرت العمودي الأفاك السفاح السفاك (٥٢٤هـ) الذي فعل الأفاعيل وارتكب الأباطيل، وهتك الأعراض وسفك الدماء ونشر العقيدة الجهمية بسلطان السيف والسنان لا سلطان الحجة والبرهان والذي أسس دولة الموحدين على طريقة الجهمية والاتحادية والمتفلسفة من نفاة الصفات.

وابن تومرت تلميذ الغزالي (٥٠٥هـ)[١].

والعقيدة الأشعرية لم تكن معروفة في العراق والشام ومصر إلا في آخر القرن

---

(١) انظر منكرات وأفاعيله وأباطيلة وطغيانه وعدوانه في درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٤٣٨) (٥/ ٢٠ - ١٥٧) (١٠/ ٢٩٨) وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٣٩) والبداية والنهاية (١٢/ ١٨٦) وتاريخ ابن خلدون (٦/ ٣٠١ - ٣٠٥) وخطط المقريزي (٢/ ٣٥٨).

الرابع وأوائل القرن الخامس فظهرت في العراق في نحو سنة (٣٨٠هـ) وانتقلت إلى الشام فمصر بسبب الدولة حيث حملوا كافة الناس عليها فتمادى الحال على ذلك في أيام الملوك بني أيوب ثم في أيام الأتراك من مواليهم.

قال المقريزي مؤرخ الديار المصرية وهو يذكر أسباب انتشار المذهب الأشعري:

قال تقي الدين المقريزي: فمال إليه جماعة وعولوا على راية ونصروا مذهبه وناظروا عليه وجادلوا فيه واستدلوا له في مصنفات لا تكاد تحصر فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة وانتقل منه إلى الشام فلما ملك السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس المازاني على هذا المذهب الذي نشأ عليه منذ كان في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود زنكي بدمشق وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود النيسابوري، وصار يحفظها صغار أولاده فلذلك عقدوا الخناصر وشدوا البنان على مذهب الأشعري وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك.

واتفق مع ذلك توجه أبي عبد اللّه محمد بن تومرت، أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزالي مذهب الأشعري فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم ووضع لهم عقيدة لقفها عنه عامتهم.

ثم مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن علي القيسي، وتلقب بأمير المؤمنين وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعد مدة سنين وتسموا بالموحدين، فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المعلوم والمهدي المعصوم فكان هذا هو السبب

في اشتهار مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الإسلام بحيث نسي غيره من المذاهب وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه إلا أن يكون مذهب الحنابلة اتباع أبي عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل **فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف** لا يرون تأويل ما ورد من الصفات.

وكذلك الدولة الأيوبية وملكها الملك العادل نور الدين محمود زنكي أبو القاسم قاهر الصليبين في مواقع مشهودة مشهورة.

وكذلك صلاح الدين الأيوبي الملقب بالملك الناصر ولد في تكريت (٥٣٢) هازم الصلبين في معركة حطين.

قال المقريزي:

وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حَمَلَ الكافة على عقيدة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري تلميد أبي علي الجبائي، وشرط ذلك في أوقاته التي بديار مصر كالمدرسة الناصرية بجوار قبر الإمام الشافعي من القرافة والمدرسة الناصرية التي عُرفت بالشريعة[(١)].

وقال المقريزي عن انتشار المذهب الأشعري:

فلما مَلَكَ السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس الماراني على هذا المذهب قد نشأ عليه منذ كان في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري وصار يُحفظها صغار أولاده فلذلك عقدوا الخناصر وشدوا البنان على مذهب الأشعري وحملوا كافة الناس على التزامه فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من

---

(١) الخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٣).

بني أيوب، ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك[١].

وأما كون صلاح الدين أشعري المذهب، فهذا ليس دليلًا على صحة المذهب وإلا لكان المعتزلة أن يحتجوا على صحة مذهبهم بموافقة المأمون والمعتصم لهم[٢].

وصلاح الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ابتلي بمشائخ قمة في التعصب مثل الخبوشاني يقول السبكي: «وأخذ الخبوشاني في بناء الضريح الشريف[٣]، وكان ابن الكيزاني رجلًا من المشبهة[٤] مدفوناً عند الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقال الخبوشاني: لا يكون صديق وزنديق في موضع واحد. وجعل ينبش جثته ويرمي عظامه وعظام الموتى حوله من أتباعه»[٥] اهـ.

وكذلك من أسباب ذيوع وانتشار المذهب الأشعري في القرن الرابع والخامس والذي بعده أن جمهرة من العلماء اعتمدوه ونصروه وخاصة فقهاء الشافعية والمالكية المتأخرين والأعلام الذين تبنوه:

أبو بكر بن الطيب الباقلاني وأبو بكر بن فورك والبيهقي والاسفرائيني والشيرازي والجويني والقشيري والبغداي والغزالي والرازي والآمدي والعز بن عبد السلام وبدر الدين بن جماعة والسبكي والنووي.

وهؤلاء العلماء كان الناس يسمعون كلامهم ويخضعون لفتاواهم وجمعوا بين التأليف وبين الدعوة إلى سلوك المذهب الأشعري بل والذب عنه واشتهر عن بعضهم السخط من مذهب السلف أصحاب الحديث.

---

(١) انظر طبقات السبكي (٧/ ٢٩٧) وسيرة صلاح الدين لابن شداد (ص٧).

(٢) مما يستحسن ذكره هنا أن ابن صلاح الدين كان قد مال إلى الحنابلة وأهل السنة في العقيدة. كما في طبقات السبكي (٨/ ٢١٨).

(٣) بناء ضريح للإمام الشافعي.

(٤) أي في اعتقاد الأشاعرة.

(٥) انظر طبقات السبكي (٧/ ١٥- ١٧).

مثل العز بن عبد السلام الإمام العلم المشهور:

وهو أحد تلامذة الآمدي تميزت حياته بالدفاع عن مذهب الأشعرية مما أثر هذا الدفاع والذب في نفوس كثير من الناس وكانت إحدى محنه الكبار بسبب مسألة «الحرف والصوت» وقد ألف في ذلك رسالته بيَّن فيها عقيدة سماها «الملحة في اعتقاد أهل الحق» قرَّر فيها مذهب الأشاعرة وانتصر لهم في نفي وإنكار «مسألة الحرف والصوت» وشنع على مخالفيه من الحنابلة ووصفهم بالحشو وأغلظ عليهم.

ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] وأغلظ أحياناً مع أنه مدحه في أول الجواب.

والعز بن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أشعريته في كتابه قواعد الأحكام[2].

وأوَّل صفات المجيء والقبضة واليدين والنزول والضحك والفرح والعجب والاستواء والمحبة والغضب والسخط وهو ممن ينفي علو اللّه تعالى والفوقية ويتأولهما على غير مراد وفهم السلف.

انظر الإشارة إلى الإيجاز ص٨ وبعدها كما أن الشيخ العز له ميل إلى التصوف فقد ذكر في كتابه: القواعد «انواع العلوم التي يمنحها الأنبياء والأولياء فذكر منها:

العذب الثاني: علوم إلهامية يكشف بها عما في القلوب فيرى أحدهم بعينيه من الغائبات ما لم تجر العادة بسماع مثله ومنهم من يرى الملائكة والشياطين والبلاد النائية بل ينظر إلى ما تحت الثرى ومنهم من يرى السموات وأفلاكها وكواكبها وشمسها وقمرها على ما هي عليه ومنهم من يرى اللوح المحفوظ ويقرأ ما فيه، وكذلك يسمع أحدهم صرير الأقلام وأصوات الملائكة والجان، ويفهم أحدهم منطق الطير، فسبحان مَنْ أعزهم وأدناهم!!

---

(١) كما في نقض المنطق ص ١٤ ومجموع الفتاوى (٤/ ١٥).
(٢) (١/ ١٩٩ - ٢٠٠).

قلت:

ولا شك ببطلان هذا القول.

وهذا من الغلو في الأولياء، وإسباغ هذه المنزلة عليهم وهو الإفراط في الاعتقاد الخاسر ولاشك أنَّه تصوف غال وقع فيه العز بن عبد السلام عفا اللّه عنا وعنه ولقد أباح في فتاويه السماع وذكر أنواعه ومنع من الرقص المصاحب له[١].

ولقد بيَّن المقريزي:

أن المذهب الأشعري قد انتشر في العراق عام ٣٨٠هـ وانتقل منه إلى الشام ونشره في الشام أبو الحسن عبد العزيز بن محمد الطبري المعروف بالدمل[٢].

ومما ساعد على انتشار المذهب الأشعري في جامعات العالم الإسلامي:

الجامع الأزهر في مصر فقد تبنى هذا الجامع الكبير عقيدة الأشاعرة وفرضها في مدارسه بأنواعها.

قلت: بعد ما تقدم من بيان وتحقيق بحمد لله تعالى يتبيَّن للمنصف أن مذهب الأشاعرة قد خالف مذهب خير القرون التي مدحها وأثنى عليها رسول الله ﷺ بما وَضَعَ علماءُ هذا المذهب من أسس عقليه وقواعد فلسفية لنصرة هذا المذهب الخاسر. زعم أساطين هذا المذهب أنه قدم خدمات جليلة وأموراً طيبة للإسلام!!

سبحان الله ماذا قدم وأعطى غير التأويلات الفاسدة والاعتقادات الباطلة التي خالفت مذهب وفهم أصحاب النبي ﷺ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن علماء الأشاعرة: «فلا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا»[٣].

---

(١) انظر قواعد الأحكام (١/ ١٤٠) والفتاوى (ص١٦٤ - ١٦٦).
(٢) انظر الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٨) والتبين (ص١٩٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٩٠).

قولٌ غريب للحافظ ابن عساكر الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ :

قال الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ : «ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتقد بالأشعرية على أصحاب البدع لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الأصول فمنهم يتعلم»(١) .

قلت :

فهذه دعوى عارية عن الدليل قالها ابن عساكر من فرط حبه لمذهب الأشعري والأشاعرة.

وقد ردَّ عليه وزيف كلامه الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي الشهير بابن المبرد (ت٩٠٩) في رده الماتع جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر.

قال ابن عبد الهادي :

وكذب في ذلك والله! فإن المباينة لم تزل بينهما قديماً حتى في أيام الأشعري ثم في زمن ابن حامد(٢) ثم في زمن القاضي(٣) .

ومعلوم أن القاضي كان إليه المنتهى في سائر العلوم حتى الشافعية والحنفية والمالكية وغيرهم من الأشاعرة وغيرهم تقصده تتعلم منه وتأخذ عنه وكانت له اليد الطولى في سائر العلوم الأصول والفروع ووقعت له محنة معهم.

---

(١) تبيين كذب المفتري (ص١٦٣).

(٢) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق شيخ الحنابلة ومفتيهم ومصنف الجامع في عشرين مجلدا أخذ عنه القاضي أبو يعلى توفي (٤٠٣).

(٣) هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن خلف البغدادي ابن الفرَّاء شيخ الحنابلة انتهت إليه الإمامة في الفقه وكان عالم العراق في زمانه مع معرفة بعلوم القرآن وتفسيره والنظر والأصول توفي ٤٥٨ .

وكذلك شيخ الإسلام الأنصاري وصنف كتابه «ذم الكلام» فيهم وفي غيرهم فلم تزل المباينة وعدم احتياج الحنابلة في الأصول إلى أحد ومبنى أصول الحنابلة ليس على الكلام إنما هو على الكتاب والسنة ومعرفة الكتاب والسنة ولزومهما قديماً وحديثاً وإجادة المعرفة منهما قديماً وحديثاً إنما يُنسب إلى الحنابلة، فما هذا الافتراء الذي افتراه؟

ثم قال:

فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القُشِيري[١] ووزارة النظام ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانحلال النظام قال:

وعلى الجملة فلم يَزَل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيما لا يعنيها حباً للخفوف في الفتنة.

وقد كذب واللّه عليهم! وإنما لشدة تمسكهم بالسنة يرون ببدعتهم فيهم ذلك.

قال: ولا عار على أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من صنيعهم.

لا واللّه! لا عار عليه فإنهم على نهجه مقتفون إلا الشذوذ منهم.

---

(١) وأبو نصر القشيري هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، أشعري، صوفي، من المتكلمين الوعاظ، النحويين، قال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في النبوات (١/ ٣٩٢):

وأبو نصر القشيري وغيره ذموه على الفلسفة، وأنشدوا فيه أبياتاً معروفة، يقولون فيها:

برئنا إلى اللّه من معشر ... بهم مرضٌ من كتاب الشفا
وكم قلت يا قوم أنتم على ... شفا حفرة ما لها من شَفا
فلما استهانوا بتعريفنا ... رجعنا إلى اللّه حتى كفا
فماتوا على دين رسطالس ... وعشنا على سنة المصطفى

توفي (٥١٤هـ) بنيسابور انظر: المنتظم (١٧/ ١٩٠).

قلت:

ومن الغرائب التي قالها الأخوان الكريمان أن نَبسوا بعض أئمة السلف إلى العقيدة الأشعرية وهذا محض افتراء واتهام عظيم لهؤلاء الأئمة من السلف كالبغوي والخطيب البغدادي والدارقطني والمزي.

وإليك أخي القاري الكريم هذه الأقوال والنقول من أئمة السلف التي تدل على سلفية هؤلاء العلماء الذين قال عنهم المؤلفان غفر اللّه لهما أنهم من الأشاعرة:

١- الإمام البغوي:

هو محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦) كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أئمة السلف الصالح الذين تقيَّدوا بالكتاب والسنة في مفهوم الاعتقاد وبخاصة فيما يتعلق بأسماء اللّه وصفاته.

ومن الأدلة على ذلك:

أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ علَّق على الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح كتاب القدر باب تصريف اللَّه تعالى القلوب كيف شاء (٤/ ٢٦٥٤).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]:

قال الشيخ الإمام: والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات اللّه عز وجل وكذلك كل ما جاء به الكتاب والسنة من هذا القبيل في صفات اللّه تعالى كالنفس والوجه والعين واليد والرجل والإتيان والمجيء والنزول إلى السماء الدنيا والاستواء على العرش والضحك والفَرَح.

ثم أورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيات الصفات العظيمة للرب العظيم جل وعلا مثل ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وأحاديث الصفات.

(١) شرح السنة (١/ ١٦٨).

ثم قال[1]:

فهذه نظائرها صفاتٌ للّه تعالى ورد بها السمع يجب الإيمان بها وإمرارها على ظاهرها مُعْرضاً فيها عن التأويل مُجتنباً عن التشبيه معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يُشبه شيءٌ من صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاتُهُ ذوات الخلق، قال اللّه سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وما أجمل كلامه وأروع بيانه وهو شجى في حلوق الأشعرية وذلك عند تمسكه باعتقاد السلف الصالح وعلى هذا مضى سلف الأُمة وعلماء السنة تَلَقُّوها جميعاً بالإيمان والقبول وتجنَّبوا فيها التأويل، مع إمرار الصفات كما جاءت إلى اللّه عز وجل كما أخبر اللّه سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم فقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧].

قلت:

ثم أورد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مباحث سلفية وهي باب الرد على الجهمية وباب الرد على من قال بخلْق القرآن وباب الاعتصام بالكتاب والسنة وباب رد البدع والأهواء مجانبة أهل الأهواء.

وبعد هذا البيان والإيضاح والتصريح من الإمام محيي السنة البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبيِّن لنا بأنه يتبع السلف الصالح في الاعتقاد وفي صفات اللّه تعالى، فهل يجوز لأحد أن يدعي بأنه من الأشاعرة؟

لو كان أشعرياً لأورد نصوص وأقوال أئمة الأشاعرة واحتج بها.

لو كان أشعرياً لأول صفة الاستواء والضحك وغيرها.

بلد نَجدُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ احتج بقول أئمة السلف.

---

(١) (١/ ١٧٠).

علماء شهدوا سلفية الإمام البغوي:

قال ابن شهبة[١]:

«وكان ديناً عالماً عاملًا على طريقة السلف».

وقال طاش كبرى زاده[٢]».

«كان ثبتاً حجة، صحيح العقيدة في الدين».

فلا يجوز لمن كان سلفياً بتصريحه بأنه يعتقد اعتقاد السلف وبشهادة علماء على ذلك أن يُحشر مع الأشاعرة، كيف يلتقيان أم كيف يتفقان؟

أيها المنكح الثريا سهيلًا عمرك اللّه كيف يلتقيان

هي شامية إذا اسْتقلت وسهيل إذا ما استقل يماني

٢- الخطيب البغدادي:

هو أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ولد يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة عام ٣٩٢هـ.

كان أبوه خطيب القرية وإمام مسجدها عشرين سنة.

عقيدة الخطيب:

مذهبه في الصفات مذهب السلف لا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف.

ولا أدل على ذلك من قوله هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أما الكلام في الصفات، فإن ما روى منها في السنن الصحاح مذهب السلف إثباتها واجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطله

(١) طبقات الشافعية: (١/ ٣١٠).
(٢) مفتاح السعادة (٢/ ١٠٢).

ما أثبته اللّه وحققها قوم من المُثْبتين، فخرجوا بذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين اللّه تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه والأصل في هذا أن الكلام، في الصفات فرع الكلام في الذات ويُحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإن كان معلوماً أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإن قيل: للّه يد وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها اللّه لنفسه ولا نقول: إن معنى اليد القدرة ولا إن معنى السمع والبصر العلم ولا نقول: إنها جوارح ولا تشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل إنما وجب إثباتها؛ لأن التوقيف وَرَدَ بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1].

٣- الإمام الدارقطني:

هو الإمام الحافظ حافظ الزمان أمير المؤمنين في الحديث علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني الشافعي.

عقيدته:

كان الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عقيدة السلف في الصفات وكُتبه في العقيدة في صفات الرب العظيم تشهد بذلك منها:

١- أحاديث الصفات: طبع بتحقيق الشيخ عبد اللّه بن الغنيمان، نشرته مكتبة الدار بالمدينة ثم طبع الدكتور علي بن ناصر الفقيهي سنة ١٤٠٣هـ وطبعات كثيرة.

٢- أحاديث النزول، طبع بتحقيق الدكتور علي بن ناصر الفقيهي سنة ١٤٠٣هـ وغيره.

(١) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٤٢)، وسير أعلام النبلاء له (١٨/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

٣- الرؤية: حققه الشيخ سليم الأحمدي.

قلت:

ولا أدل على سلفية أبي الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنه لم يتلطخ ويتدنس بعقائد الأشعرية المخالفة لاعتقاد أصحاب النبي ﷺ.

ما قال الحافظ الذهبي عن الدارقطني:

«وصح عن الدارقطني أنه قال: ما شيء أبغضُ إليَّ من علم الكلام».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

«لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال ولا خاض في ذلك بل كان سلفياً».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مادحاً سلفية الإمام الدارقطني وأنه كان ناصراً لآثار السلف قال في النونية[2]:

والدارقطني الإمام يُثبتُ الآثار في ذا الباب غيرَ جَبان

وله قصيدةُ ضُمِّنتْ هذا وفيها لَسْتُ للمروي ذا نكران

ومن الأدلة على سلفية الحافظ الدارقطني أنه ذكر في كتابه «الصفات» صفات الرب العظيم كالعجب والضحك وغيرها، ثم أورد أقوال السلف كسفيان بن عيينة أنه قال: هي كما جاءت نُقِرُّ بها ونحدث بها بلا كيف.

وكذلك ذكر قول وكيع بن الجراح[3].

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٦).
(٢) (ص١١١).
(٣) وإسنادهما صحيحان انظر كتاب الصفات للدارقطني (ص١١٨ - ١١٩).

٤- الإمام المزيّ:

هو الإمام الحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج المزيّ (٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ) صاحب كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال وهو كتاب عظيم الفوائد، جم الفرائد، قال عنه الذهبي: «أتى فيه بكل نفيسة، وبالغ ولم يأل في استيفاء شيوخ الشخص ورواتِهِ».

عقيدته:

هو سلفي العقيدة وقد اتصل بثلاثة من شيوخ عصره، شيخ الإسلام ابن تيمية والمؤرخ المحدث علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي السلفي، ومؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد الذهبي السلفي، فكان المزي أكبرهم سناً، وكان بعضهم يقرأ على بعض فهم شيوخ وأقران في الوقت نفسه، وقرأ الثلاثة على المزيّ واعترفوا بأستاذيته، وافتخروا بها.

وقال الذهبي: «ترافق هو وابن تيمية كثيراً في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرِّر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية».

فالمزيّ رحمه اللّه شافعي المذهب سلفي العقيدة أخلص الإخلاص كله لرفيقه ابن تيمية، وجعله مثله الأعلى، ويظهر ذلك جلياً من دراسة سيرتيهما، فقد أوذي المزي بسبب ذلك: أوذي مرة، واختفى مدة من أجل تحديثه بتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وأوذي ثانية في رجب من سنة (٧٠٥) حينما تناظر ابنُ تيمية مع الأشاعرة عند نائب السلطنة الأفرم، وقُرئت عقيدة ابن تيمية الواسطية وحصل البحث في أماكن منها، ثم اضطر المناظرون له إلى قبولها بعد أن أفحمهم شيخ الإسلام، فقعد المزيّ عندئذٍ تحت قُبة النسر بجامع دمشق، وقرأ فصلًا بالرد على الجهمية من كتاب «أفعال العباد» للإمام البخاريّ بعد قراءة ميعاد البخاريّ، فغضب بعضُ الفقهاء الشافعية الحاضرون، وقالوا: نحن المقصودون بذلك، وشكوه إلى القاضي الشافعيّ نجم الدين أحمد بن

صَصْرَى، وكان عدواً للشيخ ابن تيمية، فسجن المِزيّ، فبلغ الشيخ تقي الدين ذلك فتألَّم لحبس المزيّ، وذهب إلى السجن، وأخرجه بنفسه».

قلت:

ومن علماء الحنفية الذين اعتقدوا اعتقاد السلف القاضي عماد الإسلام أبي العلاء صاعد بن محمد بن أحمد الأستوائي النيسابوري المتوفي ٤٣٢هـ صاحب كتاب الاعتقاد.

*** * ***

موقف الإمام الحافظ ابن حزم من المذهب الأشعري

موقف ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المذهب الأشعري موقف انتقاد وتهوين وقد ذكرهم في (الفصل في الملل والنحل وذمهم وعاب مذهبهم وهتكه خلافاً لما يظنه بعض الناس أنه جهمي أو أشعري!

قال رحمه اللّه تعالى في (الفصل في الملل والنحل ٢/ ١١١ - ١١٢) وهو يتحدث عن أنواع خرق المرجئة وأبعدهم أي خرق المرجئة عن أهل السنة - أصحاب جهم بن صفوان والأشعري ومحمد بن كرام السجستاني، فإن جهماً والأشعري يقولون:

إن الإيمان عقد بالقلب فقط وإنْ أظهر الكفر والتثليث.

قلت:

وذمَّ ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأشعرية وعدَّها طائفة من طوائف أهل البدع كالمرجئة.

قال:

وقد اختلف الناس في المعدوم أهو شيء أم لا؟

فقال أهل السنة وطوائف من المرجئة كالأشعرية.

وقال أبو محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (الفصل ١/ ٥٧):

وقالت النصارى:

إن كل نصراني لم يتوالد من دم ولا شهوة اللحم ولكن توالد من اللّه فصّحَّ بهذا أن لكل نصراني من ولادة اللّه كالذي للمسيح سواء بسواء.

وهذا يُلزم الأشعرية الذين يقولون بأن علم اللَّه تعالى وقدرتَه هما غير اللَّه تعالى اللَّه عما يقولون علواً كبيراً.

كذلك انتصر وتعجب رَحِمَهُ اللَّهُ من أحوال يدعيها الأشاعرة حيث قالوا:

إن هاهنا أحوالها لا مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا معلومة ولا مجهولة ولا حق ولا باطل وأن النار ليست حارة والثلج ليست باردة[١].

ووصف الأشعرية بالفرقة الضالة.

---

(١) انظر الفصل في الملل والنحل (٥/١١٧).

فتاوى وأقوال أهل العلم في الأشاعرة

وقد انتقد مذهب الأشاعرة من أئمة السلف في هذا العصر:

١- سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (مفتي المملكة العربية السعودية ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية رَحِمَهُ اللَّهُ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الأشعرية الآن ينكرون كتاب الإبانة الذي ألفه الأشعري في الرجوع إلى ما قال أحمد إرادة منهم للبقاء على **المذهب الفاسد**، وما نسب إلى الأشعري منه ما هو بدعة ومنه ما هو حق، فإنه على مذهب المعتزلة قبل. (تقرير التدمرية)[١].

٢- قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأما الأشاعرة والماتريدية هل هم من أهل السنة والجماعة؟

أقول: هم من أهل السنة والجماعة في كثير من عقائدهم ولكن في عقائد أخرى انحرفوا عن أهل السنة والجماعة، إما إلى الجبرية وإما إلى الانعزالية ونحو ذلك.

فهم ما داموا أنهم لا يتبنون المنهج الذي ندعو إليه من اتباع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، فهم بلا شك يخرجون في قليل أو كثير عن الخط المستقيم الذي عليه السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أنا لا أرى أن نقول: أنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة، إطلاقاً، ولا أن نقول إنهم من أهل السنة والجماعة إطلاقاً؛ لأنهم في الحقيقة كما قال اللَّه عز وجل، ولو في غير هذه المناسبة: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[٢] [التوبة: ١٠٢].

---

(١) فتاوي ورسائل الشيخ محمد بن إبراهم (١٣/ ١١٩).
(٢) من سلسلة الهدى والنور رقم ٦٧٣ .

٣- الشيخ العالم عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ مفتي الأنام:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأيضاً الأشاعرة ضلوا فيما خالفوا فيه الكتاب والسنة وما عليه خيار هذه الأمة من أئمة الهدى من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان والأئمة المهتدين فيما تأولوه من أسماء الله وصفاته على غير تأويله، وأبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ ليس من الأشاعرة وإن انتسبوا إليه؛ لكونه رجع عن مذهبهم ولا يصح أن يرمى من اعترض على الأشاعرة فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السنة بالجهل؛ لأن حقيقة الجهل هو القول على الله بغير علم، أما من أخذ بالكتاب والسنة وقواعد الشرع المعتبرة وسار على طريق سلف الأمة وأنكر على من تأول أسماء الله وصفاته أو شيئاً منها على غير تأويلها فإنه لا يرمى بالجهل»(١).

وقال كذلك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفرق المخالفة لأهل السنة متفاوتون في أخطائهم، فليس الأشاعرة في خطئهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية بلا شك، ولكن ذلك لا يمنع من بيان خطأ الأشاعرة فيما أخطئوا فيه ومخالفتهم لأهل السنة في ذلك كما قد بين خطأ غيرهم لإظهار الحق وبيان بطلان ما يخالفه تبليغاً عن الله سبحانه وعن رسوله ﷺ، وحذراً من الوعيد المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠]» ثم تطرق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة التفويض في صفات علام الغيوب(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى والمقالات (٣/ ٥٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٥٤) قلت: وهذه تكملة ما نقله الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ أسوقها هنا للفائدة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة (الفتوى الحموية) ما نصه: (روى أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متوافرون - نقول إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات، فقد حكى الأوزاعي =

= وهو أحد الأئمة الأربعة: عصر تابعي التابعين - الذين هم: مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر/ والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش وبصفاته السمعية، وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المُنْكِر لكون الله فوق عرشه والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف كان يخالف هذا).

وروى أبو بكر الخلال في كتاب (السنة) عن الأوزاعي قال: (سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا: أمِروها كما جاءت).

وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: (أمِرُوها كما جاءت)، وفي رواية: قالوا: (أمِرُوها كما جاءت بلا كيف)، وقولهم رضي الله عنهم: (أمروها كما جاءت) رد على المعطلة، وقوله: (بلا كيف) رد على الممثلة، والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين، ومن طبقتهم: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة وأمثالهما.

وروى أبو القاسم الأزجي بإسناده عن مطرِّف بن عبد الله قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: «قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سننا الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تغييرها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً».

وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق)، وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه.

ومنها ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني وأبو بكر البيهقي عن يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد اللّه ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يخرج».

فقول ربيعة ومالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب» موافق لقول الباقين: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل يكون مجهولًا بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضاً فإن من ينفي الصفات =

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأشاعرة وأشباههم لا يدخلون في أهل السنة في إثبات الصفات لكونهم قد خالفوهم في ذلك وسلكوا غير منهجهم، وذلك يقتضي الإنكار عليهم وبيان خطئهم في التأويل، وأن ذلك خلاف منهج الجماعة كما أنه لا مانع أن يقال: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في باب الأسماء والصفات، وإن كانوا منهم في الأبواب الأخرى، حتى يعلم الناظر في مذهبهم أنهم قد أخطأوا في تأويل بعض الصفات وخالفوا أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان في هذه المسألة، تحقيقاً للحق وإنكاراً للباطل وإنزالاً لكل من أهل السنة والأشاعرة في منزلته التي هو عليها»[١]. اهـ

قلت: وليشخنا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة مطبوعة طبع الدار السلفية ردَّ فيها شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ على الشيخ محمد علي الصابوني «المعاصر» الذي كتب مقالات في مجلة «المجتمع» يدّعي فيها أن الأشاعرة هم من أهل السنة في صفات الله تعالى اسمها «تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني حول صفات الله».

٤- **وسئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي** رَحِمَهُ اللَّهُ (نائب رئيس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ورئيس جماعة أنصار السنة المحمدية في مصر سابقاً): هل الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة؟

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة لا على العموم»[٢].

= الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول: «بلا كيف» فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف. وأيضاً فقولهم: «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني، فلو كانت دلالتها مُنتفيةً لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: «بلا كيف»، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول، انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» اهـ.

(١) المصدر السابق (٣/ ٧٤).

(٢) فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي ص٣٦٩ .

٥- الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فضيلة الشيخ: هل الأشاعرة من أهل السنة والجماعة؟ نرجو التوضيح.

الجواب: «الأشاعرة من أهل السنة والجماعة فيما وافقوا فيه أهل السنة والجماعة، وهم مخالفون لأهل السنة والجماعة في باب الصفات؛ لأنهم لا يثبتون من صفات الله إلا سبع صفات ومع هذا لا يثبتونها على الوجه الذي أثبته عليه أهل السنة.

فلا ينبغي أن نقول هم من أهل السنة على الإطلاق ولا أن ننفي عنهم كونهم من أهل السنة على الإطلاق، بل نقول هم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة وهم مخالفون لأهل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة.

فالتفصيل هو الذي يكون به الحق، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢] فإخراجهم مطلقاً من أهل السنة ليس من العدل، وإدخالهم في السنة بإطلاق ليس من العدل أيضاً، والواجب أن يُعطى كل ذي حق حقه»(١).

٦- الشيخ العلامة عبد المحسن العباد حفظه الله:

قال حفظه الله في الانتصار لأهل السنة والحديث (ص١٧١)، وكتاب قطف الجنى الداني (ص١٥): «وليس من المعقول أن يقال في شيء من مذاهب هذه الفرق المختلفة في العقيدة التي حدثت في أواخر عهد الصحابة وبعده، كالقدرية والمرجئة والأشاعرة وغيرها، ليس من المعقول أن يُقال في شيء من مذاهب هذه الفرق المختلفة في العقيدة التي حدثت في أواخر عهد الصحابة وبعده، كالقدرية والمرجئة والأشاعرة وغيرها، ليس من المعقول أن يُقال في شيء من ذلك: إنَّه الحقُّ والصواب، بل الحقّ الذي لا شكَّ فيه هو ما كان عليه أصحابُ رسول اللَّه

---

(١) لقاءات الباب المفتوح (١/ ١٨١) ط: البصيرة. ورقم اللقاء: (٦)، ورقم السؤال: (٢٩٤).

ﷺ، ولو كان شيء من هذه المذاهب حقًّا لسبقوا إليه رضي الله عنهم وأرضاهم، فلا يُعقل أن يُحجب حقٌّ عن الصحابة ويُدَّخر لأناس يجيئون بعدهم، قال إبراهيم النخعي كما في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٩٧): «لَم يُدخَّر لكم شيءٌ خُبِّئَ عن القوم لفضل عندكم».

وبين الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله كذب من قال عن السلفيين إنهم يكفرون الأشاعرة فقال: وفقه الله في رده على الرفاعي والبوطي ص٣٨: «أنَّ قولَه في الذين زعم نصحَهم أنَّهم يتَّهمون المسلمين بالشِّرك، وأنَّهم يُكفِّرون الصوفيةَ كافَّة والأشاعرة هو افتراءٌ عليهم، وهم بُرأءُ من ذلك، وعقيدتُهم هي عقيدة أهل السنَّة والجماعة، وأنَّهم لا يُكفِّرون إلَّا مَن كفَّره الله ورسولُه، ولا يُكفِّرُ المسلمُ بذنبٍ إلَّا إذا استحلَّه، وكان ذلك الذنبُ مِمَّا عُلِم من الدِّين تحريمُه بالضرورة» اهـ.

ويقول حفظه الله قطف الجنى الداني ص٣٥: «وقد اشتهر عند بعض الناس مقولةٌ أنَّ الأشاعرة في هذا العصر يُمثِّلون ٩٥؟ من المسلمين، وهذه المقولة غير صحيحة من وجوه:

الأول: أنَّ إثبات مثل هذه النسبة إنَّما يكون بإحصاء دقيق يؤدِّي إلى ذلك، وهو غير حاصل، وهي مجرَّد دعوى.

الثاني: أنَّه لو سُلِّم أنَّهم بهذه النِّسبة، فإنَّ الكثرةَ لا تدلُّ على السلامة وصحَّة العقيدة، بل السَّلامةُ وصحَّةُ المعتقد إنَّما تحصل باتِّباع ما كان عليه سلف هذه الأمَّة من الصحابة ومَن سار على نهجهم، وليست باتِّباع معتقد توفي صاحبُه في القرن الرابع، وقد رجع عنه، وليس من المعقول أنَّ يُحجب حقٌّ عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم يكون في اتباع اعتقاد حصلت ولادتُه بعد أزمانهم.

الثالث: أنَّ مذهب الأشاعرة إنَّما يعتقده الذين تعلَّموه في مؤسَّسات علمية، أو

تعلّموه من مشايخ كانوا على مذهب الأشاعرة، وأمّا العوام - وهم الأكثرية - فلا يعرفون شيئاً عن مذهب الأشعرية، وإنّما هم على الفطرة التي دلَّ عليها اعتقاد الجارية[1] في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، وقد تقدَّم.

والعقيدة المطابقة للفطرة هي عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وقد مرَّ إيضاحُ ذلك قريباً في الفائدة الثالثة» اهـ.

٧- العالم الكويتي الشيخ محمد بن سليمان الجراح رَحِمَهُ اللَّهُ :

سئل: ما هي كتب العقيدة التي تنصحون بقراءتها؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ : الواسطية، ولها شروح كثيرة، مثل شرح الشيخ صالح الفوزان وهو شرح جيد، ومن الكتب الطويلة شرح السفاريني.

سئل: ما رأيك بكتب الكلام مثل جوهرة التوحيد؟

فأجاب: علم الكلام ليس من العقيدة، خارج عن الكتاب والسنة، وهل دخلت الضلالات والفتن والبدع إلا من علم الكلام؟ وهل محنة الإمام أحمد إلا من علم الكلام؟ هذا الدين يؤخذ من الكتاب والسنة.

وسئل: ما رأيك في كتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم؟

فأجاب: على العين والرأس (وأشار إلى عينيه ورأسه بيده رَحِمَهُ اللَّهُ)، والذي لا يقرأهما لا يخلو من بدعة إلا ما شاء الله.

٨- الشيخ العلامة صالح الفوزان رَحِمَهُ اللَّهُ :

وقال الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - في تعقيبه على مقالات[2]

(١) رواه مسلم في صحيحه (١/ ٣٨١) برقم (٥٣٧) وغيره.
(٢) الحق أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة والجماعة في أبواب الإيمان كالقدر وإيمان المقلد والكسب كما تقدم وليسوا من أهل السنة والجماعة في العقيدة كالتوحيد وصفات الله تعالى وغيرها كما تقدم.

الصابوني: «أما كون الأشاعرة لم يخرجوا عن الإسلام، نعم هم من جملة المسلمين، وأما أنهم من أهل السنة والجماعة يثبتون الصفات على ما جاءت من غير تأويل، والأشاعرة لا يثبتون كثيراً منها كما جاء، بل يؤِّولونه عن ظاهره كما هو معروف، فكيف يُجعَل من القوم من يخالفهم؟!

نعم هم من أهل السنة والجماعة في بقية أبواب الإيمان والعقيدة، التي لم يخالفوهم فيها، وليسوا معهم في باب الصفات وما خالفوا فيه؛ لاختلاف مذهب الفريقين في ذلك، وكتبهم هي الحكم في هذه القضية»[(١)].

وقد عقد الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» فصلًا عظيماً في ثبات أئمة السلف على المنهج الحق رحمهم اللَّه ولم يتأثروا ببدعة الأشعرية وذكر طائفة من علماء السلف الذين لم يتأثروا بهذه البدعة صدرهم بأبي محمد الحسن بن علي البربهاري[(٢)] (ت٣٢١ هـ) وختمهم بقوله ومنهم صاحبنا الشيخ الفقيه المفنن جمال الدين يوسف بن محمد المرداوي مجانباً لهم مصارماً واقعاً[(٣)].

وبين هؤلاء خلق كثير يتجاوز في العدد الأربعمائة ومنهم الحافظ المتقن حافظ الوقت جمال الدين أبو الحجاج المزي الشافعي وذكر أنه كان مجانباً لهم.

وممن ذكر أيضاً الإمام الحافظ الدارقطني وذكر أنه كان مجانباً لهم وله كلام في ذمهم.

وهؤلاء ممن حشرهم الأخوان في كتابهم بأنهم من الأشاعرة وهم برآء من هذه النسبة.

* * *

(١) البيان لأخطاء بعض الكتاب (ص٢٨).
(٢) وهو صاحب كتاب «شرح السنة» المشهور.
(٣) وهو صاحب كتاب «الإنصاف في بيان الراجح من الخلاف».

الخاتمة

وأود أن أختم بحثي هذا في الرد على الأخوين نسأل الله لنا ولهما اتباع منهج السلف الصالح الذي كان عليه الصحابة ﷺ ، وأختم بحثي بهذا الأثر الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن محمد بن أبي أيوب قال: حدثني يزيد الفقير، قال: كنتُ قد شَغَفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحجَّ، ثم نخرج على الناس.

قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ، فإذا هو قد ذكر الجهنميين.

قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟! والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢] و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟!

قال: فقال: «أَتَقْرَأُ القُرْآنَ؟».

قلت: نعم.

قال: «فهل سَمِعتَ بمقام محمد ﷺ - يعني الذي يبعثه الله فيه؟».

قلت: نعم.

قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود، الذي يخرج الله به من يخرج.

قال: ثم نعت وضع الصراط ومرّ الناس عليه.

قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذلك. قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: يعني: فيخرجون كأنهم عيدان السماسم.

قال: فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس.

فرجعنا فقلنا: ويحكم! أترون الشيخَ يكذبُ على رسول الله ﷺ؟

فرجعنا: فلا والله ما خرجَ منَّا غير رجل واحد»[(١)].

فوائد هذا الأثر:

أولًا: يتعين على المسلم أن يلتزم بفهم الصحابة ﷺ لنصوص الوحيين الكريمين ولا يقدم العقل على النقل.

ثانياً: فضل أهل العلم وبيان مكانتهم عند الله عز وجل.

ثالثاً: فضل الرجوع إلى الحق والإذعان إلى الصواب.

وإليك أبيات شعر جميلة في التحذير من أهل البدع كالأشعرية:

دع من نَحا نحو جهم في ضلالته ... لكن عن السادة الأمجاد من خلفا

ومَن على نهجهم قد كان متَّبِعاً ... ممن نحا نحوهم في دينهم وقفا

والله ما كُنْتَ فيما قُلتَ مُقتدياً ... أو المقلد فيما وافقوا السلفا

لكن بِجَهْمٍ وبِشْرٍ كنتَ مقتدياً ... مُقَلِّداً لهما فيما بَدا وخَفا

ومن نَحا نَحْوَ جهمٍ من أشاعرةٍ ... والماتريدية الضُّلال من عُرِفا

بالابتداعِ وبالأهواءِ حيث غَلَوا ... في الدين واتبعوا الجهميَّ حيث هفا

فانظر بعلم أهاتان الفرقتان على ... نهج الرسول النبي المجتبى شرفا؟

أو صحبه بعده والتابعين لهم ... أو الأئمة من كانوا لنا سلفا؟

---

(١) مسلم في صحيحه (١٩١/ ٣٢٠).

أم أنت في غمرة عن نهج سنتهم ... للماتريدية الغالين منصرفا
والأشعرية أعني من بغو وغلوا ... في الدين منهم بما قد خالفوا الحُنَفا
تحض أتباعك الغوغا وتندبهم ... إلى اتباع غواة قد أتوا جنفا
تبا وسحقاً لمن يدعو إلى بدع ... تدعو إلى النار من يهفو ومن زهفا
وسوف يلقى غدا إن لم يتب ندما ... وغبّ ما قد جنى من شؤم ما اقترفا

وبعد. . .

هذا هو جهد المقل والشكر لله عز وجل على ما مَنَّ به من إتمام هذا البحث فاللهم اجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يسرني به يوم أن ألقاه، وأن ينفع به المسلمين والمسلمات وأن يرد المنحرفين عن منهج السلف إلى الطريق المستقيم والصراط القويم والمهيع العظيم.

هذا وما كان من توفيق وصواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ وزلل فمني ومن الشيطان وأستغفر الله وأتوب إليه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس المحتويات

تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥